العلاقات العراقية ـ الألمانية بعد عام ٢٠٠٣

أ.د. ستار جبار الجابري(*)
sattar_aljabiri@yahoo.com

ملخص البحث

تعود الروابط المتينة للعلاقات العراقية ـ الألمانية إلى الحقبة التي سبقت تأسيس الدولة العراقية الحديثة. ولطالما أُعجِبَ الكثير من العراقيين بالتجربة الألمانية في الوحدة والنهضة. وقد شهدت تلك العلاقات تطوراً تدريجياً منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن، لذا اخترنا الكتابة في موضوع "العلاقات العراقية ـ الألمانية بعد عام ٢٠٠٣"، في المجالات الأساسية الثلاث: العلاقات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، مقدمين لذلك بتمهيد تاريخي عن العلاقات بين البلدين للحقبة التي سبقت العام ٢٠٠٣، فضلاً عن ذكر موقف ألمانيا من الاحتلال الأمريكي للعراق.

المقدمة :

تعد ألمانيا اليوم إحدى أهم الدول على الساحة الدولية، سواء كان في المجال السياسي من خلال ثقلها الدولي والأوروبي، أو في المجال الاقتصادي والذي تعد فيه من أكبر وأهم الاقتصادات، أو في المجال التكنولوجي الذي أصبحت فيه قبلة لأنظار العالم تكنولوجياً، أو في المجال الإنساني وقد صارت ملجأ لكل من ضاقت به السبل في بلده، وغيرها من المجالات .

ولم ترتبط ألمانيا مع البلاد العربية بأي ماض استعماري، لذلك كانت علاقاتها مع البلاد العربية عموماً، والعراق على وجه الخصوص في أغلب الحقب التاريخية جيدة، وكان كثير من العرب والعراقيين معجبون بالتجربة الألمانية في الوحدة والنهضة، وكثير منهم، ولاسيما القوميون، يعدّون التجربة الألمانية نبراساً لهم .

(*)مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

تربط ألمانيا والعراق علاقات صداقة متينة يعود تاريخها إلى ما قبل تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وتطورت العلاقات تدريجياً ما بين البلدين منذ تغيير النظام في عام ٢٠٠٣ حتى الآن . لذلك اخترنا الكتابة في هذا الموضوع " العلاقات العراقية الألمانية بعد عام ٢٠٠٣"، في المجالات الأساسية الثلاث : العلاقات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، مقدمين لذلك بتمهيد تاريخي عن العلاقات بين البلدين للحقبة التي سبقت العام ٢٠٠٣ ، فضلاً عن موقف ألمانيا من الاحتلال الأمريكي للعراق .

أولاً : إطلالة على تاريخ العلاقات العراقية الألمانية حتى العام ٢٠٠٣

- بواكير العلاقات بين البلدين

يعود اهتمام ألمانيا الجدي بالمنطقة العربية عموماً، والعراق على وجه التحديد إلى نهايات القرن التاسع عشر، إذ كانت ألمانيا قبل هذا التاريخ منشغلة بترتيب البيت الداخلي الألماني بعد تحقيق الوحدة، فضلاً عن تأخر الثورة الصناعية فيها، مقارنة ببريطانيا، إذ كانت الصناعة تستلزم البحث عن الموارد الأولية والأسواق والأيدي العاملة الرخيصة [١].

ويعد عام ١٨٩٠ بداية لأهم التغييرات في ميدان السياسة الخارجية الألمانية، وذلك بوصول الامبراطور الألماني وليم الثاني إلى سدة الحكم، وما تبع ذلك من رغبة ألمانية باتباع سياسة خارجية جديدة تختلف شكلاً ومضموناً عن السياسة الخارجية التي اتبعها بسمارك [٢].

وقام الامبراطور وليم الثاني بزيارتين للدولة العثمانية، أثمرتا عن العديد من المشاريع المهمة، لاسيما وأن السلطان عبد الحميد الثاني كان يرغب بتطوير شبكة الطرق والمواصلات[٣]، وكان أهم المشاريع الألمانية التي نتجت عن تلكما الزيارتين، مشروع سكة حديد برلين - بغداد، إذ حصلت ألمانيا على امتيازات السكك الحديد في العام ١٨٩٨، وقد أثار ذلك الأمر ردود فعل كبيرة بين الدول الأوروبية، وقد أبرم الاتفاق في ٦ آذار ١٨٩٩[٤].

وكانت الغاية الألمانية من هذا المشروع تتمثل بتحقيق أهداف عديدة، أهمها : منح الحكومة الألمانية القدرة على إرسال قوات عسكرية إلى حدود الهند البريطانية، فضلاً عن أن هذا المشروع سيساهم في توسيع رقعة النشاط التجاري الألماني خارج القارة الأوروبية، إذ سيختصر الطريق من أوروبا إلى الهند بـ (٧٢) ساعة على الأقل، مقارنة بالطريق البحري المار عبر قناة السويس [٥].

ومن الوسائل الأخرى التي استعملتها ألمانيا لتوسيع نفوذها، سعيها لتوظيف نشاطها التجاري والصناعي، ففي العام نفسه وصلت إلى الخليج العربي الباخرة الألمانية (أوكونا)، وكانت حافزاً للتاجر الألماني المعروف روبرت فونكهاوس (R. Vonkhous) للعمل على إنشاء مخزن (لنجة) بالقرب من ميناء بندر عباس، بيد إنه اصطدم بالنفوذ البريطاني في الخليج، إذ كانت بريطانيا قد وقعت العديد من اتفاقيات الحماية مع شيوخ مناطق الخليج العربي [٦].

لقد وضعت الحرب العالمية الأولى حداً لطموحات ألمانيا الاستعمارية، ونفوذها في الشرق الأوسط، ولم تكن قادرة على منافسة البريطانيين في العراق خصوصاً، والمنطقة عموماً، وبقيت تعاني من آثار معاهدة فرساي التي فرضت عليهم بالقوة في ٢٨ حزيران ١٩١٩ [٧].

مرت ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى بركود اقتصادي كبير، لاسيما بعد أن تسلمت حكومة فايمار (Weimar Republic) السلطة في ١١ آب ١٩١٩، الأمر الذي دفع الحكومة للاستدانة المستمرة، حتى وصلت ديونها في نيسان ١٩٢١ (١٣٨) مليون مارك ذهبي [٨].

وفي عام ١٩٢٧ أرسلت ألمانيا أول قنصل لها إلى العراق وهو وليم ليتين (Wilhelm Litten)، وانتهجت حكومة فايمار سياسة قبول الوضع الراهن المتمثلة بالهيمنة البريطانية على المنطقة، ولكن في الوقت نفسه حاول القنصل الجديد تعزيز العلاقات التجارية والثقافية مع العراق[٩]، وحاول وليم ليتين استغلال السخط الشعبي العراقي إزاء البريطانيين، وكان يتوقع انطلاق ثورة شعبية عراقية ضدهم [١٠].

لقد شملت تلك النتائج النشاط الألماني في الوطن العربي عموماً، والعراق على وجه التحديد، ففي المدة ١٩٢٧-١٩٢٨ كان التبادل التجاري ضعيفاً جداً، إذ لم تصل نسبة واردات العراق من ألمانيا سوى ٤%، أما الواردات الألمانية فلم تتجاوز ٤,٣ %، أما خلال السنة ١٩٢٩-١٩٣٠ فقد وصلت نسبة ما استورده العراق من ألمانيا إلى ٥,١ % أي بتحسن طفيف، لكن الصادرات العراقية إلى ألمانيا انخفضت إلى ١,٩ % من المجموع العام [١١].

وحتى عام ١٩٣٢ لم تكن هناك مصلحة حقيقية لألمانيا في العراق، إلى أن تم ارسال بعثة فريتز غروبا الذي أعاد الاهتمام الألماني بالعراق إلى الواجهة [١٢]. وكان لاكتشاف النفط أثر كبير في زيادة الأهمية الاقتصادية

للعراق، فاعتمدت حكومة فايمار على النفط العربي، إذ حصلت ألمانيا حينها على نسبة ٨٠% من حاجتها النفطية من البلدان العربية، ومنذ مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي أقدمت الشركات الألمانية وبيوت المال إلى الاهتمام باستثمار النفط في العراق، إذ كان لها مساهمات استثمارية مهمة، بيد إنها انسحبت في العام ١٩٣٦ [١٣]، لكونها لم تتمكن من التأثير على السياسات النفطية البريطانية في العراق [١٤].

إن التعاون الاقتصادي بين البلدين لم يتبلور بشكل جيد لسببين، الأول انشغال الألمان سواء في عهد حكومة فايمار، أو في عهد حكومة أدولف هتلر (Adolf Hitler) بترتيب الوضع الداخلي الألماني بعد الحرب العالمية الأولى ونتائجها الكارثية على ألمانيا، والثاني أن العراق كان خاضعاً للنفوذ البريطاني، وكان البريطانيون يسيطرون على كل مفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية في العراق، لذلك لم تتمكن أي دولة من دخول الساحة العراقية، إلا بموافقة بريطانيا .

تأثر الكثير من العراقيين بالتجربة الألمانية، وكان أول تنظيم سياسي عربي تأثر بالوطنية الإشتراكية الألمانية، جماعة الأهالي العراقية [١٥] والتي تشكلت في بغداد عام ١٩٣١ على يد مجموعة من الشباب المثقفين، وبدى التأثر واضحاً على الرغم من الفلسفة التي طرحها هتلرعند وصوله إلى السلطة عام ١٩٣٣، لكن بوادر التقارب بدأت بالتحسن بعد أن كانت لهتلر رغبة بمغازلة العرب والمسلمين، لكنه لم يكن يؤمن بتقديم مساعدات مادية للحركات القومية العربية خلال حقبة الثلاثينيات، لأسباب تتعلق بطبيعة توجهات هتلر، إذ كان يعتقد أن مستقبل الرايخ الثالث يقع في شرق أوروبا، وأن البلاد الواقعة جنوب المتوسط هي من حصة حليفته إيطاليا، وهذا ما أكده وزير الخارجية الإيطالي الكونت شيانو في ٢٤ تشرين الأول ١٩٣٦ حينما قال : "ليس لألمانيا أطماع أرضية في إيطاليا، وأن ألمانيا ستستمتع بحرية العمل في الشرق، وفي بحر البلطيق، فلن تتعارض المصالح الألمانية والإيطالية" [١٦].

واستمرت الحركات السياسية العربية باعجابها بالأنموذج الألماني، فاتخذته مثالاً لها، فتكونت منظمات شبابية شبه عسكرية، لاسيما الفتوة والجوالة في العراق، وقد استندت تلك التنظيمات على الموقف الألماني المعادي لليهود، فشعروا حينها أنهم يواجهون عدواً مشتركاً، هم البريطانيون والفرنسيون والصهاينة . وكان هناك تجاوب عراقي ألماني لاسيما عندما

طلب العراق من غروبا الوزير المفوض الألماني في بغداد بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٣٧ أن يتعاون القنصل العام الألماني في جنيف مع المندوب العراقي من أجل التأثير على لجنة الانتدابات الدائمة ومجلس عصبة الأمم لتأييد وجهة النظر العربية ازاء فلسطين [١٧].

وكان لفريتز غروبا دور مؤثر في العراق خلال المدة (١٩٣٢-١٩٤١)، إذ كان يساند الحركات المعجبة بالفاشية في الوطن العربي، ودعا المثقفين وضباط الجيش لزيارة ألمانيا، ونشر العديد من المواد التي تتعلق بالدعاية النازية في الصحف العراقية، ولاسيما في صحيفة العالم العربي، بما في ذلك الترجمة العربية لأجزاء من كتاب كفاحي لهتلر [١٨].

اندلعت الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول ١٩٣٩ عندما أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا وحذت فرنسا حذوها، على أثر احتلال ألمانيا لبولندا في الأول من أيلول، وقد قرر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في ٥ أيلول قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا، وتسفير الرعايا الألمان إلى الخارج [١٩]. ولم تكتف حكومة نوري السعيد بهذا الإجراء بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما أمرت بتسليم الرعايا الألمان إلى السلطات البريطانية في الحبانية، والتي قامت بدورها بتسفيرهم إلى الهند، ذلك الإجراء الذي لقي معارضة شديدة في الأوساط الوطنية والقومية في العراق، التي رأت ضرورة اتخاذ سياسة غير منحازة لأي من المعسكرين المتحاربين، لاسيما وأن لبريطانيا مواقف سيئة من القضية الفلسطينية، فضلاً عن اضطهاد فرنسا للشعبين السوري واللبناني [٢٠].

أبدت الحكومتان البريطانية والفرنسية ارتياحهما لخطوة العراق بقطع علاقاته الدبلوماسية مع ألمانيا، وعدتها "خطوة جبارة" ستؤدي إلى " تحطيم الخيال الألماني الاستعماري في المشرق العربي"، وستقف حائلاً دون مشاريع الألمان في المنطقة [٢١].

بيد أن تغير مسار الحرب لمصلحة ألمانيا، وإعجاب الكثير من السياسيين العراقيين بالأنموذج الألماني أدى لمحاولة التقرب من ألمانيا، وساعدهم على ذلك رسالة وزير الخارجية الألمانية، والتي تضمنت " إن ألمانيا لم تحتل قط أرضاً عربية، ولا تستهدف الاستيلاء على أي جزء من البلاد العربية، وهي ترى أن الشعب العربي هو شعب ذو ثقافة قديمة، وقد برهن على لياقته الإدارية وفضائله العسكرية لجدير بأن يحكم بلاده بنفسه،

ولهذا فإن ألمانيا تعترف باستقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً، ويحق للبلاد العربية التي لم تستقل حتى الآن أن تنال استقلالها التام"[٢٢].

ـ موقف ألمانيا من ثورة مايس ١٩٤١ في العراق

تعد ثورة مايس ١٩٤١ من أهم الاحداث في تاريخ العراق المعاصر، ذلك أنها حسمت صراعاً بين اتجاهين سياسيين متعارضين، يتمثل الأول بنوري السعيد والوصي عبدالإله الذين كانا يدعوان إلى وقوف العراق إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، أما الاتجاه الثاني فتمثل برشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت والعقداء الأربعة، صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان، وكامل شبيب، والذين كانوا يدعون إلى وقوف العراق على الحياد [٢٣].

بدأ الخلاف يستفحل في وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة (٣١ اذار ١٩٤٠ـ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١) عندما كان وزير الخارجية نوري السعيد بمعاضدة الوصي يلح على تنفيذ الطلبات البريطانية، سواء بقطع العلاقات مع إيطاليا، أو السماح للقوات البريطانية بالمرور عبر العراق واستعمال أراضيه لأغراضها العسكرية وغيرها، بينما كان الرأي الآخر الذي يقوده رشيد عالي رئيس الوزراء ووزير عدليته ناجي شوكت والذي يقضي بعدم الانصياع للرغبات البريطانية والعمل على تحسين العلاقات مع دول المحور[٢٤]، وقد آلت هذه الازمة الوزارية وذهاب الوصي إلى الديوانية ورفضه التوقيع على ما ترسله إليه الوزارة من أوراق إلى استقالة وزارة رشيد عالي في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١، وتأليف وزارة جديدة برئاسة طه الهاشمي في ٣١ كانون الثاني، غير أن هذه الوزارة لم تلبث في الحكم سوى شهرين، إذ أطيح بها في ١ نيسان بعد أن أصر قادة الجيش العراقي على تكليف رشيد عالي برئاسة الحكومة، فتشكلت إثر ذلك حكومة الدفاع الوطني[٢٥]. وبعد المناداة بالشريف شرف وصياً على العرش ليحل محل الأمير عبدالاله الذي أقاله مجلس الأمة، فقد تشكلت وزارة رشيد عالي الكيلاني الرابعة في ١٠ نيسان ١٩٤١[٢٦].

حدثت على إثر هذه التطورات مواجهة سياسية دبلوماسية، ومن ثم عسكرية بين العراق وبريطانيا، وقد حاولت الأخيرة الإيحاء بأن دول المحور كانوا وراء هذه الاحداث، ولم يظهر من خلال الوثائق التي عالجت هذه الثورة ما يؤيد أن هذه المواجهة كانت بإيعاز من دول المحور[٢٧]. وقد أشار

بونداريفسكي إلى " إن الانقلاب المناوىء للامبريالية في بغداد حققته في ١ نيسان ١٩٤١ القوى الوطنية وليس عملاء ألمانيا أبداً"[٢٨]. بيد أن الذي حصل هو اتصالات عديدة مع ألمانيا للحصول منها على بعض الوعود التي تتعلق بالقضايا العربية، ولاسيما ما يتعلق منها بفلسطين وسوريا ولبنان، فضلاً عن تزويد العراق بالأسلحة، وكانت تلك المفاوضات في مراحل عديدة وقادها ناجي شوكت وعثمان كمال حداد [٢٩]. كما أن الرأي السائد في العراق وبعد سقوط فرنسا في حزيران ١٩٤٠ قد كان مع أن موقف بريطانيا في الحرب قد أصبح ضعيفاً، لذا يجب استغلال هذه الفرصة [٣٠].

إن دول المحور عدّت ثورة مايس سابقة لأوانها، إلا أنها كانت تقدر أهميتها في مسارات الحرب العالمية الثانية ضد بريطانيا [٣١]، وأرادت ألمانيا توقيت إرسال السلاح إلى العراق مع أهدافها الإستراتيجية المقبلة في الشرق الأوسط، حتى أن مسألة تزويد العراق بالمساعدات المالية والعسكرية لم تكن قد حسمت حتى أواخر نيسان ١٩٤١ في ضوء تقديرات دول المحور. وكان إسناد الألمان لثورة العراق جزءاً من خطة إستراتيجية ألمانية كبرى، فبعد تخلي الألمان عن عزمهم بالقيام بإنزال في بريطانيا، وبعد إخفاق هجماتهم الجوية، اقترحوا القيام بحركة التفافية يكون هدفها النهائي الموصل والسويس، حيث يكون اتجاه المحور الشمالي نحو الهلال الخصيب مروراً بالبلقان، فيما يكون هدف المحور الجنوبي هو الهدف نفسه مروراً بطرابلس ومصر، وبحلول شهر نيسان كانت القوات النازية جاهزة لشن الهجوم النهائي، إذ جرى احتلال اليونان وجزيرة كريت، ونجح إروين رومل (Erwin Rommel) [٣٢] في عبور الحدود المصرية، وتم احتلال السلوم، واذا ما سقط العراق فإن موقف البريطانيين سوف يصبح بالغ الحرج [٣٣].

وعلى صعيد تطورات الأوضاع السياسية والعسكرية في العراق، قدم جواشيم ريبنتروب (Ribbentropvon)[٣٤] وزير خارجية ألمانيا تقريراً مفصلاً إلى هتلر في ٢٧ نيسان ١٩٤١ عن هذه الأوضاع التي وصفها بأنها " مواجهة فعلية مع بريطانيا "، وأكد في تقريره على نقاط عدة أساسية لضمان إيصال السلاح إلى العراق، كان من بينها إن نقل السلاح عبر سوريا [٣٥] يتوقف على تحسن وتطور علاقات ألمانيا مع حكومة فيشي الفرنسية[٣٦].

فكرت ألمانيا منذ أواخر شهر نيسان ١٩٤١ في مفاتحة حكومة فيشي الفرنسية بصدد نقل السلاح عبر سوريا، واخذ موافقتها بهذا الصدد، ففي ٢٨ نيسان وجه ريبنتروب رسالة إلى الفيلد مارشال فيلهم كايتل (Wilhelm

(Kittel) [٣٧] رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة الألمانية أشار فيها إلى ضرورة طرح مثل هذا الاقتراح على الحكومة الفرنسية خلال المحادثات معها[٣٨]، وذلك عبر أمور عدة أهمها الموافقة على الطلب الفرنسي بأن تقوم السلطات الألمانية بتسليمها سبعة غواصات وستة مدمرات كانت ألمانيا قد استحوذت عليها بعد اندحار فرنسا عام ١٩٤٠، مقابل أن تلتزم حكومة فيشي بأن تمون سراً الغواصات الألمانية وبعض السفن التجارية، وبأن تنقل الموظفين الفرنسيين في سوريا والجزائر ومراكش وغربي إفريقيا الفرنسية ممن لم يكونوا موضع قبول لدى الألمان، فضلاً عن تجهيز العراق بالأسلحة، والسماح للطائرات الألمانية بنقلها من سوريا إلى العراق [٣٩].

وشكلت ثورة العراق فرصة مناسبة لتحريك جمود المباحثات بين الحكومة الألمانية وحكومة فيشي حول العديد من المسائل السياسية والعسكرية المعلقة بينهما، إذ إن جهود كل من المارشال بيتان والأميرال فرانسوا دارلان (Fransceois Darlan) [٤٠] لم تنجح في إعادة بناء علاقات مع النازيين، ولم تتلق حكومة فيشي وحتى شهر نيسان أي جواب على جهودهما، وفجأة وفي شهر نيسان تغير كل شيء، ذلك أن الظروف السياسية التي استجدت أجبرت الالمان مرة أخرى على أخذ فرنسا في الحسبان [٤١]. فأسرعت ألمانيا عارضة على حكومة فيشي فتح باب المفاوضات لاسيما وأن ثورة العراق أخذت تشكل فرصة إستراتيجية لمشاريع ألمانيا المقبلة في منطقة الشرق الأوسط عموماً [٤٢].

ونتيجة لوقوع حكومة فيشي تحت التأثير الألماني، فانها كانت تحاول أن تساير الألمان من أجل الحصول على بعض التنازلات لتخفيف وطأة الاحتلال على فرنسا [٤٣]، وكان من أوجه التعاون الألماني الفرنسي، استعداد فرنسا لمساعدة ثورة العراق إرضاء لألمانيا [٤٤]، وقد نشرت الصحف الفرنسية بيانات رئيس حكومة الدفاع الوطني ورئاسة أركان الجيش وأخبار الثورة في العراق [٤٥]. وعلى الرغم من أن المخاوف كانت تساور نفوس الفرنسيين كون أن هبوط الطائرات الألمانية في مطارات سوريا يقدم ذريعة لبريطانيا لمهاجمتها، إلا أن بعض المسؤولين الفرنسيين كانوا على يقين من أن البريطانيين سيهاجمون سوريا ويحتلونها بحجة أو بدون حجة، لذلك فقد بدا لهم أن تقديم التسهيلات للألمان بهدف مساعدة العراق يمكن أن يرفع من منزلة الفرنسيين لدى العرب [٤٦]. وعلى الرغم من أن دارلان كان مدركاً إنه سيزج بفرنسا أمام خصم صعب المراس-بريطانيا-، وأنه سيبدو في نظر الرأي

العام الفرنسي وكأنه قد ضيع فرنسا، إلا إنه كان مقتنعاً بأنه سيحصل مقابل العون الذي يقدمه إلى الألمان في الشرق الأوسط على تنازلات لمصلحة فرنسا في ميادين أخرى، ومن ثم يقطع شوطاً في طريق العلاقات الفرنسية - الألمانية بصورة عامة[٤٧].

أوعزت الحكومة العراقية بعد الاصطدام العسكري مع بريطانيا في ٢ مايس ١٩٤١ إلى مزاحم الباجه جي الوزير المفوض في فرنسا بالاتصال بالسفير الألماني في فرنسا الهر أوتو ابتز (Otto Abetz) لطلب المساعدات المستعجلة للعراق، فذهب إلى باريس حيث مقر السفير لكي يلتقي به، كما أوعزت إليه وزارة الخارجية بالسفر فوراً الى روما بغية طلب المساعدات التي كان يحتاجها الجيش العراقي آنذاك [٤٨] . وكان مزاحم الباجه جي واثق من أن الحرب مع بريطانيا في مثل هذه الظروف نتيجتها محتومة، وأن الألمان والإيطاليين ليست لديهم الرغبة أو القدرة لمساعدة العراق بصورة سريعة، لذلك كتب إلى وزارة الخارجية " اعملوا كل ما في إمكانكم لحل الخلاف سلمياً مع البريطانيين، وخلصوا العراق من الحرب ومصائبها " [٤٩] . وبالفعل فقد سافر إلى روما للقيام بالاتصالات المطلوبة مع إيطاليا، ولكنه لم يتلق سوى الوعود الغامضة [٥٠] .

واستجابة لطلب الحكومة العراقية في تقديم المساعدة لها، وبعد مداولات عديدة دارت بين المسؤولين الألمان، وافق هتلر في ٣ مايس على سفر فريتز غروبا (Fritz Grobba) إلى العراق، كما أمر هتلر بالتفاوض مع حكومة فيشي الفرنسية بهدف تزويد العراق بالاسلحة والتجهيزات العسكرية والسماح للطائرات العسكرية الألمانية والإيطالية بالهبوط في المطارات السورية، فضلاً عن ذلك فقد أصدر تعليمات للسفير ابتز بضرورة ممارسة الضغط على حكومة فيشي لمد يد العون للحكومة العراقية [٥١] .

استناداً إلى التعليمات الصادرة من هتلر جرت المفاوضات الألمانية - الفرنسية في باريس بين أوتو ابتز السفير الألماني في باريس والأميرال فرانسوا دارلان نائب رئيس حكومة فيشي للمدة ما بين ٣-٦ مايس ١٩٤١، وقال السفير الألماني للأميرال دارلان إن الألمان وافقوا على "استئناف العلاقات التي كان يحاول هو - دارلان - عبثا استئنافها منذ توليه منصبه " [٥٢] . وكانت إحدى جوانب المفاوضات اقتراح ألمانيا حول إمكانية الحكومة الفرنسية كونها الدولة المنتدبة على سوريا ولبنان تحويل أسلحة للعراق من مخازن الجيش الفرنسي الواقعة تحت إشراف لجنة الهدنة الإيطالية في

سوريا، وعلى أن تبذل فرنسا مساعدتها فيما يتعلق بتزويد العراق بالأسلحة، والسماح للطائرات الألمانية التي ستتوجه الى العراق بالهبوط في المطارات السورية والتزود بالوقود [٥٣]. وأبدى الأميرال دارلان استعداده لقبول الاقتراح الألماني، لكن بشرط أن يتخذ الموضوع طابع الصفة الأمنية والسرية، كما وضع تحفظات عديدة أهمها قيام بعثة ألمانية فرنسية مشتركة بالذهاب إلى بيروت بطائرة فرنسية تجارية بغية تبليغ رئيس لجنة الهدنة الإيطالية الجنرال دي جيورجيس (De Giorgis)، والجنرال فرناند دانتز المندوب السامي والقائد الأعلى للجيوش الفرنسية في سوريا ولبنان حول الاتفاق الألماني الفرنسي، على أن يتخذ أعضاء هذه البعثة صفة تجار أسلحة، وأن يكونوا على اتصال مع ممثل الحكومة العراقية، وأن يكون هبوط الطائرات الألمانية في القسم الشمالي من سوريا، لكي تكون بعيدة عن المراقبة شرط عدم كشف هويتها. وتعهد دارلان بابلاغ دانتز برقياً بشأن التسهيلات المطلوب تقديمها للطائرات الألمانية التي ستهبط في سوريا، كما تعهد بالرد على أي احتجاج بريطاني بصيغة توحي بالإنكار والتمويه، مع إنه عدّ أن هذه المسألة في غاية الخطورة، وخشي من أنها ستثير حفيظة بريطانيا [٥٤]، ولغرض التمويه فقد تم الاتفاق على طلاء الطائرات الألمانية بألوان الطائرات العراقية [٥٥].

نقل ابتز نتائج مفاوضاته مع دارلان إلى هتلر، الذي طلب من دارلان أن يتوجه إلى ألمانيا في ١١-١٢ مايس لغرض التفاوض على اتفاقية تعاون واسع بين البلدين، كما إن دارلان حصل على ثناء بيتان عند عودته إلى فيشي، وأعلن بيتان عن قبوله لمبدأ توقيع اتفاقية تقضي بتعاون وثيق بين فرنسا وألمانيا [٥٦].

أجرى الأميرال دارلان محادثات تمهيدية مع هتلر للمدة ما بين (١١-١٢) مايس ١٩٤١ في مدينتي بيركوف (Berchof) وبيرشتزكادن (Berchtesgaden) الألمانيتين، وأشار هتلر في هذه المحادثات إلى أنه " ليس مسؤولاً " عما جرى في العراق، إلا أن مساندته للعراق تتخذ طابع " الإجراء المناهض لبريطانيا"، وإن ألمانيا تسعى من وراء ذلك إلى أن يكون لديها " استعداد أفضل هناك ". أما دارلان فقد صرح بعدم ممانعته حول مسألة نقل السلاح إلى العراق، بيد إنه أبدى قلقه من مدى الإمكانية العسكرية للقوات الفرنسية في سوريا [٥٧].

عاد الأميرال دارلان إلى باريس في ١٥ مايس، وأجرى محادثات أخرى مع السفير أوتو ابتز، تناولت مسائل الدعم العسكري لثورة العراق عبر

سوريا، والتي قاربت قيمتها حوالي (١٥-٢٠) مليون مارك ألماني، فضلاً عن احتمال استعمال الفرقتين العسكريتين الفرنسيتين المرابطتين في سوريا إلى جانب القوات العراقية ضد بريطانيا [٥٨] .

كانت هذه المباحثات بمثابة تمهيد لمفاوضات ألمانية - فرنسية ذات صيغة عسكرية بين الأميرال دارلان والجنرال فارليمونت (Warlimont) رئيس الوفد العسكري الألماني، وقد توصل الجانبان إلى عقد اتفاق يشمل ثلاثة بروتوكولات عرفت في ما يسمى (ببروتوكولات) باريس، كان أهمها البروتوكول الأول الذي تضمن " المسائل المتعلقة بسوريا والعراق " [٥٩]، وقد اقتصرت بعض بنوده على التعاون الألماني الفرنسي بشأن تعزيز الوجود العسكري الفرنسي في سوريا ضد احتمال هجوم عسكري بريطاني عليها، أما البنود الرئيسة فيه ذات العلاقة بثورة العراق، والتي تعهدت حكومة فيشي الفرنسية بتنفيذها فقد اشتملت على الأسس الآتية[٦٠]:

١- الموافقة المبدئية على نقل ما يعادل ثلاثة أرباع المعدات الحربية المخزونة في سوريا والعائدة للجيش الفرنسي إلى العراق مقابل تسديد أثمانها.

٢- الموافقة على هبوط الطائرات الألمانية والإيطالية في سوريا، وتجهيزها بالوقود بما هو ممكن وعلى ضوء الوضع في العراق، وكذلك منح السلاح الجوي الألماني قاعدة جوية لاسيما في مدينة حلب.

٣- السماح باستعمال وسائل المواصلات السورية كالموانئ والطرق وسكك الحديد لتسهيل نقل المعدات الحربية المخصصة للعراق.

٤- تدريب الجنود العراقيين ضمن الأراضي السورية على استعمال الأسلحة الفرنسية بموجب تعليمات مفصلة من قبل المندوب السامي الفرنسي.

إن هذه البروتوكولات وجهود دارلان قادت فرنسا فيشي إلى حافة هاوية دخول الحرب إلى جانب الألمان [٦١] ، كما عكست هذه البروتوكولات بصورة عامة ردود فعل عنيفة في الأوساط الفرنسية ضد حكومة فيشي كونها أعطت امتيازات جديدة للألمان، فضلاً عن إنها أثارت غضب بريطانيا، واستنكار الولايات المتحدة الأمريكية [٦٢] . إلا إن دارلان كان يبتغي من وراء هذه الاتفاقيات الحصول على بعض التعديلات بخصوص إعادة تسليح فرنسا، وكان مقتنعاً بأن ألمانيا سوف تدخل حرباً ضد الاتحاد السوفيتي، وتهمل بالنتيجة منطقة البحر المتوسط [٦٣] . علاوة على ذلك فان حكومة فيشي كانت تشعر بالخطر يتهدد سلطتها في سوريا من ناحيتين، الأولى القوات البريطانية

في الشرق الأوسط، والثانية قوات فرنسا الحرة الموالية لبريطانيا بقيادة الجنرال ديغول والمتواجدة في الجزائر، ولخشيتها من أن تفقد نفوذها في سوريا، فقد أبدت استعدادها للتعاون مع الألمان سواء كان ذلك في العراق أو افريقيا [٦٤] .

اتصف الاتفاق الألماني الفرنسي فيما يتعلق بثورة مايس ١٩٤١ في العراق بالحذر على النطاق الإستراتيجي، وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق لم يطبق بشكل تام عملياً، ماعدا البنود الثلاثة الأولى منه وبشكل جزئي أيضاً، إلا إن تنفيذه بدأ تقريباً قبيل التوقيع على هذه البروتوكولات بشكل رسمي [٦٥] . فعندما عقد أول اجتماع رسمي بين المسؤولين الفرنسيين برئاسة دارلان، والألمان برئاسة أوتو ابتز في ٥ مايس، تلقى الأخير خلال الاجتماع برقية تشير الى أن الثورة في العراق تواجه بعض المصاعب، وإن المسؤولين العراقيين يطلبون المساعدة العاجلة، لذلك طلب أن يسمح للطائرات الألمانية المتأهبة للاقلاع من سالونيك بالهبوط في حلب، فوافق المسؤولون الفرنسيون على ذلك، مع إن صيغة الاتفاق لم تكن قد اكتسبت شكلها النهائي بعد[٦٦] .

وفي ٦ مايس أبرق الاميرال دارلان إلى الجنرال دانتز في سوريا مشيراً له إلى هذا الاتفاق والمحادثات الجارية، وطلب منه تسهيل مهمة الطائرات الألمانية إذا ما هبطت في سوريا في طريقها إلى العراق [٦٧] . وفي اليوم نفسه أعطت وزارة الخارجية الألمانية تعليماتها إلى غروبا بالتوجه إلى العراق على رأس بعثة سياسية على أن تحاط مهمته بالسرية التامة، وأبلغته بعدم التسرع بتقديم أوراق اعتماده الدبلوماسية للحكومة العراقية، لذلك اتخذ اسماً مستعاراً هو جيرك (Gercke). وفي ٨ مايس أبلغت وزارة الخارجية الألمانية رودولف ران (Rodolf Rahn) مستشار السفارة الألمانية في باريس بالتوجه إلى سوريا، وكلفته بمهام عديدة، من بينها الإشراف على نقل الأسلحة الفرنسية إلى العراق بموجب الاتفاق الألماني الفرنسي، ورافق ران في مهمته هذه ممثل حكومة فيشي الفرنسية جاك جيرار (Jacques Guerarad) بناء على طلب رسمي من الأميرال دارلان، ولتسهيل مهمة ران اثناء لقاءه مع الجنرال دانتز في سوريا [٦٨] .

وصل ران إلى حلب في ٩ مايس والتقى فيها مع فيسار (Vaissard) الممثل الخاص للأميرال دارلان والقنصل العراقي في حلب إسماعيل الآغا، الذين أخبراه بأن أفضل طريق يمكن بواسطته نقل المعدات الحربية إلى العراق

هو خط سكة حديد بغداد-حلب [٦٩] . وفي ١٠ مايس توجه ران برفقة جاك جيرار إلى بيروت على متن طائرة فرنسية لاسيما لمقابلة الجنرال دانتز بهدف الاتفاق معه على تفاصيل تجهيز العراق بالأسلحة الفرنسية، وكان ران يأمل أن تكون المفاوضات يسيرة، وأن لا تمنع العوائق التي قد تثيرها العناصر الديغولية المنتشرة في صفوف الجيش الفرنسي في سوريا عملية شحن الأسلحة إلى العراق، وأشار ران إلى أن استقبال المندوب السامي الفرنسي له كان بارداً جداً [٧٠] . وأخبر ران الجنرال دانتز ان مسألة دعم ثورة العراق يشكل أساساً لاظهار النوايا الفرنسية الطيبة تجاه التعاون الألماني الفرنسي، كما اقترح عليه أن يكون متخفياً تحت اسم فرنسي مستعار هو روبير رينوار (Robert Renouard) تجنباً لكشف هويته الألمانية، وقد أوضح دانتز بأن استعداده وموافقته على هذا الموضوع لا تخرج عن نطاق الإسناد لسياسة الاميرال دارلان [٧١].

وفي اليوم نفسه -١٠ مايس- اتفق دانتز وران على تحديد كمية السلاح المقرر شحنه للعراق بحضور الجنرال دي جيورجيس رئيس لجنة الهدنة الإيطالية في سوريا. وتم الاتفاق على شحن الدفعة الأولى من السلاح في قطارين عبر الحدود التركية بواسطة سكة حديد حلب - الموصل، وتولى ران بنفسه الاشراف على عملية النقل، وفعلا وصلت الموصل عن طريق المحطة الحدودية العراقية في تل كوجك في ١٣ مايس، وتضمنت هذه الشحنة ١٥,٥٠٠ بندقية، و٢٠٠ رشاشة، و٩٠٠ حزام من الذخيرة، و٥ ملايين طلقة، واربعة مدافع ميدان عيار ٧,٥ مع ١٠,٠٠٠ قذيفة، فضلا على قطع الغيار التي تتطلبها، وكذلك أدوات الصيانة وبعض المواد الاخرى [٧٢] .

مع وصول الدفعة الأولى من الأسلحة الفرنسية الممولة من قبل ألمانيا إلى العراق تمكن ران من الحصول على موافقة الحكومة العراقية على استئناف ضخ النفط إلى طرابلس الشام، وطلب من السلطات الفرنسية مقابل ذلك تزويد العراق ببطاريتي مدفعية ودبابات وسيارات نقل وأجهزة حربية أخرى [٧٣] .

اجتاز الحدود العراقية قطاران محملان بالسلاح المشحون إلى العراق في يومي ٢٦ و٢٨ مايس، وهي تمثل الدفعة الثانية من السلاح الفرنسي، وكان من المقرر شحن دفعة ثالثة من هذا السلاح يومي ٣ و١٠ حزيران ١٩٤١، بيد إن الدلائل الواضحة على نهاية ثورة العراق قد لاحت في الأفق، لذلك لم ترسل هذه الشحنة [٧٤] .

بلغت زنة المعدات الحربية والأسلحة المرسلة إلى العراق ٨٠٠ طن [٧٥]، وتكونت من الأسلحة والمعدات الآتية : ١٥,٥٠٠ بندقية، و٢٠٠ رشاشة، و٤ مدافع عيار ٧,٥ ملم، و٨ مدافع عيار ١٠٠، و٢٠ مدفع رشاش (سبعة منها من طراز ١٩٠٧ وبها روافع)، و٣٥٤ مسدساً اوتوماتيكياً، أما الذخيرة فهي حوالي خمسة ملايين خرطوشة بنادق ومدافع رشاشة، و٦٥٧ حزاماً بكل منها ٢٤ طلقة، و٩,٩٩٩ قنبلة عيار ٧٥ملم، و٦٠٠٠ قنبلة ١٥٥ملم، و٣٠,٠٠٠ قنبلة يدوية ماركة (وف)، ٦٠٠٠ قنبلة زمنية، و٨٨٥٠ مخزن للمسدسات الآلية، وأنواع مختلفة من أجهزة تفجير القنابل، و٤ عربات ذخيرة، و١٢ هاتفاً، و١٠ كيلومتراً من الكابلات، و٣٠ بطارية فيها شحنات احتياطية [٧٦]. وقد شحنت عربات القطار في رحلة العودة بالقمح والارز والسكر والزيت إلى سوريا. وقد وجهت الحكومة البريطانية نظر تركيا إلى عملية مرور هذه الأسلحة عبر الأراضي التركية، إلا أن تركيا كانت تتصرف نتيجة الضغط الألماني من جهة، ولخشيتها من أن يقوم العراق بمنع إمدادات الأسلحة المرسلة إليها من بريطانيا عن طريق الخليج العربي والعراق [٧٧].

إن السلاح الفرنسي الذي نقل إلى العراق لم يستفد منه الجيش العراقي بل تكدس في الموصل، ووقع أغلبه تحت سيطرة البريطانيين [٧٨]. كما ظهر بعدئذ إن الأسلحة الفرنسية التي شحنت إلى العراق ليست ذات قيمة فعالة ورديئة وقديمة الطراز، زيادة على عدم الاستعداد المسبق للجيش العراقي باستعمالها أو التدريب عليها، كما إنها وصلت العراق في وقت أوشكت فيه القوة العسكرية العراقية على الانهيار، حتى قيل " إن الفرنسيين حاولوا تصريف الأسلحة الرديئة والاحتفاظ بأكبر ما يمكن من الأسلحة والمعدات الجيدة لقطعاتهم المرابطة في سوريا ولبنان " [٧٩].

أوضح الجنرال دانتز هذه المسألة خلال محاكمته في المدة من ١٨-٢٠ نيسان ١٩٤٥، إنه سعى أن يبذل جهده لتقليل كمية الأسلحة المرسلة إلى العراق عن الكمية التي حددها له المبعوث الألماني ران، كما رفض المطالب التي قدمها له ران فيما يخص إرسال مدربين فرنسيين إلى العراق لتدريب الجنود العراقيين عليها، أو العكس قبول جنود عراقيين للتدريب في سوريا حسب بروتوكولات باريس، فضلاً عن ذلك فقد أشار دانتز إلى أن هذه الأسلحة تفتقد إلى الكوادر الفنية المتخصصة بها، وهي ليست ذات نفع وإنما كانت من

قبيل "التضليل والمناورة والوهم"[٨٠]. وبالفعل فلم تكن لهذه الأسلحة أهمية كبيرة، لأن العراقيين لم يكونوا معتادين على استعمال الأسلحة الفرنسية [٨١].

ويضاف للدعم العسكري، كان هناك دعم آخر يتمثل بالدعم المادي والمعنوي، تجسد في منح العراق ثلاثة ملايين دينار عراقي، أي ما يعادل عشرة آلاف جنيه ذهباً (ما يعادل ٢٠٤٦٠٠ مارك ألماني) ، وأربعين ألف دولار ورقاً (ما يعادل ٦٦٦٦٧ مارك ألماني) ، فضلاً عن (٦٤٠) كيلو غرام من الذهب، وأرسلته في ثلاث طائرات إلى العراق. أما الدعم المعنوي فتمثل بالدعم الذي قدمته الإذاعة الألمانية في برلين للشعب العراقي، موضحة قيمة الدور الشجاع للجيش والشعب العراقي في مواجهة بريطانيا [٨٢].

إن هذه الاتفاقية - بروتوكولات باريس - لم تصل إلى أبعد مما وصلت إليه، لأن هتلر لم يكن يثق بفرنسا بما فيه الكفاية إلى حد يسمح لها بأن تعيد تسليح نفسها [٨٣]. كما إنه كان يتوجس من التحالف مع فرنسا لأن ذلك سيخلق مشاكل مع إيطاليا واسبانيا، لأن كلتا الدولتين كانتا راغبتين في ضم أجزاء كبيرة من ممتلكات فرنسا في شمال افريقيا[٨٤]. فضلاً عن ذلك فإنه كان منهمكاً في الإعداد للحملة على الاتحاد السوفيتي لذلك لم تكن مساعداته للعراق جدية، إذ إنه لم يشأ تشتيت قواه بفتح جبهة شرقية [٨٥]. وثمة عامل آخر تمثل ببرود الفرنسيين إزاء خطط ألمانيا في الشرق الأوسط [٨٦].

أما بالنسبة لموقف حكومة فرنسا الحرة، فإن ثورة مايس ١٩٤١ أقلقت الجنرال ديغول الذي أعطى لهذه الثورة تفسيراً شكلياً، وذلك بوصفه بأنها ثورة جاءت بتحريض وحث دول المحور، كما إن ديغول عد النشاط الألماني في العراق وسوريا بمثابة (تواطؤ) بين حكومة فيشي والألمان، وكان يرى من خلال اتصالاته مع الحلفاء أن تقوم قوات فرنسا الحرة باحتلال سوريا قبل وقوعها في قبضة الألمان [٨٧].

أما الجنرال جورج كاترو فقد أوقع مسؤولية التعاون الألماني الفرنسي وحضور ألمانيا في سوريا والعراق على عاتق الأميرال دارلان، كما أنحى باللائمة على الجنرال دانتز لتنفيذه الأوامر التي استلمها من الأميرال دارلان، بيد أن الجنرال كاترو رأى أن ثورة العراق، ومحاولة مد الجسور بينها وبين حكومة فيشي قد عرّض الحلفاء إلى أخطار متفاقمة، وألزمهم أن يبذلوا جهوداً إضافية فيما لو أرادوا أن يحسموا (معركة البحر المتوسط) لصالحهم [٨٨] . وقد قدر لمعركة المتوسط - كما أسماها الجنرال كاترو - أن تؤدي دوراً

رئيساً في بروز فرنسا الحرة سياسياً وفي خلافتها لحكومة فيشي في الشرق [٨٩].

وبالفعل فمنذ الشروع بعملية شحن الأسلحة الفرنسية الممولة ألمانياً إلى العراق - أي ما بين ١٣ و١٤ مايس ١٩٤١ - أخذ سلاح الجو البريطاني بتكثيف نشاطه فوق الأراضي السورية، إذ قصف المطارات الحربية السورية في حلب ودمشق وتدمر بين ١٤ - ٣٠ مايس، ويبدو أن بريطانيا لم تستهدف بهذا العمل إضعاف وزعزعة النفوذ الالماني في سوريا فحسب، بل خلق حالة من الإرباك النفسي والمعنوي في صفوف القطعات العسكرية الفرنسية الخاضعة لحكومة فيشي، فضلاً عن عرقلة أو إيقاف نقل السلاح للعراق على أبعد تقدير[٩٠]. كما صرح انتوني ايدن (Anthony Eden) وزير الخارجية البريطاني في ١٤ مايس في مجلس العموم البريطاني إن حكومة فيشي الفرنسية في سوريا تتحمل المسؤولية بسماحها للطائرات الألمانية بالهبوط في سوريا بهدف التوجه إلى العراق. وأوضح ايدن كذلك إن الحكومة البريطانية أعطت الصلاحيات الكاملة لقواتها لمعارضة استعمال الألمان للأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان [٩١]. ولما أدركت الحكومة البريطانية أن لا مناص من القيام بعمل عسكري يستهدف سوريا لذلك وافقت على خطط ديغول في هذا الشأن، وقررت مهاجمة سوريا، لذلك أصدر الجنرال ديغول تعليماته للجنرال كاترو بوجوب الحضور الفرنسي المؤثر مع القوات البريطانية في هذه الحملة [٩٢]. ومن الأسباب الرئيسة الأخرى التي دفعت بريطانيا إلى الاسراع بالقضاء على الثورة هو أن الحكومة العراقية وعند قيام الثورة أغلقت أنابيب النفط، الأمر الذي أقلق حالة الأسطول البريطاني في البحر المتوسط [٩٣].

إن رد الفعل البريطاني كان سريعاً من أجل القضاء على ثورة مايس، حتى إن رد الفعل هذا لم يترك للعراقيين فرصة الإفادة من المساعدات الفرنسية والالمانية والتي وصلت إلى العراق، إذ أجهضت ثورة مايس بشكل كامل بانهيار المقاومة العراقية في ٣٠ مايس ١٩٤١ ودخول القوات البريطانية إلى بغداد، وكان قد غادرها رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة في يوم ٢٩ مايس [٩٤].

شعر الجنرال دانتز بحراجة المأزق الذي سيواجهه، لاسيما بعد المراسلات التي تمت بينه وبين الأميرال دارلان الذي أكد له إن مسألة الدفاع عن سوريا واقعة على عاتق قوات حكومة فيشي، فضلاً عن عدّ الاتفاق

الألماني الفرنسي فيما يتعلق بسوريا والعراق في حكم المنتهي، لذلك سعى الجنرال دانتز بشكل أو بآخر إلى تطويق نشاط البعثة الألمانية بهدف إخراجها من سوريا، وفي ٦ حزيران ١٩٤١ لم يبق في سوريا أية طائرة ألمانية، أما أفراد البعثة الألمانية فلم يبق منهم إلا رودولف ران وعدد من أفرادها، لذلك سعى دانتز إلى إبلاغ قنصل الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان يرعى المصالح البريطانية في سوريا ولبنان بإجراءاته هذه إزاء الوجود الألماني في سوريا [٩٥]، وقد يكون أراد بهذا التصرف إظهار حسن نوايا حكومة فيشي ازاء الحلفاء، وتخفيف حدة خطر الهجوم البريطاني المتوقع على سوريا. وغادر رودولف ران سوريا هو وأعضاء البعثة الألمانية في ١١ تموز ١٩٤١ [٩٦].

ـ علاقات البلدين بعد الحرب العالمية الثانية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقدت ألمانيا سيادتها على سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، وتولت قوات الحلفاء إدارة الشؤون الألمانية، لذلك لم يعد لألمانيا وجود في العراق، أو الشرق الأوسط، أو غيرها من المناطق الإقليمية [٩٧].

وفي عام ١٩٤٩ تم تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، وأعطيت سيادة مشروطة، واحتفظ الحلفاء من خلال ذلك الاتفاق، فضلاً عن خطة مارشال، احتفظوا بالسيطرة الكاملة على شؤون السياسة الخارجية، وكذلك التجارة الخارجية، على الرغم من أن أديناور تحدى تلك السياسة ابتداء من خطابه في حفل تنصيبه [٩٨]. ولم يسمح لألمانيا بانشاء وزارة للخارجية ألا في ١٥ آذار ١٩٥١ [٩٩].

وبسبب نتائج الحرب العالمية الثانية، ومن ثم بداية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ارتأت حكومة ألمانيا الاتحادية الانعزال قليلاً عن العالم لترتيب البيت الداخلي الألماني، وتنشيط اقتصادها الذي أرهقته حربين عالميتين طاحنتين .

وفي عام ١٩٥٢ وافق العراق على طلب ألمانيا الاتحادية بفتح السفارات في البلدين وتبادل السفراء [١٠٠]، وعلى الرغم من أن النفوذ الأساسي في العراق كان محسوماً لبريطانيا حتى عام ١٩٥٨، إلا أن ألمانيا تمكنت من

الحصول على أول موطئ قدم لها في العراق والمنطقة العربية من خلال موقفها الصريح بانتقاد العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦[١٠١].

وبالنظر لإقرار الاتفاقية التجارية بين العراق وجمهورية ألمانيا الاتحادية في ٧ تشرين الأول ١٩٥١[١٠٢]، فقد ارتفعت الصادرات الألمانية إلى العراق من ما يعادل حوالي ٧٤٩.٠٠٠ يورو في عام ١٩٥٠، إلى ما يعادل حوالي ٧٧.٩٦٥.٠٠٠ يورو في عام ١٩٥٨[١٠٣].

وخلال المدة من عام ١٩٥٨ ولغاية عام ١٩٧٣ تذبذبت الصادرات الألمانية إلى العراق، ففي عام ١٩٦٦ بلغت ما يعادل ١١٩.٤٩٦.٠٠٠ يورو، وانخفضت عام ١٩٦٩ إلى ما يعادل ٣٥.٨٨٥.٠٠٠ يورو . بيد إنها ارتفعت فجأة في عام ١٩٧٤ بنسبة ٧٤٢%، واستمرت بالارتفاع نسبياً حتى توقفت تقريباً بعد العام ١٩٩٠ [١٠٤].

وكان جزء كبير من الصادرات الألمانية إلى العراق أسلحة ومعدات حربية، فضلاً عن موافقة الحكومة الألمانية على طلب الدعم الألماني في تدريب ضباط الجيش العراقي، والأطباء . وكانت لدى العراق رغبة في تنويع أسلحته التي كانت تعتمد اعتماداً رئيساً على الأسلحة السوفيتية . وبالفعل قدمت ألمانيا الأسلحة، فضلاً عن التدريب في بغداد لتعزيز تصدير الأسلحة إلى العراق بعد عام ١٩٧٨ [١٠٥].

وفي عام ١٩٧٩ شاركت وزارة الاقتصاد الألمانية الاتحادية في معرض بغداد الدولي . وكانت الشركات الألمانية نشطة جداً في العراق، فقد تم انجاز العديد من المشاريع الضخمة من قبل الشركات الألمانية في العراق، ومنها بناء شبكة للسكك الحديدية، وسد الموصل، ومطار البصرة، وأنشأت العديد من المصانع من خلال شركة سيمينز العملاقة، وكانت تعمل في العراق عشرات الشركات الألمانية . وبحلول سنة ١٩٨٠ أصبحت ألمانيا أكبر مورد للعراق، وتم التوصل إلى اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي بين العراق وألمانيا، كانت الأساس لتلك الطفرة الاقتصادية في علاقات البلدين، وتم تأسيس اللجنة الاقتصادية المشتركة التي كانت تجتمع كل سنتين [١٠٦].

لقد ازدادت صادرات ألمانيا الاتحادية العسكرية إلى العراق خلال المدة ١٩٧٩-١٩٨٢، أي السنوات الثلاث الأولى من الحرب العراقية-الإيرانية بنسبة ٤٠%، وبلغت قيمتها ما يعادل حوالي ثلاثة مليارات يورو [١٠٧].

وكانت ذروة الصادرات الألمانية في عام ١٩٨٢ عندما بلغت ما يعادل أربعة مليارات يورو، لذلك اعتمدت الحكومة الألمانية الاتحادية العراق كونه

واحداً من أهم الأسواق للصادرات الألمانية، فضلاً عن ذلك فقد كان العراق من أكبر موردي النفط إلى ألمانيا [١٠٨].

وبعد أن كانت الصادرات البريطانية والأمريكية إلى العراق قبل عام ١٩٨٠ أكثر من الصادرات الألمانية، أصبحت في عام ١٩٨٢ الصادرات الألمانية أكثر مرتين من الصادرات البريطانية ، وثلاثة أضعاف الصادرات الأمريكية [١٠٩].

ساعدت ألمانيا العراق بتكوين ترسانة من الأسلحة الكيميائية، وكان استعمال تلك الأسلحة قد لعب دوراً حاسماً، لاسيما في نهاية الحرب بين إيران والعراق . وحققت شركات الأسلحة الألمانية في سنوات الثمانينيات تجارة جيدة مع العراق، وكانت العديد من أنظمة الأسلحة الموردة إلى العراق من الإنتاج المشترك لفرنسا وألمانيا. وبالنظر لأن التصدير الألماني للأسلحة كان مقيداً، لذلك تم تسويقها من خلال فرنسا إلى العراق . وكانت ألمانيا تورد المواد ذات الاستعمال المزدوج التي يمكن استعمالها للأغراض المدنية والعسكرية، ومنها الشركة الألمانية التي وردت المعدات والمكونات للصناعات الكيمياوية، التي تم تحويلها لإنتاج الغاز السام، وقد أنشأت الشركات الألمانية أوائل الثمانينيات في سامراء مصنع كيميائي كبير، ولكن في الواقع كان ينتج كميات كبيرة من المواد السامة [١١٠].

وكانت المخابرات الألمانية تهدف إلى تعزيز العلاقات مع الدول العربية من خلال الصادرات، لتعزيز معلوماتها الاستخبارية، من خلال النظم، وشفرات أجهزة الكومبيوتر، وأجهزة الاستماع، لذلك حققت زيادة في تصدير تلك الأجهزة لتسهيل التجسس، لاسيما عن طريق شركة سيمينز [١١١].

لقد صدرت ألمانيا إلى العراق بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٩معدات استخبارية واسعة النطاق، فضلاً عن التكنولوجيا العسكرية، والأنظمة الالكترونية، مثل أجهزة الكومبيوتر، وأجهزة الرادار، ووحدات التشفير، بقيمة ٥٠٠ مليون مارك ألماني [١١٢]. وذهب أكثر تلك الصفقات من دون إصدار التصاريح اللازمة للتصدير، وطلب وزير الداخلية العراقي تزويد وزارته ببنادق بقيمة ١٨٠.٠٠٠ مارك ألماني، والتي تم شراؤها من شركة (Krausser) في ميونخ بدون تصاريح، وقد طلب رئيس جهاز المخابرات الألمانية كلاوس كينكل السماح له بنقل تلك الأسلحة بطائرته اللاسيما إلى العراق [١١٣].

فضلاً عن ذلك فقد أوصى كلاوس كينكل شركة (Wenzel Hurby) لمعدات الاتصال بتزويد العراق بأسلحة ومعدات بقيمة ١٠ مليون مارك ألماني، وتم تزويد العراق بأجهزة فيديو وميادين للرمي والمتفجرات وذخائر وقنابل، وبالطريقة نفسها فقد تم التحايل على سياقات البيع، وتم تسليم المعدات في فيينا[١١٤].

أما الأسلحة الثقيلة فقد كان يتم تصديرها من ألمانيا عن طريق فرنسا، وكان الانتاج المشترك الألماني الفرنسي في ميونخ عن طريق شركتي (Bolkow) الألمانية، و(Nord) الفرنسية، واللتين أصبحتا الآن تحت اسم (Euromissile) يصدر إلى العراق، فقد تم ارسال شحنات تضمنت (٢٦٥) قاذفة، و(١٠٩٥٣) صاروخ مضاد للدبابات، وقاذفات صواريخ بعيدة المدى، و(١٢٣٨٦) قاذفات صواريخ من طراز (Milan)، و(٤٢٥٠) نظام صوريخ متنقلة قصيرة المدى، وكان ذلك لغاية عام ١٩٨٤[١١٥].

لقد قامت هاتين الشركتين ببيع معدات عسكرية للعراق بمليارات الماركات الألمانية، وأنشأت مركزاً للبحوث العسكرية في الموصل بقيمة (٧٧) مليون مارك، وتم فيه تطوير الأنظمة الصاروخية، علاوة على ذلك قامت بتصدير وقود المتفجرات، و(٧٥) نظاماً مضاداً للدبابات، وطائرات هليكوبتر، وكان ذلك حتى نهاية الحرب العراقية الايرانية في عام ١٩٨٨[١١٦]. والمفارقة أن تلك الشركة وفرت أسلحة وأعتدة لكلا الطرفين المتحاربين[١١٧].

لقد شاركت العديد من الشركات الألمانية في تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة، ووفقاً لرد الحكومة على إجراء تحقيق برلماني من حزب الخضر بأن الشركات الألمانية الاتحادية زودت حوالي (١) مليار مارك ألماني من السلع ذات الاستعمال العسكري للعراق بين عامي (١٩٨٢ و١٩٨٩)، والتي تم فيها خرق القواعد الألمانية بحظر التكنولوجيا العسكرية [١١٨].

ويشتبه العديد من البرلمانيين بأن الأرقام الواردة من الحكومة غير دقيقة وغير كاملة، وأن هناك احتيالاً من الشركة المصنعة وتلاعباً في القوائم، فقد تم تصدير (١٥٥) ناقلة دبابات عام ١٩٨١، وخلال الاعوام ١٩٨١-١٩٨٣ تم تصدير (١٠٣٦) ناقلة دبابات، وفي عام ١٩٨٤ (١٠٠) ناقلة تم تحويرها فيما بعد لتكون منصات إطلاق [١١٩].

وقد تسببت فضيحة من مقال نشر في صحيفة نيويورك تايمز في آذار ١٩٨٤ ادعت فيه وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أن تلك شركة (Karl Kolb) سهلت انتاج العراق لغاز الأعصاب، وعدّت تلك الشركة

مسؤولاً عن بيع وشحن المعدات المختبرية المتطورة، والتي قال مسؤولو المخابرات أن تلك المعدات استعملت من دون علم الشركة بمساعدة الحكومة العراقية لتطوير غاز الأعصاب . وقد أظهرت التحقيقات التي قامت بها الحكومة الألمانية أن (Karl Kolb) قامت بالفعل بتسليم العراق سبعة مختبرات لإنشاء المبيدات في سامراء منذ عام ١٩٧٥، علاوة على ذلك تم تزويد محطتين لتجهيز المواد الخام لمبيدات الآفات، ووفقاً للحكومة الألمانية فإن تلك المختبرات قد تكون استعملت لانتاج غاز الأعصاب [١٢٠].

إن العصر الذهبي في العلاقات التجارية بين ألمانيا الاتحادية والعراق كان في نهاية سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن الماضي حينما كانت السوق العراقية تمثل الأكبر في المنطقة العربية للصادرات الألمانية .

أما بالنسبة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، فقد وقعت مع العراق اتفاقية ثقافية في ١ نيسان ١٩٥٩، وبدأت بدعم العراق لتطوير الاقتصاد والتكنولوجيا، وصدرت الأدوية وآلات التعبئة والتغليف والعديد من المواد الصناعية، وقامت بدعم مشاريع التنمية في العراق . وأوفدت فالتر أولبريشت السكرتير الأول لحزب الوحدة الاشتراكي إلى بغداد أكثر من (١٧) مرة، وأثبتت تلك الجهود نجاحها، إذ كان العراق أول دولة في العالم من غير المعسكر الاشتراكي تعترف بجمهورية المانيا الديمقراطية دولة كاملة السيادة .

وعند تأميم النفط في العراق، وصراعه مع الغرب نتيجة ذلك، حصلت ألمانيا الديمقراطية على فرصتها الذهبية لتطوير علاقاتها مع العراق، وازدادت حصتها التجارية كثيراً، وكانت السفارة الألمانية الشرقية في بغداد أكبر سفارة لتلك الدولة خارج الكتلة الاشتراكية. وتمكنت شركة التجارة الخارجية من الحصول على العديد من العقود، ومنها عقود بناء معامل جديدة للطابوق بسعة (٦٠) مليون طابوقة سنوياً، وغيرها من مشاريع البنى التحتية في جميع أنحاء العراق. علاوة على ذلك فقد أصبح العراق ابتداء من عام ١٩٧٠ مشتر رئيس للدراجات النارية من ألمانيا الشرقية، وحتى عام ١٩٨٠ استورد العراق ١٥٠.٠٠٠ دراجة من نوع (MZ)[١٢١].

وفي أثناء الحرب العراقية الإيرانية، باعت جمهورية ألمانيا الديمقراطية الأسلحة لكلا الطرفين، وكثير منها أسلحة متطابقة زودت بها العراق وإيران، ومنها شاحنات عسكرية مصفحة، وألغام وذخائر . وخلال عام ١٩٨٠ قامت شركة برلين الشرقية للتجارة الخارجية التكنولوجية (ITA)

بدعم الجيش العراقي بالمعدات العسكرية، وقامت هيئة تقنيات المعلومات التابعة لوزارة الدفاع بصيانة وإصلاح طائرات ميغ (٢١)، ومحطات الرادار والمحركات، وقامت بتصدير معدات مد الجسور وورشة عمل للقنابل اليدوية، والمستشفيات المتنقلة، والمختبرات، وجهزت الجيش العراقي بصهاريج مخصصة للحرب الكيمياوية [١٢٢].

ثانياً : موقف ألمانيا من السياسة الأمريكية في العراق واحتلاله

اتخذت المجموعة الأوروبية، والتي كانت ألمانيا إحدى أكثر الدول فاعلية وتأثيراً فيها، بعد دخول العراق إلى الكويت وضمن إطار التعاون السياسي الأوروبي سلسلة من الاجراءات الاقتصادية والمتمثلة بالحظر النفطي، وإلغاء الامتيازات المالية للعراق، وتجميد الأرصدة العراقية في الدول الأوروبية، ثم اتخذ قرار الحظر التام على العراق استجابة للقرارين ٦٦٠ و ٦٦١ الصادرين عن مجلس الأمن، وتم الربط بين التعاون السياسي الأوروبي والجماعة الاقتصادية الأوروبية، إذ انتقل القرار إلى مؤسسات الأخيرة، فقرر المجلس بالتعاون مع المفوضية استعمال نصوص معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية (المواد ١١٣،٢٢٣،٢٢٤) من أجل فرض قرار الحظر [١٢٣].

وعليه فالدول الأوروبية، ومنها ألمانيا، قررت الاشتراك في عمليات الحصار ضد العراق، إذ كشفت الجماعة الأوروبية عن فعالية مؤسساتها في الاستجابة لقرارات مجلس الامن، وكذلك في ترجمة حالة إجماعية من الإدانة، إلى قرارات اقتصادية فعلية وتطبيقها بالقرارات الجماعية، فالبرلمان الأوروبي أدان دخول العراق إلى الكويت، وأيد إجراءات الحظر المتخذة بحق العراق، وأدان ضم الكويت، وأكد على ضرورة تعويض الدول المجاورة والمتضررة من الحظر .

وبعد قرارات الإدانة تحركت المفوضية الاقتصادية من أجل عزل العراق اقتصادياً وذلك عبر تجميد أصوله الموجودة في الخارج. وفي الخامس من آب ١٩٩٠ أصدرت المفوضية بياناً دعمت فيه قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ ، وأعلنت اتخاذ الاجراءات المتمثلة بفرض حظر على النفط المصدر من العراق والكويت، وتجميد أصول العراق الموجودة في البلدان الاعضاء، فضلاً عن حظر بيع الاسلحة للعراق وتعليق جميع أنواع التعاون العسكري والفني والعلمي مع العراق، فمن الناحية الاقتصادية تعاملت المفوضية الأوروبية مع الأزمة بطريقة سريعة وحاسمة إذ توصلت

البلدان الأعضاء إلى اتفاق حول الطريقة التي يتم التعامل بها مع الأزمة خلال ستة أيام فقط من وقوعها وعلى الرغم من أن كل دولة أرسلت وحدات منفصلة إلى منطقة الخليج من أجل المساعدة في تطبيق الحظر الاقتصادي على العراق، فقد كان هناك تنسيق بين مختلف الأطراف الأوروبية للمشاركة في تلك المهمة [١٢٤] .

أما بالنسبة لألمانيا فإنها وظفت مادة قانونية في الدستور الألماني تنص على منع القوات الألمانية من المشاركة في القتال والمعارك التي تحدث خارج الحدود الألمانية، لذلك بقيت بعيدة عن التدخل في أي نزاع دولي أو إقليمي، إلا إنها دخلت حلبة السياسة المرتبطة بالجانب العسكري عندما تدخلت في قضية العراق، وتمثل تدخلها بقيام المستشار الألماني الأسبق فيلي براندت بزيارة بغداد، بهدف اقناع الحكومة العراقية بالإفراج عن مجموعة من الأوروبيين الذين كانوا قد احتجزوا لقضايا متعددة، ومنهم أربعين ألمانياً . كما حاولت الحكومة الألمانية التدخل بعد ذلك لحل الخلاف مطلع العام ١٩٩١، فقد رحبت باقتراح الرئيس الأمريكي جورج بوش بعقد لقاء عراقي-أمريكي في جنيف بين وزير الخارجية العراقي طارق عزيز، ووزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر للمدة (٧-٩) كانون الثاني ١٩٩١ [١٢٥].

والمبادرة الألمانية كانت دليلاً واضحاً على رفضها للسياسة الأمريكية، والحل العسكري للنزاع، فقد عارضت تيارات واسعة في ألمانيا الحرب ضد العراق، وقاد يوشكا فيشر (Joschka Fischer) زعيم حزب الخضر العديد المظاهرات الاحتجاجية ضد الولايات المتحدة، ودعا لعدم تورط ألمانيا في حرب الخليج [١٢٦]. وعلى الرغم من كونها عضواً في الناتو، إلا إنها رفضت المشاركة في الحرب، واكتفت بدعم المجهود العسكري الأمريكي، لأنها أجبرت على تقديم الدعم المادي لقوات الحلفاء كونها أحد أعضاء الناتو، وسعت ألمانيا من خلال موقفها هذا تأكيد استقلاليتها، وتطلعها للحفاظ على أمنها القومي بعيداً عن هيمنة حلف الناتو[١٢٧].

وتأكدت هذه السياسة من خلال رفض ألمانيا تزويد العراق بالأسلحة خلال حقبة التسعينيات، بسبب ظروف الحصار الاقتصادي، على الرغم من تزويدها لعدد من دول الخليج العربي بالأسلحة [١٢٨].

لقد أظهر الشعب الألماني تعاطفاً منقطع النظير مع العراق عام ١٩٩١، فقد شارك في تظاهرة واحدة في بون أكثر من مائتي ألف ألماني احتجاجاً على المشاركة الألمانية غير المباشرة في الحرب . حتى أن بعض

السياسيين الأوروبيين ذكروا " أن الخط السياسي المستقل الذي تبنته ألمانيا خلال حرب الخليج ألحق الضرر بعملية الوحدة الأوروبية " [١٢٩].

عادت العلاقات العراقية الألمانية إلى التحسن في منتصف تسعينيات القرن الماضي، على الرغم من ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، وقدمت الشركات الألمانية عروضاً لتوريد احتياجات العراق من المواد الصناعية وقطع الغيار والمواد الأولية للصناعة، ولاسيما الكهرباء بموجب مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة [١٣٠].

وبسبب اهتمام الطرفين بتطوير علاقاتهما الاقتصادية، فقد زارت وفود من الطرفين البلد الآخر، فقد زار وفد عراقي ألمانيا في حزيران ١٩٩٥ والتقى بالسيد فالو رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الألمانية، وقدم الوفد طلباً لألمانيا كونها في ذلك الشهر أصبحت رئيسة لمجلس الأمن، ورئيساً للجنة المقاطعة مع العراق، لاتخاذ ما يلزم بشأن تطبيق الفقرة (٢٢) من قرار مجلس الأمن (٦٨٧) بخصوص رفع الحظر عن العراق[١٣١].

كما قام وفد من الشركات الألمانية بزيارة بغداد صيف العام ١٩٩٨ لتنشيط التعاون التجاري والصناعي وعودة الشركات الألمانية للتعامل مع العراق، فضلاً عن ذلك فقد شاركت ألمانيا في الدورة الثانية والثلاثين لمعرض بغداد الدولي في تشرين الثاني ١٩٩٨، لتأكيد حرص ألمانيا على عودة العلاقات الاقتصادية، ولعودة أعمال اللجنة العراقية الألمانية المشتركة [١٣٢].

ولم تقف الزيارات عند حد معين، بل تواصلت من خلال زيارة وفد ألماني في أيار ٢٠٠٠ من ممثلي وزارة الاقتصاد ورجال الأعمال والشركات الألمانية، ويعد هذا الوفد من أكبر الوفود الاقتصادية التي تزور من العراق منذ أكثر من عشرة سنوات، وكان يهدف لتوقيع اتفاقية تجارية واقتصادية مع اتحاد الصناعات العراقي، وحينها عبر الدكتور كلود روبرت أيلز القائم بالأعمال الألماني في بغداد عن اهتمام حكومته بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق [١٣٣].

وكان لألمانيا دور متميز خلال حقبة فرض الحصار على العراق، لأنها كانت المسؤولة عن لجنة الحصار اللاسيما بالعراق، والتي كانت مهمتها مراقبة العمليات التجارية مع العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء [١٣٤].

لم يغب العراق عن السياسة الخارجية والداخلية الألمانية، فقد تبوأت تلك القضية المكانة الأولى في أثناء انتخابات ٢٢ أيلول ٢٠٠٢، ولاسيما الحملات الانتخابية للحزب (الاشتراكي الديمقراطي) بزعامة شرويدر، إذ رجح

تركيزه على القضية العراقية كفته في الانتخابات على خصومه، فقد أعلن أن مبدأ التضامن دون قيد أو شرط مع الولايات المتحدة الأمريكية في حرب التحالف الدولي ضد الإرهاب لا يسري على الأزمة العراقية، وأنه لا يوافق على قيام الولايات المتحدة من طرف واحد، ومن دون التشاور مع المجتمع الدولي، على تغيير أهداف المجتمع الدولي في العراق من نزع أسلحة الدمار الشامل، إلى تغيير النظام السياسي، ومن ثم فإن ألمانيا تعارض هذا التحول في الموقف الأمريكي، وأعلن أن ألمانيا لن تشارك بقواتها في أية حرب محتملة ضد العراق [١٣٥].

ولم يقتصر الموقف الإيجابي الألماني إزاء العراق على الحكومة الألمانية، وإنما امتد ليشمل أكثر من (٢٠٠) منظمة سياسية ومدنية قامت بحشد ما يقارب من مليوني متظاهر ضد جورج بوش أثناء زيارته لألمانيا أثناء الحملة الانتخابية في عام ٢٠٠٢، ويأتي هذا الموقف من خلال رفض ٧٤% من الشعب الألماني للسياسة الأمريكية في العالم عموماً، والعراق خصوصاً، وكان الاعتراض صريحاً عندما أعلن شرويدر أن نسبة ٨٠% من الألمان يقفون ضد الحرب، وأعلن في مؤتمر صحفي: " إن هدفنا الدائم مع الأمم المتحدة كان ممارسة ضغط سياسي واقتصادي وعسكري لحمل العراق على التنازل والسماح بعودة المفتشين "، وأضاف: " إن التوجه العراقي الجديد يعني أيضاً فرصة لنظام جديد في الشرق الأوسط يقوم على التعاون، وليس على المواجهة، وعلينا اغتنام الفرصة " . وأعلنت الحكومة الألمانية أن الموقف في أفغانستان والبلقان ما زال مزعزعاً، وربما تسبب الحرب ضد العراق قلاقل في الشرق الأوسط بكامله، وأعلن وزير الخارجية الألمانية يوشكا فيشر بأن الولايات المتحدة تفتقر لرؤية واضحة لعراق ما بعد الحرب [١٣٦].

وكان من أبرز مظاهر تدهور العلاقات بين الحكومتين الألمانية والأمريكية، عدم تلقي جيرهارد شرويدر التهنئة التقليدية من الرئيس الأمريكي بعد فوزه في انتخابات ٢٢ أيلول ٢٠٠٢، وكل ذلك بسبب موقف شرويدر من القضية العراقية . فضلاً عن التصريح الذي أطلقته وزير العدل في الحكومة الألمانية (هيرتا دويبلر جملين) التي قارنت تكتيكات بوش في معالجة الأمور الداخلية بما كان يفعله هتلر، فكان الرد الأمريكي جافاً على السفير الألماني (بيتر ستريك) أثناء لقائه وزير الدفاع الأمريكي (دونالد رامسفيلد) في اجتماع وارسو في أيلول ٢٠٠٢ [١٣٧].

استمر الموقف الألماني، مدعوماً بالمواقف الأوروبية باتجاه ضرورة امتثال العراق لكل قرارات مجلس الأمن والتأكيد على ضرورة استمرار نظام التفتيش (يونسكوم) الذي أدى الى نزع أسلحة العراق، فالموقف الألماني اتضح خلال رأي مجموعة من الخبراء في المستشارية الألمانية الذين طالبوا بزيادة عدد المفتشين والمراقبة المستمرة للعراق عن طريق الأقمار الصناعية، وإنشاء محكمة لاسيما تنظر بالانتهاكات التي تتعرض لها عمليات التفتيش ونظام العقوبات الصادرة ضد العراق، وفي ١٠ شباط ٢٠٠٣ أعلنت فرنسا وروسيا وألمانيا بياناً مشتركاً حول العراق جاء فيه التأكيد على نزع سلاح العراق طبقا لقرارات مجلس الامن والتأكيد على ضرورة منح كل الفرص لنزع سلاح العراق بشكل سلمي، وأخيراً أن النظام العراقي يجب أن يواجه مسؤولياته بأكملها، فإليه يعود الأمر لإثبات تعاونه التام مع لجنة (أنموفك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية[١٣٨].

وأثناء التحضير لحرب عام ٢٠٠٣ ، لم يكن مستغرباً أن تتعارض رؤية بعض الدول الأوروبية مع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية ، فالعديد من الدول الأوروبية لاسيما فرنسا وألمانيا بوصفهما القاعدة التي يرتكز عليها الاتحاد الأوروبي من مصلحتهما عدم إشعال الحروب في بؤر التوتر في العالم ، لاسيما منطقة الشرق الأوسط ، القريبة جغرافياً منها والتي ترتبط بمصالح اقتصادية وتاريخية معها .

وعلى الرغم من الروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إلا إن رؤيتهما لإدارة الصراع تبدو مختلفة ، فأوروبا ترجح في أغلب الأحيان كفة الوسائل السلمية والدبلوماسية بدلاً عن الوسائل العسكرية، وتفضل اتخاذ القرارات الجماعية عبر المؤسسات الدولية لاسيما في مجلس الأمن ، بينما ترى الولايات المتحدة إن إدارة الصراع الدولي يتحكم فيه عامل القوة العسكرية التي تتمتع بها .

لقد انقسمت المواقف الأوروبية بشأن الحرب الأمريكية على العراق إلى فريقين متعارضين تماماً، فالأول قادته بريطانيا وانضمت إليها كل من اسبانيا وايطاليا والبرتغال، الذين أيدوا التوجهات الأمريكية ، وأعلنوا مشاركتهم بقوات عسكرية فضلاً عن تقديمهم المساعدات اللوجستية للقوات الحليفة ، أما الثاني فقادته فرنسا وألمانيا، وانضمت إليهما بلجيكا دعوا إلى ضرورة اتخاذ الوسائل الدبلوماسية في حل الأزمة [١٣٩].

واختلفت مواقف ومصالح كل من المعسكرين – المؤيد والرافض للمشروع الأمريكي - ، ففي الجانب المؤيد تكاد تلتصق بريطانيا بحكومتها العمالية بصورة شبه كاملة بموقف واشنطن في إطار التحالف الإستراتيجي بينهما، وبعدها من حيث قوة التأييد هولندا والدانمارك، أما التأييد الاسباني والايطالي فكان أكثر تحفظاً، ويمكن فهم موقف البلدين الأخيرين في إطار محاولتهما التأكيد على استقلاليتهما في وجه المحور الفرنسي الألماني في القارة الأوروبية . أما دول أوروبا الشرقية والوسطى فلها دوافعها اللاسيما، فبولندا وجمهورية التشيك والمجر فضلاً عن جمهوريات البلطيق تسعى جميعها في ظل وضعية جيو إستراتيجية شديدة التعقيد لتوظيف علاقاتها اللاسيما مع الولايات المتحدة لخلق حالة من التوازن الإيجابي في فعلها الخارجي في ظل ارتباطها العضوي بالاتحاد الأوروبي [١٤٠].

وفي الجهة المقابلة تمركزت الدول المناوئة للمشروع الأمريكي في العراق والتي ضمت بصورة أساسية فرنسا وألمانيا وبلجيكا ، وبدرجات أقل اليونان والنرويج والسويد على عدم مشروعية استعمال القوة العسكرية في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية إلا بعد استنفاد لوسائل كافة وبترخيص واضح من الأمم المتحدة، وعلى عدم جواز التدخل المباشر لتغيير نظام الحكم في العراق وغيره من دول المنطقة [١٤١].

وتصدت الدبلوماسية الفرنسية والألمانية منذ البداية للتهديدات الأمريكية ازاء العراق، وتميزت بتحركاتهما المكثفة ، التي تمثلت بسلسلة الاتصالات والمشاورات التي أجرتها الدولتان سواء على صعيد مجلس الأمن، أو على المستوى الأوروبي، فضلاً عن حلف شمال الأطلسي .

وفي الحقيقة فإن المتغير الرئيس الذي ساهم في " صمود " فرنسا وألمانيا بوجه الضغوط الأمريكية ، يتمثل في التطور الذي حدث في بنية التجربة الأوروبية ، فرغم أن هناك عدد من الدول داخل الاتحاد الأوروبي رفضت الانصياع للموقف الفرنسي - الألماني ، ومنها بريطانيا المتحالفة تقليدياً مع الولايات المتحدة ، فإن وجود ملامح بناء أوروبي يقوده المحور الفرنسي الألماني مثل السند الرئيس لهذا التوجه الجديد ، على الرغم من أنه من المبكر – حينها - الحديث عن قطب أوروبي لديه سياسة خارجية ودفاعية موحدة .

وعلى الرغم من إدراك الحكومتين الفرنسية والألمانية بتصميم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا شن الحرب على العراق ، إلا إنهما بذلا

مساعيهما حتى الساعات الأخيرة قبيل إعلان الحرب، للدعوة إلى إعطاء فرص الحل الدبلوماسي للأزمة ، ومضاعفة جهودهما في المنظمة الدولية ، معتبرين عدم شرعية الحرب من دون استصدار قرار دولي واضح وصريح من مجلس الأمن بعد استنفاد الخيارات الدبلوماسية كافة بمنح فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة فرصة القيام بعملها لاستصدار قرارها النهائي بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية وإثبات عدم تعاون العراق مع تلك الفرق [١٤٢].

ومن البديهي إن إلحاح فرنسا وألمانيا إعطاء مجلس الأمن كلمة الفصل في الحرب كانت ترمي إلى منح الفاعلية لهذه المؤسسة الدولية، ومن خلالها تفرضان نفسيهما طرفاً مساهماً في تسوية الأزمة العراقية .

وفي الحقيقة إن التصور الذي طبع الدبلوماسية الفرنسية ـ الألمانية منذ التحضير للحرب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحتى احتلال العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ عدّ الحرب (أسوأ الحلول وآخر الخيارات) .

وقد عقدت قمة الاتحاد الأوروبي في اليوم الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بدء العمليات العسكرية ضد العراق، وتجنبت دول الاتحاد الخوض في الخلافات التي سبقت تلك العمليات، وتضمن البيان الختامي استعداد دول الاتحاد لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب العراقي، وضرورة إعطاء الأمم المتحدة دوراً في الترتيبات التي ستنجم عن الاحتلال، فضلاً عن أهمية استعادة السيادة للعراقيين بأسرع وقت ممكن.

لقد كان للثقل الدبلوماسي الفرنسي مضافاً إليه الثقل الاقتصادي الألماني دوراً مهماً في تشكيل محور سياسي ومعنوي كبير في معارضة الحرب، والذي انعكس على اجتماعات دول الاتحاد الأوروبي التي شهدت استقطاباً بين أنصار ومعارضي الحرب . وكان التجسيد الأبرز عندما طلب الرئيس الفرنسي جاك شيراك من دول أوروبا الشرقية المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية أن تلتزم الصمت، فردت تلك الدول باتهام فرنسا بالدكتاتورية . هذا فضلا عن توصيف المستشار الألماني للدول الأوروبية الثمان التي وقعت على إعلان التأييد لموقف الرئيس الأمريكي من العراق عندما قال : " هناك عصابات عميلة لواشنطن داخل القارة الأوروبية " [١٤٣].

ولعل أبرز تداعيات الحرب على أوروبا إنها أحدثت انقساماً في المواقف الأوروبية، وانعكس ذلك على فاعلية هذه الدول إزاء الأزمات الدولية، إذ انفردت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ قرار الحرب والاحتلال

من دون التشاور مع حلفائها الأوروبيين، وإذا كانت المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن تتطلب من الدول الكبرى سياسة التنسيق والتوافق فيما بينها، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصرفت خارج إطار هذه المؤسسات لمصلحة سياستها في المنطقة [١٤٤].

ثالثاً : العلاقات السياسية بعد العام ٢٠٠٣

تعرض العراق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ إلى الاحتلال من قبل القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها، من دون أي تفويض دولي، الأمر الذي عارضته ألمانيا بشدة، كون ذلك الأمر يتعارض والقانون الدولي .

ومع تطور العمليات العسكرية الأمريكية في العراق بعد الاحتلال ، فإن دول الاتحاد الأوروبي بدأت تدرك انعكاسات عدم الاستقرار في المنطقة العربية على أمنها ، لاسيما أنها تشكل امتداداً جغرافياً للشواطئ الأوروبية ، فضلاً عن المصالح الاقتصادية ، إذ إن الطاقة النفطية تشكل عصب الاقتصاد للدول الصناعية ، كما إن المنطقة تعد سوقاً واسعة للبضائع الأوروبية ، فضلاً عن العديد من الاتفاقيات العسكرية الثنائية الموقعة بين بعض الدول الأوروبية ودول الخليج العربي .

من جانب آخر انعكست معارضة كل من فرنسا وألمانيا الحرب على العراق ، إلى منعهما من الحصول على عقود إعادة الاعمار في العراق ، إذ منعت هذه الدول من تقديم عطاءات لاسيما بإعادة الاعمار ، لذلك جدد قادة دول الاتحاد الأوروبي في قمة بروكسيل في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٣ على ما يأتي [١٤٥]:

١- دعم إعادة الاعمار السياسي والاقتصادي في العراق ضمن إطار قرارات مجلس الأمن .
٢- التأكيد على بيئة أمنية مناسبة .
٣- دور حيوي للأمم المتحدة يعدّ أساساً لنجاح العملية السياسية .
٤- دعمها تسريع الجدول الزمني لنقل السلطة إلى الشعب العراقي .

وبما أن القضية العراقية نالت مركز الصدارة في اهتمامات السياسة الخارجية الألمانية، قبيل الحرب، فإن موقفها بعد احتلال العراق كان واضحاً، إذ رفضت إرسال قوات عسكرية ألمانية إلى العراق، وأعلنت بأنها ستستجيب لطلب إرسال القوات في حالة طلب صادر من حكومة عراقية شرعية مؤقتة، وبموجب تفويض واضح من الأمم المتحدة[١٤٦]. وقد أعلن وزير الدفاع الألماني أنه يؤيد إرسال قوات ألمانية إلى العراق في حال صدور قرار من الأمم

المتحدة وموافقة الحكومة الألمانية، وكانت استطلاعات الرأي داخل ألمانيا كشفت أن ٥٩% من الألمان لا يؤيدون نشر قوات وطنية خارج البلاد [١٤٧].

وكانت ألمانيا من بين الدول الأوروبية الداعية إلى التشكيل السريع للحكومة العراقية، لكي تتبنى إطلاق عملية سياسية ناجحة، فضلاً عن ذلك فقد دعت ألمانيا إلى دور فعال للأمم المتحدة في العراق لتحقيق الاستقرار ولنقل السيادة للشعب العراقي، وجاء هذا التأكيد من خلال القمة التي عقدت بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا في برلين، مؤكدين ضرورة تسليم السلطة والسيادة والإدارة للعراقيين [١٤٨].

وكان شرويدر يريد أن يكون لهذه القمة صدى إيجابي، لاسيما وأنه كان يريد تحسين علاقات ألمانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، فألمانيا وقفت ضد الولايات المتحدة بطلبها لتشكيل قوة متعددة الجنسيات في العراق، وطالبت بتعديل مشروع هذا القرار، وأن يكون للأمم المتحدة دور أساس في الإشراف على العراق، ورأى شرويدر أن مشروع ذلك القرار غير كاف [١٤٩].

وبقي الموقف الألماني ثابتاً بعدم الرغبة بإرسال قوات ألمانية إلى العراق، وتأكد ذلك بشكل رسمي مطلع عام ٢٠٠٤، حينما رفضت وزارة الدفاع الألمانية التعليق على توقعات (يوب دي هوب شيفر) الأمين العام لحلف شمال الأطلسي حول مسألة مشاركة ألمانيا العسكرية داخل العراق، وهذا الأمر أدى إلى قيام الولايات المتحدة بمضايقة ألمانيا في مساعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، لاسيما أن ألمانيا أعاقت صدور قرار من مجلس الأمن يعطي حصانة للجنود وأفراد القوات الدولية في مناطق الأزمات [١٥٠].

إن حلف الناتو انقسم على نفسه أبان الحرب الأمريكية ضد العراق، وبسبب ذلك الخلاف قرر أن لا يضطلع بأي دور عسكري، بيد أنه وافق على دعم عمليات تدريب الضباط في الجيش العراقي [١٥١].

فضلاً عن ذلك فقد سعت الحكومة الألمانية لإرسال وحدة لاسيما لمكافحة الإرهاب مطلع تشرين الثاني ٢٠٠٣ لحماية فريق من الخبراء الذين أرسلتهم ألمانيا لمساعدة العراقيين في بناء شبكة توزيع مياه الشرب، وبعد عام من الحرب دعا شرويدر لمبادرة أطلسية ضخمة لتنمية الرفاه في الشرق الأوسط، وكان العراق ضمن هذه المبادرة[١٥٢].

وبعد صعود اليمين الألماني إلى الحكم واستلام انجيلا ميركل سدة المستشارية في ألمانيا، انتقلت ألمانيا بموقفها من الإستراتيجية الأمريكية في

العراق، من المعارضة للتوجهات الأمريكية في العراق إلى المساند تارة، أو المتحفظ تارة أخرى، ودعت في كثير من الأحيان إلى تحكيم الشرعية الدولية في الموضوع العراقي والتسليم التدريجي للسلطة إلى العراقيين، في سبيل تأمين انسحاب سلس للقوات الأمريكية من العراق [١٥٣].

وأعرب وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير عن أمله في دمج الأطراف الإقليمية في الساحة العراقية في أي تسوية، ودعا إلى تفعيل توصيات لجنة بيكر – هاميلتون، ولاسيما ما يتعلق منها بإشراك سورية وإيران في حل القضية العراقية . أما بالنسبة للدعم الألماني للعراق بالنسبة للجانب الأمني والعسكري، فقد أجمع الكثير من السياسيين الألمان على استحالة إرسال قوات عسكرية ألمانية، على الرغم من التقارب الألماني الأمريكي، ورأوا أن الدعم الممكن للمساعدة في إحلال الأمن في العراق يتلخص في تقديم الجيش الألماني الاتحادي المزيد من الدورات التدريبية لقوات الأمن العراقية ، شريطة أن يكون ذلك خارج الأراضي العراقية، لذلك تم الاتفاق مع الحكومة العراقية المؤقتة على أن يكون التدريب في الإمارات [١٥٤].

لقد عادت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين العراق وألمانيا من خلال إعتماد السفراء في كلٍ من بغداد وبرلين بتاريخ ٢٤ و ٢٨ آب ٢٠٠٤. و قد كان هنالك علاقات دبلوماسية محدودة بين الجانبين منذ قطعها بشكل رسمي في حرب الخليج عامَي ١٩٩٠ و١٩٩١ وأثناء الإدارة الإنتقالية المدنية. ويعيش الآن أكثر من مائة ألف عراقي في المانيا، على الرغم من عودة عدة آلاف من العراقيين المقيمين في الخارج إلى العراق منذ عام ٢٠٠٣ [١٥٥].

لقد قدّمت المانيا للعراق مباشرةً بعد بدء الحرب عام ٢٠٠٣ مساعدة إنسانية شاملة وهي تدعم البلد منذ ذلك الحين في عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي. ومن محاور هذا الدعم بناء دولة النظام والقانون (لاسيما في المجال القانوني) وحقوق الإنسان والتعليم (المهني) والثقافة وإعادة إندماج اللاجئين والمهجّرين داخل البلد من خلال إجراءات تدعم الإقتصاد وإعادة الأعمار. وقد ناهزت قيمة المساعدات التي قُدِّمَت للعراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٨ مبلغ ٤٠٠ مليون يورو. وكان من ضمنها إسهام ألمانيا في المساعدات الأوروبية والأسهامات الألمانية متعددة الأطراف (عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). يُضاف إلى ذلك إعفاء العراق من دفع ديون لألمانيا بقيمة ٤,٧ مليار يورو في إطار نادي باريس. وقد شارك أكثر من ٢٥٠٠ عراقي بدورات تدريبية (منهم المهندسون

والقضاة والدبلوماسيون والصحفيون وموظفو الدولة، إلخ). وكذلك تدعم ألمانيا مشاريع تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية داخل العراق. لذلك قال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري عام ٢٠٠٩: "إن مساندة المانيا للعراق مهمة للغاية" [١٥٦].

إن التعاون مع الجانب الالماني أخذ بالاتساع بعد ٢٠٠٣ ، فالعراق ولحقب طويلة كان من المستوردين للمنتجات الألمانية، وبلغت قيمة المبادلات بين الطرفين في ثمانينيات القرن الماضي بـ ٤ مليارات يورو سنوياً، لكن عام ٢٠٠٧ لم تصدر المانيا إلى العراق إلا ما يقارب ٣١٩ مليون يورو من المنتجات، في حين بلغت قيمة الواردات الألمانية إلى العراق عام ٢٠٠٩ ما قيمته (٨٦,٣) مليون يورو، أما قيمة الصادرات الألمانية إلى العراق (٣٠٤,٥) مليون يورو .

وأقامت وزارة الخارجية الألمانية في برلين بالتعاون مع وزارة الخارجية العراقية وبأسناد ودعم مباشر من السفارة العراقية في برلين الدورة الاولى من الدورة التدريبية للكادر الدبلوماسي العراقي بهدف إعداد وتأهيل الجهاز الإداري و الدبلوماسي العراقي في تشرين الأول ٢٠٠٧ [١٥٧].

عينت ألمانيا هايز هانس شوماخر سفيراً جديداً في بغداد، وقدم نسخة من أوراق اعتماده لوزير الخارجية هوشيار زيباري في ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٧. ورحب الوزير بالسفير الجديد وتمنى له النجاح في أداء مهامه، مؤكداً حرص الوزارة على دعم وتسهيل مهمة السفير. وأشاد بالعلاقات الثنائية العراقية ـ الألمانية التي شهدت تطوراً مهماً خلال العام ٢٠٠٧، مجدداً الدعوة لوزير خارجية ألمانيا لزيارة بغداد . كما جدد الوزير شكره لدعم الحكومة الألمانية للعراق الجديد، مبيناً أهمية استمرار الدعم والمساعدة ولاسيما في أطار دعم العملية السياسية وبرامج التدريب وإعادة الأعمار [١٥٨].

واستقبل السفير علاء الهاشمي في ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٧ أيلكه هوف (Elke Hoff) عضو البرلمان الألماني من الحزب الديمقراطي الحر (FDP) والعضو في لجنة الدفاع ولجان فرعية أخرى في البرلمان الأتحادي الألماني. عرضت هوف بأنها تنوي زيارة سوريا للأطلاع على أوضاع اللاجئين العراقيين وبمبادرة شخصية منها ومجموعة من البرلمانيين المهتمين بهذا الموضوع. قدم السفيرعرض موجز عن عدد وأوضاع ومشاكل العراقيين في سوريا وتصور السفارة حول الآليات التي تتمكن من خلالها

ألمانيا من المساعدة في هذا المجال، كما ثمن عالياً مبادرتها وإهتمامها بموضوع اللاجئين العراقيين في سوريا. وقد وعدت هوف بإدامة الحوار مع البرلمانيين الألمان لغرض حث الحكومة الألمانية على بذل المزيد من الجهود للمساعدة في أستقرار العراق وإعادة أعماره.

واكد السفير على ضرورة حل مشاكل اللاجئين العراقيين في ألمانيا، والكف عن توجيه التهديدات لهم بالطرد، بل وعلى العكس من ذلك طالب السفير بأن تقوم الحكومة الألمانية باستضافة أعداد جديدة من العراقيين المتواجدين في سوريا والأردن [١٥٩].

كما قامت وزارة الخارجية الألمانية منذ عام ٢٠٠٨ بتقديم دعم مالي لصالح بناء مراكز رعاية ضحايا التعذيب فى العراق يُقدر بـ (٥٠٠٠٠٠) يورو. وقد كان مركز برلين لعلاج ضحايا التعذيب قد أسس فى عام ٢٠٠٥ مركزاً لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب فى مدينة كركوك، كان هذا المركز الأول من نوعه وأمكن من خلاله رعاية أكثر من (٢٠٠٠) فرد حتى الآن. وتبعه فى عام ٢٠٠٩ مركز ثان فى السليمانية. وأخيراً تم في ٥ آيار ٢٠١٠ افتتاح أحدث مركز علاجي لضحايا التعذيب فى مدينة أربيل [١٦٠].

كما بدأت المانيا بتوسيع مستوى التمثيل الدبلوماسي إذ تم افتتاح القنصلية العامة في أربيل بتاريخ ١٨ شباط ٢٠٠٩ ليشمل نطاقها الإداري إقليم كردستان [١٦١]، فضلاً عن السفارة الألمانية في بغداد، وهي بذلك تمنح الاهتمام بالعلاقات مع أقليم كردستان العراق أيضاً والأكراد العائدين الذين قضوا حياة المهجر في ألمانيا. ولعل اتساع هذا التمثيل يؤشر الرغبة الالمانية في توسيع ودعم وتطوير آفاق التعاون بين البلدين في المجالات كافة ، فالعراق من الممكن أن يكون مكاناً مربحاً للشركات الألمانية المستثمرة.

وقام وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير بزيارة مفاجئة إلى بغداد في كانون الأول ٢٠٠٩ بهدف تحقيق بداية سياسية جديدة في العلاقة بين البلدين، وهي أول زيارة لرئيس الدبلوماسية الألمانية الى بغداد بعد ٢٢ عاماً على آخر زيارة قام بها هانس ديتريش غينشر في عام ١٩٨٧ إلى العاصمة العراقية. وتحدث وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الذي استقبل الضيف الألماني في المطار، عن "إحياء العلاقات بين البلدين". بعد ذلك التقى شتاينماير مع رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس الجمهورية جلال طالباني. وقال طالباني أن الشركات الألمانية أمامها الأبواب مفتوحة في

جميع قطاعات الاقتصاد العراقي. بينما قال رئيس الوزراء نوري المالكي أن ألمانيا تحتاج لجهود كبيرة لتعزيز مكانتها مرة أخرى، إذ "كان الألمان في وقت سابق نشيطين للغاية، ويتمتعون بسمعة جيدة في العراق" .

ولم يتم الإعلان عن رحلة شتاينماير لأسباب أمنية، على غرار زيارة الرئيس الفرنسي إلى بغداد قبل أسبوع من هذه الزيارة . وقبل مغادرته إلى برلين قال وزير الخارجية الألماني أن الحكومة العراقية حققت في الأشهر الأخيرة "نجاحات مهمة في تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، وتهدف رحلتي لدعم العراق الجديد على طريق تعزيز الديمقراطية والتوافق السلمي بين الأديان والأعراق " [١٦٢].

وضم وفد شتاينماير أعضاء من البرلمان الألماني وستة من ممثلي قطاع الأعمال، بما في ذلك ممثلين من دايملر بنز وسيمنز. وافتتح بحضور شتاينماير والمالكي أول مكتب تمثيلي في بغداد، إذ تم إنشاء مكتب الاتصال الألماني الرسمي للعلاقات التجارية مع العراق، وانشاء الجمعية الألمانية العراقية. ويعتقد الألمان أن العراق بعد سنوات من الدمار جراء الحرب والحرب الأهلية في جميع المناطق تقريبا بحاجة إلى استثمارات عالية بمختلف المجالات، وأهمها وسائل النقل والمواصلات والسكك الحديدية، والمستشفيات والجامعات، وكذلك في الزراعة ومحطة توليد الكهرباء. وأعلن مارتن داوم، نائب رئيس إنتاج الشاحنات في مرسيدس بنز إن بناء مصنع جنوب بغداد يحتاج إلى وقت طويل نسبياً، لاسيما مع الوضع الأمني غير المستقر، وأضاف داوم الذي رافق شتاينماير في زيارته أن الشاحنات مطلوبة لاسيما المركبات لجمع النفايات، وصهاريج المياه وكذلك لتوزيع المواد الغذائية [١٦٣].

بعد المحادثات السياسية التقى وزير الخارجية الألماني بأربعة من الأساقفة العراقيين، الذين وصفوا له الوضع الصعب للمسيحيين، إذ غادر العراق " أكثر من ثلث المسيحيين العراقيين"، وقال رجال الكنيسة أنهم يريدون المزيد من الحماية للأقلية المسيحية في العراق، فالهجرة إلى أوروبا ليست حلاً، بعدها غادر شتاينماير إلى أربيل، لكي يفتتح بشكل رسمي القنصلية الألمانية فيها [١٦٤].

وشهدت العلاقات بين البلدين بعض الفتور في بعض الأحيان، بسبب الاعتداءات التي حصلت لعدد من المواطنين الألمان بسبب الوضع الأمني السيء في العراق، ولاسيما عندما تم اختطاف عالمة الآثار الألمانية سوزانا

أوسـترهوف، ورفـض المستشـارة الألمانيـة ميركـل انصـياعها لابتـزازات الإرهابيين وضغوطهم [١٦٥].

وكانت ثـاني زيـارة مهمـة عندما وصل غيـدو فيسترفيله وزيـر خارجيـة جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى بغداد في ٤ كانون الأول ٢٠١٠ على رأس وفد ألمـاني مـن كبـار مسـؤولي وزارة الخارجيـة الألمانيـة، ووفـد برلمـاني مـن الأحزاب السياسية، وعدد من كبار رؤساء الشركات الألمانية ورجال الأعمال، وعـدد مـن الاعلاميـين الألمـان، وجـرت فـي مقـر وزارة الخارجيـة العراقيـة المباحثات الرسمية بين الجانبين، إذ تم التأكيد على أهمية الزيـارة وتوقيتهـا، لاسيما وأن العراق كـان علـى أبـواب تشـكيل الحكومـة الجديـدة، وأكـد وزيـر الخارجيـة العراقـي بأنـه "تم تأسيس العلاقـات الدبلوماسية والسياسـية علـى أسس متينة، وقد حان الوقت لتطوير وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجاريـة بين البلدين"، وجرى خلال الاجتمـاع بحث القطاعـات والمشاريع التـي يحتـاج العـراق فيهـا إلـى المسـاهمة والمشـاركة الألمانيـة فـي عـدد مـن المشـاريع الاستراتيجية، وجرى بحث واستعراض الأوضـاع السياسـية والإقليميـة، فضـلاً عـن أوضـاع المـواطنين المسـيحيين الأمنيـة والاقتصـادية وحـرص الحكومـة العراقية على الايفاء بالتزاماتها إزاء مواطنيها .

وتـأتي هذه الزيـارة على خلفيـة تحولات جذريـة في توجهـات السياسـة الخارجية الألمانية نحو العراق، بعد تولي المستشارة الألمانية وزعيمة الحزب الديمقراطي المسيحي أنجيلا ميركل زمام الحكم للمرة الثانيـة فـي ٢٨ تشـرين الاول ٢٠٠٩ ولكـن هـذه المـرّة بالتحـالف مـع الحـزب الـديمقراطي الحـر (الليبرالـي) الـذي يتزعمـه فيسـترفيله، كحليـف بـديل للحـزب الاشـتراكي الديمقراطي والذي كان يترأسه جيرهارد شرودر ابان حرب الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها على نظام صدام حسين في آذار ٢٠٠٣.

وتتجلـى أهميـة هـذه الزيـارة لأن العلاقـات الألمانيـة العراقيـة لـم تشـهد تحولاً ايجابياً واضحاً خلال حقبة الحكم الاولى لميركل بسبب تحفظات حليفها المفـروض قسـراً عليهـا آنـذاك الحـزب الاشـتراكي الـديمقراطي. وتجلـت هـذه التحفظـات بشـكل واضـح علـى لسـان الـوزيرة الاتحاديـة للتعـاون الاقتصـادي والانمـائي الملقبـة بــ (هايـدي الحمـراء) فـي اشـارة إلـى ماضـيها السياسـي اليسـاري حينمـا عبّـرت عن رفضـها مشـاركة ألمانيـا فـي بـرامج إعـادة إعمـار العراق بالقول "بأنها غير مستعدة لإصلاح ما خربه الأميركان" متجاهلة بذلك المصالح الاقتصادية الحيوية لألمانيـا فـي العـراق. وممـا هـو ذو دلالـة الإشـارة

إلى أن حقيبة هذه الوزارة فضلاً عن حقيبة وزارة الخارجية كانت آنذاك من حصة الحزب الاشتراكي الديمقراطي وانتقلت في عام ٢٠١٠ إلى الحليف الجديد المفضل، أي حزب الديمقراطيين الأحرار[١٦٦].

واجتمع وزير الخارجية الألماني مع رئيس الوزراء نوري المالكي وكبار مستشاريه وجرى استعراض العلاقات العراقية الألمانية ، وأكد رئيس الوزراء على ثقته بتشكيل الحكومة الجديدة ضمن السقف الزمني الدستوري، وحث الجانب الألماني على تفعيل الجانب الاقتصادي بين الجانبين . ثم التقى بعد ذلك برئيس الجمهورية جلال طالباني الذي أكد للضيف الألماني على حرص العراق على تنشيط العلاقات بين البلدين والشعبين، لاسيما وأن هناك جذور تأريخية للعلاقة، وآفاق مستقبلية رحبة لتطويرها في شتى المجالات . كما التقى الوزير الألماني برئيس مجلس النواب، وجرى استعراض العلاقات الثنائية والعلاقات البرلمانية والجهود السياسية المشجعة لتشكيل الحكومة . وقبل مغادرة الوفد الألماني أجرى لقاءاً مع المطران دلي وعدد من قيادات وممثلي الطوائف المسيحية في مقر السفارة الألمانية .

وجرى خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية لحماية الاستثمارات بين البلدين وقعها عن الجانب الألماني وزير الخارجية، وعن الجانب العراقي فوزي حريري وزير الصناعة ورئيس اللجنة الوزارية العراقية الألمانية المشتركة في مراسيم جرت في مقر رئاسة الوزراء بحضور وزير التجارة ورئيس هيئة الاستثمار الوطني وعدد من المستشارين .

وقد ضم الوفد الاقتصادي المرافق لوزير الخارجية الألماني في زيارته مدراء شركة "آر.دابليو.إي" الألمانية للطاقة الكهربائية وشركة "فولكسفاغن" الألمانية لصناعة السيارات، وناشد الوزير الالماني، الذي يتزعم الحزب الديمقراطي الحر، القطاع الاقتصادي الألماني للاستثمار في العراق، مؤكداً أن هناك فرصاً ضخمة أمام الشركات الألمانية في بلاد الرافدين[١٦٧].

وفي آب عام ٢٠١٤، عقد وزير الخارجية شتاينماير محادثات سياسية في بغداد وأربيل، التقى فيها الرئيس فؤاد معصوم، ورئيس الوزراء حيدر العبادي ورئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني. وخلال زيارته التقى في أربيل مع المسيحيين واليزيديين النازحين إليها .

فضلاً عن ذلك فقد قام الوزير الاتحادي فون دير والوزير الاتحادي مولر أيضا بزيارة بغداد وأربيل في أيلول وتشرين الأول ٢٠١٤. وقام رئيس

الوزراء حيدر العبادي مطلع شباط ٢٠١٥ بأول زيارة رسمية له إلى ألمانيا، والتقى مع المستشارة الالمانية انجيلا ميركل ووزير الخارجية شتاينماير لإجراء محادثات رسمية [١٦٨].

صرح وزير الخارجية شتاينماير في ١١ آب ٢٠١٥ حول مصادقة البرلمان العراقي بالإجماع على حزمة مكافحة الفساد: "أهنئ رئيس الوزراء العبادي على مصادقة البرلمان على إصلاحاته الشجاعة، لا يمكن تحقيق النجاح في المعركة ضد المتطرفين وداعش وتحقيق المزيد من الاستقرار للعراق والمنطقة إلا إذا استعادت أطراف المجتمع كافة الثقة في مؤسسات الدولة، حينها ستدعم ألمانيا حكومة رئيس الوزراء العبادي في إصلاحاتها وفي الحرب ضد داعش " [١٦٩].

وكتب السفير الألماني في بغداد إيكهارد بروزه [١٧٠] رسالة الى الشعب العراقي بمناسبة يوم الوحدة الألمانية، حث فيها العراقيين على الوحدة، وقد نشرت في صحيفة الصباح يوم ٣ تشرين الاول ٢٠١٥ ، وجاء فيها : " يحتفل الألمان في يوم ٣ أكتوبر بعيدهم الوطني والذي نطلق عليه اسم (يوم الوحدة الألمانية)، إننا نتذكر في هذا اليوم إعادة اكتساب وحدة الدولة الألمانية، بعد أكثر من ٤٥ عاماً من الانقسام، والتي تحققت في يوم ٣ أكتوبر ١٩٩٠. إن العراق يحتاج هو أيضا الوحدة الداخلية أكثر من أي شيء آخر، وأعني بذلك الوحدة بمعنى وحدة الدولة ولكن أيضا الوحدة بمعنى التوافق. لقد أدرك دولة رئيس الوزراء حيدر العبادي هذا الأمر جيداً ويقوم الآن من خلال الإصلاحات التي أطلقها بالاستنتاجات الضرورية لذلك، إن التفكير والتصرف الفاسد أو الطائفي وكذلك الإتجار الوقح للمصلحة اللاسيما يدمرون الأساس الأخلاقي لأي مجتمع، ويعد متظاهرو الجمعة إشارة تبعث على الأمل بأن المجتمع العراقي يرغب في التغيير الجذري بل ويشارك فيه فعليا . يتبين لي كثيراً خلال المباحثات التي أقوم بها في العراق أن الكثير من العراقيين يعدون ألمانيا شريكاً نموذجياً، فقد نجحت في إعادة البناء الاقتصادي السريع بعد الحرب العالمية، كما يتقدم التلاحم بين الجزئين الشرقي والغربي للبلاد ويتمتع المجتمع بحب السلام والتعددية والجودة العالية للحياة للكثيرين. أخيرا فإن البلد محاط بأصدقاء وشركاء، يتعين على الصداقة الألمانية-العراقية أن تثبت جدارتها خلال الأزمة الحالية. إن ألمانيا تساعد على الحد من المعاناة الإنسانية. نحن ندعم المواجهة العراقية لداعش عن طريق التجهيزات والتدريبات العسكرية. كذلك فإننا نتعاون بشكل وثيق مع الحكومة العراقية

والمحافظين والأمم المتحدة بهدف الدفع للأمام باستقرار المناطق المحررة وعودة النازحين. إن شركاتنا تربط بين توفير التقنيات الحديثة ونقل المعرفة ومواصلة تدريب العراقيين. يجب على كل بلد أن يجد الطريق المناسب له بمسؤوليته اللاسيما، إذا وجد العراق الطريق نحو وحدته الداخلية سيعود أيضا السلام والرخاء وسيتمكن العراق من استعادة مكانته التاريخية، أتمنى هذا من كل قلبي لجميع العراقيين " [١٧١].

وأكد وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية فرانك فالتر شتاينماير خلال زيارته الى بغداد في ٧ كانون الأول ٢٠١٥ "إن عراق موحد وديمقراطي ومحرر بإمكانه أن يمثل أداة للنجاة، تشتد الحاجة إليها للاستقرار في المنطقة". وأن ألمانيا تدعم الحكومة العراقية في صراعها العسكري والسياسي ضد داعش، يشمل ذلك على وجه الخصوص جهود تحقيق الاستقرار والإصلاح من قبل الحكومة.

وأجرى شتاينماير محادثات مع الرئيس فؤاد معصوم ورئيس الوزراء حيدر العبادي، ورئيس البرلمان سليم الجبوري، ووزير الخارجية إبراهيم الجعفري، أبلغ الوزير من خلالها عن توسيع الجهود العسكرية الألمانية في مكافحة داعش. فضلاً عن التوسيع المقرر للبعثة التدريبية في أربيل، والاستمرار في مساعدة قوات الأمن العراقية من خلال تجهيزها بالمعدات، وكذلك المشاركة في حملة الغارات الجوية، إذ ستوفر ألمانيا في العام ٢٠١٦ الدعم الموجه لبناء الشرطة وفي إزالة الألغام والمجال الطبي.

وتنخرط ألمانيا بشكل خاص في العمل المشترك مع الحكومة والمحافظين في تنسيق المساعدة الدولية للمناطق المحررة من داعش، إذ يمارس برنامج الأمم المتحدة (UNDP) في هذا المجال دوراً رئيساً، وعدّ الوزير الألماني "إن عودة جزء كبير من السكان إلى تكريت يُعد المثال الأول لنجاح هذا الجهد المشترك"، وقدمت ألمانيا ١١ مليون يورو لاتخاذ تدابير لتحقيق الاستقرار في العام ٢٠١٥، ومن المخطط زيادة أخرى في العام ٢٠١٦.

في حفل استقبال أقامه السفير الألماني، ناقش وزير الخارجية الألماني مع مدير مكتب رئيس الوزراء مهدي العلاق، والمحافظين صهيب الراوي (الأنبار)، ومثنى التميمي (ديالى)، ونوفل حمادي (نينوى)، ورائد الجبوري (صلاح الدين) والمبعوث الخاص للامم المتحدة يان كوبيتش ونائبه ليز غراند، النجاحات والتحديات في عودة النازحين الى المناطق المحررة، وأكد

أن ألمانيا تتوقع استعداد جميع الفئات في العراق للمصالحة"، وعدّ أن "من المهم إظهار الوحدة في الحرب ضد داعش"، بعدها غادر الوزير شتاينماير بغداد في ٧ كانون الأول متجهاً إلى مدينة أربيل [١٧٢].

وصرح وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير في ٢٨ كانون الأول ٢٠١٥ بمناسبة استعادة الجيش العراقي لمدينة الرمادي من تنظيم داعش بما يأتي:" أتوجه بالتهنئة لرئيس الوزراء العبادي على هذا النجاح المهم في تحرير مدينة الرمادي، إلا أن ذلك لا يعد تماماً نهاية حكم داعش الإرهابي، ولكن الرمادي تُعد بعد تكريت وبيجي وسنجار رابع أكبر مدينة عراقية تقوم القوات العراقية بتحريرها، وقد اضطرت تنظيم داعش الإرهابي الانسحاب من أكثر من ربع المساحة التي كان يسيطر عليها قبل عام، وهذا يوضح مجددًا إمكانية هزيمة تنظيم داعش سواء في العراق أو في سوريا . إنه لأمر جيد أن العمليات التي تمت في الرمادي قام بها الجيش العراقي - بمساعدة من الحلفاء-، وهذا يوضح رغبة الحكومة العراقية في استعادة ثقة كافة طوائف الشعب . سنقوم بتقديم الدعم الفعلي للعراق فيما يتعلق بإعادة الإعمار وكافة الإجراءات الأخرى التي من شأنها إتاحة الإمكانية لأهالي الرمادي للعودة إلى ديارهم . لقد وعدت رئيس الوزراء العبادي في أثناء زيارتي في بغداد قبل ثلاثة أسابيع بالموافقة على تقديم ٢٠ مليون يورو مساعدات فورية من أجل استعادة النظام العام بسرعة وتقديم الرعاية في الأماكن التي تم تحريرها من تنظيم داعش، سنجري الآن محادثات مع الحكومة العراقية والأمم المتحدة عن كيفية القيام بتلك الإجراءات في الرمادي على وجه السرعة وبصورة فعالة " [١٧٣].

زار رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي برلين في ١١ شباط ٢٠١٦، وفي اجتماع عقد في مقر المستشارية في اليوم نفسه قدمت المستشارة أنجيلا ميركل قرضاً بقيمة أكثر من ٥٠٠ مليون يورو بشروط ميسرة الى العراق . كما أشارت المستشارة أن الحكومة الاتحادية تدعم جهود العراق لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وستعمل المانيا كل ما هو ممكن من أجل تحقيق الاستقرار في العراق . وستخصص الأموال من هذا القرض بالدرجة الأولى للمناطق التي تم تحريرها من داعش، من أجل إعطاء العراقيين أملا في حياة لاسيما بهم، وبالتالي يمثل هذا القرض مساهمة إضافية في مشاركة ألمانيا، التي تشترك في زعامة الفريق التنفيذي العامل لتحقيق الاستقرار، في إطار التحالف الدولي لمحاربة داعش. وفيما يتعلق بالاستفتاء الكردي المعلن حول

الاستقلال، أشارت المستشارة إن الحكومة الاتحادية تبذل قصارى جهدها من أجل الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية [١٧٤].

من جهته، شكر العبادي ألمانيا لتعاونها ومساندتها العراق، وأكد وجوب إعادة نحو ثلاثة ملايين عراقي إلى مناطقهم الأصلية، مع الحد من الهجرة إلى أوروبا، ولم يخف الصعوبات المالية التي تواجهها موازنة العراق جراء تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية، وأوضح أن إيرادات بلاده من النفط تراجعت إلى ١٥% فقط مما كانت عليه قبل سنتين، وهو ما عدَّه "خطيراً"، وكما في العام ٢٠١٥، فقد ربط رئيس الوزراء العبادي زيارته لبرلين مع مشاركته في مؤتمر الأمن في ميونيخ، والتي هي الثالثة من نوعها في حقبة تولي حيدر العبادي لرئاسة الوزراء[١٧٥].

وأدانت الحكومة الاتحادية الألمانية الهجوم الإرهابي الذي وقع في مدينة الصدر ببغداد من قبل عصابات داعش الارهابية في ٢٨ شباط ٢٠١٦، والتي لقي فيه أكثر من (٧٣) شخصاً مصرعهم، وأصيب أكثر من (١١٠) آخرين بجروح بعضها خطيرة بأشد العبارات. وقالت إن قتل الأبرياء من المدنيين في العاصمة العراقية يظهر مرة أخرى إن ارهابيي ما يسمى بالدولة الإسلامية يختارون الأهداف لا على التعيين، وبذلك يدحضون دعايتهم الكاذبة بدولة الخلاص الاسلامية، ويظهر ذلك في الوقت نفسه أنهم يتصرفون في الآونة الأخيرة من موقف ضعف. لقد أظهرت المشاركة القوية للتحالف الدولي لمكافحة داعش تأثيرها، إن داعش في العراق الآن في حالة تقهقر، ولم يبق لدى الإرهاب سوى الهجمات الإرهابية مثل هذا الاعتداء – وهو من الناحية العسكرية، عملا بدافع اليأس، لا يبالي بسقوط هذا العدد الكبير من الضحايا من المدنيين العراقيين نتيجة للعنف الذي لا مبرر له" [١٧٦].

وفي محاضرة ألقاها ميغيل بيرغر المستشار الإقليمي للشرق الأدنى والشرق الأوسط والمغرب العربي في وزارة الخارجية الألمانية[١٧٧] حول"دور السياسة الخارجية الألمانية في العالم العربي" في ٢٠ تموز ٢٠١٦ في مقر جمعية الصداقة العربية الألمانية، قال إن منطقة الشرق الأوسط تعدّ أحد أهم المناطق التي تحظى بإهتمام طويل فيما يتعلق بالسياسية الخارجية الألمانية، إذ قامت بتعزيز نشاطها ومشاركتها السياسة في منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة وهي ملتزمة بشكل أساسي من خلال جهودها الدبلوماسية بإيجاد حلول سياسية للمشكلات والأزمات المتعددة، وهذا الأمر أصبح واضح وجلي من خلال النشاطات السياسية الألمانية في المنطقة، ويمكن ملاحظة

ذلك من خلال زيادة أعداد الموظفين العاملين في القطاعات المختلفة في وزراة الخارجية اللاسيما بمنطقة الشرق الأوسط .

وفيما يتعلق بمحاربة "تنظيم داعش" أشار بيرغر إلى شحنات الأسلحة الألمانية إلى قوات البيشمركة في إقليم كردستان شمال العراق، والتي كانت جزء من السياسة الأمنية الألمانية الخارجية. وأشار كذلك إلى الهجوم العراقي المخطط له على مدينة الموصل، إذ ستكون المساعدات الإنسانية محور السياسة الخارجية الألمانية، وأن ألمانيا سوف تعمل بشكل متواصل من خلال الدعم المالي لتحقيق الإستقرار في الدولة العراقية [١٧٨].

دعت جمعية الصداقة العربية الألمانية في ٢١ أيلول ٢٠١٦ إلى حفل وداع السفير العراقي في برلين حسين محمود الخطيب بمناسبة إنتهاء مدة عمله سفيراً لجمهورية العراق لدى جمهورية ألمانيا الإتحادية والتي ناهزت الست سنوات. حضر الحفل العديد من سفراء الدول العربية ومندوبي الوزارات الألمانية، ووزارة الخارجية الألمانية وممثلي البرلمان الألماني والمؤسسات السياسية المختلفة وأعضاء المجلس الإستشاري لجمعية الصداقة العربية الألمانية والعديد من أصدقاء الجمعية .

بهذه المناسبة عبّر رئيس جمعية الصداقة العربية الألمانية أوتو فستهوي عن شكره للسفير على نشاطاته الفاعلة وجهوده كعضو في المجلس الإداري والمجلس الإستشاري للجمعية، كما شكره على جهوده في تعميق أواصر التعاون بين جمهورية العراق وألمانيا الإتحادية وعلى العديد من النشاطات المشتركة مع جمعية الصداقة والندوات ولاسيما المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وعلى تنظيم الزيارات الإقتصادية إلى مدينة أربيل في شمال العراق، فضلاً عن الندوات الثقافية والعملية، وجهوده المميزة في زيادة التعاون الإقتصادي والتجاري وعلى الدور المحفز والجدي في تعميق العلاقات بين البلدين [١٧٩].

رابعاً : العلاقات الاقتصادية بعد العام ٢٠٠٣

تتمتع الشركات الألمانية بسمعة ممتازة على الصعيد العالمي، وهي تمثل تجسيداً لشعار "صنع في ألمانيا" الذي يعدّ ضمانة النوعية الجيدة في مختلف أنحاء العالم، فضلاً عن أسماء الشركات التي تعني في ذات الوقت الإبداع والنوعية المتميزة والسبق التقني. إلا أن رابع أكبر اقتصاد قومي في العالم لا يقتصر على أسماء الشركات العالمية المعروفة، وإنما يقوم أيضاً على الكثير من الشركات الرائدة ذات الحجم المتوسط، والتي تعدّ قلب الاقتصاد الألماني

النابض الذي يقوده القطاع الصناعي. كلها تعمل على أسس اقتصادية ناجحة وضمن بيئة مميزة، وتستفيد من العاملين والعاملات الحاصلين على أفضل تأهيل ممكن، وحتى المستثمرون الأجانب أيضا يثمنون عالياً هذه الأمور على أنها ميزات لنشاط اقتصادي ناجح.

وبالنظر للإرث الاقتصادي المميز بين العراق وألمانيا خلال الحقب السابقة، يجب أن تتوجه أنظار العراق في سبيل إعادة بناء اقتصاده المدمر إلى واحد من الاقتصادات العالمية، وهو الاقتصاد الألماني، وكان كثير من العراقيين يتطلون للإفادة من الخبرة الألمانية، بيد أن الموقف الأمريكي من ألمانيا بعيد الاحتلال حال دون ذلك، إذ إنها حاولت معاقبة ألمانيا وفرنسا على موقفهما الرافض للحرب، بمنعهما من مشاريع إعادة إعمال العراق [١٨٠].

أن الولايات المتحدة لم تمنح مشاريع إعادة الإعمار في العراق إلا للدول الحليفة لها والتي دعمتها وساهمت في الحرب على العراق [١٨١]، لذلك ذكر هانز هيس (Hannes Hesse) المدير التنفيذي لجمعية الآلات والتجهيزات - بناة - (VDMA) ومقرها فرانكفورت، وهي واحدة من أكبر الجمعيات في أوروبا، وتضم أكثر من (٣٠٠٠) شركة، أنه " من الواضح أن العقود الأولية سوف تذهب إلى الولايات المتحدة، وربما الشركات البريطانية، والمناخ السياسي بين الولايات المتحدة وألمانيا ليس جيداً، وهذا يحدث فرقاً لشركاتنا " [١٨٢].

وأضاف هيس أن السياسة والأعمال يجب أن تبقى منفصلة في بلد مثل العراق، يحتاج إلى إعادة بناء بنيته التحتية المدمرة، وأن ألمانيا يمكنها المساعدة في ذلك، بيد أنه اعترف أن ذلك غير ممكن في ظل الاحتلال الأمريكي . فضلاً عن ذلك فقد ذكر رودولف روبريخت (Rodolf Rupprecht) المدير التنفيذي لشركة مان (MAN) " أنا واثق تماماً أن الأمريكيين سيحجزون هذا النوع من الأعمال لأنفسهم " في إشارة لمشاريع إعادة إعمار العراق [١٨٣].

أما ميكائيل روجوسكي (Michael Rogowski) فقد أكد أن الشركات الأمريكية ستحصل على الحصة الأكبر من " الكعكة " العراقية، ولكن " لا يزال هناك الكثير للشركات الألمانية، لاسيما في مجال البنية التحتية، خصوصاً وأن الشركات الألمانية تتمتع بعلاقات طويلة الأمد مع العراق . وذكر في مقابلة مع صحيفة الفاينانشال تايمز (Financial Times) ذكر " أنه من المرجح أن تعاني الشركات الألمانية بعض الأضرار نتيجة معارضة المستشار

جيرهارد شرويدر (Gerhard Schroder) للحرب ضد العراق، وأضاف " في المرحلة الأولى من إعادة الإعمار ربما لن نشارك، ولكنني متفائل جداً للمرحلة الثانية، والتي ستكون حول بناء الهياكل الصناعية، وسيأتي العراق حينها مرة أخرى إلى ألمانيا " [١٨٤].

بينما اعتقد هانز يورغن مولر (Hans-Jurgen Muller) المدير الإداري للاتحاد الألماني للتجارة الخارجية (BGA) " أن الشركات الألمانية العاملة في منطقة الشرق الأوسط قد تستفيد من الآثار الإيجابية لموقف المستشار شرويدر المناهض للحرب"[١٨٥].

وعلى الرغم من كل ذلك، لم تتردد ألمانيا في المبادرة بمساعدة الشعب العراقي، فقد اشترك في عام ٢٠٠٣ أربعة من الخبراء الألمان في المنظمة الخيرية الهندسية الألمانية للطوارئ بتجهيز المختبر المركزي لتحليل مياه الشرب في إطار تعاون فني لتطوير شبكات مياه الشرب العراقية، وقدرت قيمة المشروع بمبلغ ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف دولار . فضلاً عن ذلك فقد قدمت الحكومة الألمانية مساعدات فورية للعراق خلال العام نفسه، قدرت قيمتها بـ (٧٥) مليون يورو [١٨٦].

لم تتمكن الشركات الألمانية من الحصول على عقود في العراق خلال العام ٢٠٠٣، وتم إلغاء زيارة كانت مخططة للجمعية العربية الألمانيةإلى بغداد بسبب عدم وجود إطار واضح للتجارة مع العراق، فضلاً عن المخاطر الأمنية، وتحذير الولايات المتحدة لرجال الأعمال كافة لتجنب الحضور للعراق من دون حراسة أمنية مسلحة، وعلى الرغم من ذلك فإن القوات الأمريكية لم تكن تصدر أي تراخيص للأسلحة إلى الشركات الألمانية [١٨٧].

ولكن وبسبب عدم تمكن الشركات الأمريكية من التزام كافة العقود، فقد تم إيكال بعض المشاريع لعدد من الشركات كمقاولين بالباطن، لذلك تمكنت شركة سيمنس (Simens) من الحصول على عدد من العقود التي منحتها الأمم المتحدة في مجالات النفط والطب والهندسة، كما حصلت سيمنس على عقد كمقاول بالباطن لشركة الاتصالات الوطنية الكويتية لإعداد شبكة الاتصالات المتنقلة في شمال العراق في كانون الأول ٢٠٠٣ [١٨٨].

ودعت الولايات المتحدة جميع الدول لتقديم المساعدات للعراق، وتخفيض ديونه من قبل الدول الدائنة، ولاسيما الدول المنضوية في نادي باريس، وقد قررت ألمانيا وفرنسا تخفيض نسبة الديون العراقية خلال اجتماع النادي في مدريد أواخر تشرين الأول ٢٠٠٣، فقد تعهدوا بتخفيض ديون

العراق، وتقديم معونة على شكل منح لتفادي تحميل العراق المزيد من الديون، وتعد ألمانيا من أكبر الدائنين في نادي باريس، وتبلغ مجموع ديون العراق لألمانيا ما يقارب ٤.٧ مليار دولار، فوافقت ألمانيا على تخفيض الديون إلى النصف، ومن ثم ٨٠% من نسبة الدين [١٨٩].

وجاءت هذه المبادرة بعد التقرير الذي رفعه البنك الدولي للأمم المتحدة، والذي اوضح أن إعادة بناء الاقتصاد العراقي تتطلب ٣٦ مليار دولار على مدى أربع سنوات، وإن نمو الاقتصاد العراقي سيرتفع إلى مستوى ٣٠% ، بعد أن كان ٢٢%، كما افترض التقرير أن إيرادات النفط العراقي ستصل إلى ١٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٤ [١٩٠].

وبعد مؤتمر مدريد، تطورت العلاقات العراقية الألمانية، لاسيما بعد تعاطف الحكومة الألمانية مع العراق لتخفيض ديونه، فضلاً عن المشاركة في معرض إعادة الإعمار في العراق الذي أقيم في الكويت في كانون الثاني ٢٠٠٤، وفيه صرح (هيلموت جناديش) مندوب شركة ميرامار ومقرها هامبورغ، وهو ممثل شركة (مان) للشاحنات بأنه " جاء للحصول على طلبيات"، وقد فازت هذه الشركة بالفعل بأربعة عقود، وكان لديها مكتب في البصرة منذ العام ١٩٩٨.

وذكر المستشار جيرهارد شرويدر أثناء لقائه بالرئيس جورج بوش الابن " إن بلاده ملتزمة بإعادة بناء العراق "، وإنهم مستعدون لتمويل العديد من المشاريع المتعلقة بإعادة الإعمار في العراق [١٩١].

بيد أن ألمانيا ومعها فرنسا كانتا تدعوان لإنشاء صندوق نقد دولي منفصل لإعادة إعمار العراق، يتعين أن تديره الأمم المتحدة والبنك الدولي، فقد ذكر (غونتر بلوغر) سفير ألمانيا في الأمم المتحدة " إننا نعتقد أن الدعم الضروري سيأتي قدماً فقط إذا تأكدت شفافية كاملة ومشاركة دولية في عملية صنع القرار، إن إنشاء صندوق دولي منفصل قد يزيل بعض القلق الذي يعبر عنه بعض أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بصندوق التنمية للعراق تحت السيطرة الأمريكية "[١٩٢].

كانت ألمانيا حريصة على المشاركة في إعادة إعمار العراق، بيد أن الوضع الأمني غير المستقر في العراق كان أكبر العوائق، إذ تعد الكلفة العالية اللازمة لتوفير الأمن للشركات الصغيرة والمتوسطة مانعاً أمام طموح تلك الشركات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق [١٩٣].

عقد الملتقى الاقتصادي العراقي الألماني الأول في عام ٢٠٠٤ من خلال غرف التجارة والصناعة الألمانية (DIHK) وبتنظيم من مبادرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط الاقتصادية الألمانية، وخلاله شجع وكيل وزارة التجارة العراقية في الحكومة المؤقتة الشركات الألمانية لأخذ دور فعال في إعادة إعمار العراق . وفي تشرين الثاني ٢٠٠٤ اجتمع الرئيس العراقي غازي الياور مع ممثلي أكثر من (٣٠٠) شركة من خلال اتحاد الصناعات الألماني (BDI) وحثها على مشاركة عالية المستوى مع العراق، وشجعهم على أن تلك المشاركة ستحقق لهم أعلى الفوائد الاقتصادية [١٩٤].

إن تلك المشاركة أثمرت سريعاً، إذ وصلت الصادرات الألمانية إلى العراق في عام ٢٠٠٤ أكثر من (٣٧٠) مايون يورو، وفي آب من تلك السنة منحت الشركات الألمانية العقود الرسمية الأولى منذ نهاية حرب العراق، وحصلت شركة (Elbe Maschinenbau GmbH) من هامبورغ على عقد لبناء محطتين للطاقة بقيمة (٤٠٠) مليون يورو [١٩٥].

وفي نيسان ٢٠٠٥ وقعت العديد من الشركات الألمانية عقوداً في المعرض التجاري لإعادة إعمار العراق في العاصمة الأردنية عمان، مثل (MG International) و(Terramar)، والهدف منها استعادة العلاقات القديمة مع العراق . ووصل الأمر أنه في العام التالي كانت ألمانيا أكثر الدول تمثيلاً في هذا المعرض، من خلال مشاركة أكثر من (٥٦) من ممثلي قطاع الأعمال الألماني، ومع ذلك فإن معظم أولئك حاولوا الابتعاد عن الأضواء لأسباب أمنية [١٩٦].

عقد الملتقى الاقتصادي العراقي الألماني الثاني في ميونخ برعاية الوزير الاتحادي الألماني للاقتصاد والعمل وولفغانغ كليمنت (Wolfgang Clement)، بهدف تحسين فرص الشركات الألمانية، وكانت المشاركة فيه واسعة، وتحققت فوائد عديدة لكلا الجانبين، وحضر الملتقى خمسة وزراء من الحكومة العراقية المؤقتة، وأكثر من (١٠٠) من ممثلي الشركات الألمانية، وقد حقق نتائج إيجابية تمثلت باهتمام الألمان المكثف لضرورة التواصل الاقتصادي والصناعي مع العراق [١٩٧].

وعقد الملتقى الاقتصادي العراقي- الالماني الثالث في هامبورغ في ٢٧ حزيران ٢٠٠٧، وحضره عن الجانب العراقي وفد برئاسة وزير الصناعة

والمعادن فوزي فرانسو حريري، الذي أكد أهمية عودة الشركات الألمانية إلى السوق العراقية، وأن "لا يكون الوضع الأمني سبباً لمنع تلك العودة، لأنه ليس بهذا السوء الذي تتحدث عنه وسائل الاعلام"، مشيراً إلى تمتع بعض محافظات جنوب العراق وإقليم كوردستان بوضع أمني جيد يسمح بنجاح مثل تلك العودة وتنمية العلاقات العراقية الألمانية.

واستعرض الوزير الوضع الاقتصادي في العراق وما يواجهه من صعوبات عديدة لاسيما زيادة أعداد العاطلين عن العمل بسبب توقف الكثير من المشاريع التي تتطلب مساعدة الأصدقاء الألمان وغيرهم لإعادة تأهيلها. وأشار إلى قانون الاستثمار الذي اصدرته الحكومة العراقية ووافق عليه مجلس النواب، وكذلك قانون النفط والغاز المطروح على المجلس للمصادقة عليه، كما تطرق في كلمته إلى سياسات العراق الاقتصادية المستقبلية ونظام السوق الحر.

ومن ثم قدم سامي الاعرجي وكيل وزارة الصناعة والمعادن شرحاً تفصيلياً عن إمكانيات الاستثمار في العراق على صعيد جميع القطاعات، مستعرضاً التسهيلات التي تقدمها الوزارة للمستثمرين، مؤكداً "أهمية الإفادة من الفرصة الآن وليس في المستقبل"، وإن ما يتعلق بالوضع الامني وترجيحه هو ليس الخيار الصحيح، لأن الشركات الالمانية سوف لن تجد لها مكاناً مناسباً في السوق العراقية مستقبلاً إذا ما سبقوها الآخرون، مشيراً إلى سياسة اقتصاديات السوق التي تتبناها الوزارة ضمن خطة عملها لاسناد الاقتصاد الوطني.

من جانبهم أكد المسؤولون الألمان في كلماتهم التي ألقوها في الملتقى على أهمية العراق بالنسبة لألمانيا، والشراكة القديمة بين البلدين، مبررين عدم استمرار تلك العلاقة مع شركائهم العراقيين في القطاعين العام و الخاص بسبب تدهور الوضع الأمني الذي يمثل من وجهة نظرهم عاملاً حاسماً لعودتهم للسوق العراقية.

وكان وزير داخلية مقاطعة هامبورغ قد أقام حفل استقبال للوفد العراقي بحضور رجال الأعمال العراقيين والألمان، أكد فيه على عمق العلاقات الاقتصادية بين العراق وألمانيا، كما ألقى وزير الصناعة والمعادن كلمة جوابية شدد فيها على ضرورة النهوض بالعلاقات بين البلدين الصديقين، وأن رجال الأعمال في القطاع الخاص هم أفضل من يقوم بهذه المهمة، وإن العراق منفتح تجاه هذه العلاقات التي تخدم الشعبين العراقي والألماني.

وتضمنت أعمال الملتقى كلمات لكل من سفير العراق في ألمانيا علاء الهاشمي وعدد من رجال الأعمال العراقيين الذين أكدوا فيها على ضرورة فتح جميع مجالات التعاون بين البلدين لغرض الاستثمار والعمل سوية من أجل النهوض بإعمار البنى التحتية في العراق، وهكذا شاركهم رجال الأعمال الألمان التأكيدات نفسها مشترطين تحسن الوضع الأمني من اجل ان يكون دخول السوق العراقية قوياً، كما القى المسؤولون في حكومة اقليم كوردستان كلمات شرحوا فيها اوضاع الاقليم و الاحتياجات التي يتطلبها و امكانيات الاستثمار، لاسيما في ظل عمليات استثمار واسعة تقوم بها شركات عالمية عديدة، ومنها شركات المانية داعين الشركات المساهمة في الملتقى للقدوم الى الاقليم والاستثمار هناك [١٩٨].

وفي ختام الملتقى طرح بعض ممثلي شركات التأمين والنقل والاتصالات والبنوك الالمانية تصوراتهم عن التعامل مع المؤسسات العراقية مستعرضين بعض الصعوبات التي تتواجههم مع مقترحات للمعالجة .

في لقاء جانبي على هامش الملتقى اقترح السفير علاء الهاشمي على وزير داخلية مقاطعة هامبورغ ان تتم عملية توئمة بين مدينة البصرة كونها ميناء العراق، ومدينة هامبورغ كونها اهم ميناء في المانيا، والإفادة من إمكانيات هذا الميناء الألماني الكبير في إعادة إعمار وتطوير ميناء البصرة، رحب الوزير الألماني بالاقتراح، وقال انها فكرة جيدة علينا دراستها [١٩٩].

وأعلن نائب رئيس البعثة الألمانية في العراق والقائم على أعمالها أولريش كنه أن حجم التبادل الاقتصادي بين البلدين بلغ نحو مليار يورو خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٧ وتوزعت على قطاعي الطاقة والصناعة بشكل رئيس، فضلاً عن إعادة بناء وتطوير البنى التحتية المتهالكة في العراق، كما أعلن أولريش كنه، نائب رئيس البعثة الألمانية في العراق. على الرغم من أن حجم التبادل متواضعاً بالنسبة للفرص الاستثمارية الهائلة المتاحة في العراق، حيث أن "للعراق تجارب عدة مع الشركات الألمانية وذلك باعتبارها من أهم الدول المتقدمة والمتطورة صناعياً"، ولهما تاريخ بالتبادل التجاري، إذ كان الأكبر لبلد عربي مع ألمانيا في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته.

وتوقع كنه في الوقت ذاته أن يتطور التبادل الاقتصادي بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، حيث قال إن "ألمانيا تعمل على توفير شبكة استثمار قوية تمهد الطريق للمستثمرين الألمان الراغبين في العمل في العراق"، مبيناً أن

بلاده تنسق مع الوزارات العراقية لتمثيلها لـ"حين تنفيذ اتفاقية حماية الاستثمار الموقعة بين البلدين" .

وعن طبيعة التبادل التجاري بين البلدين أضاف كنه: "التبادل يقتصر في المرحلة الحالية على تطوير البنية التحتية كإعادة تأهيل السدود والموانئ في جنوب العراق وشماله وتصدير الآلات والمعدات التي تدخل في تطوير قطاعي الصناعة والنقل" .

وعن سبب عدم دخول الشركات الألمانية المنافسة لاستثمار حقول النفط العراقي، أوضح كنه أن "النفط العراقي لا يناسب صناعاتها من ناحية المواصفات"، مؤكداً على أن بلاده تعمل في الوقت الراهن على استثمار الغاز الطبيعي من حقول كردستان العراق عبر خط "نابوكو". ولا تخفى أهمية هذا الخط بالنسبة لألمانيا ودول غرب أوروبا الأخرى، إذ سيقلل من اعتمادها على الغاز الروسي، الذي ما لبث تدفقه يتوقف بين الفينة والأخرى بسبب خلافات روسيا مع دول المنظومة الاشتراكية السابقة، بشكل يؤثر على ألمانيا نفسها.

وأبدى نائب رئيس البعثة الألمانية في العراق ارتياحه قائلاً إن غياب الأمن النسبي في بعض مناطق العراق لا يشكل عائقاً أمام المستثمر الألماني، "الذي يستطيع إدارة مصالحه في العراق عن طريق شركات أخرى"، على حد تعبيره. وعن المشاريع الألمانية الملموسة على أرض الواقع في العراق، أشار كنه إلى دخول شركة باور (Bauer) الألمانية المتخصصة في بناء السدود المنافسة على توقيع عقد مع الحكومة العراقية على أعادة بناء سد الموصل وتأهيله. من جانب آخر أكد المسؤول الألماني على حرص بلاده على "دعم مشاريع العراق الإنمائية وذلك من خلال تقديم المساعدة بتطوير القدرات الوظيفية وتقديم الاستشارات إلى غرفة التجارة والبنك المركزي العراقي".

وأبدت السفارة الألمانية اهتمامها بمحافظة البصرة والمساهمة في عملية الاستثمار التي تشهدها المدينة، وذلك على إثر زيارة سفيرها كرستيان كارل بيرغ إلى البصرة في ١٨أيار ٢٠٠٧ [٢٠٠].

وخلال المدة الواقعة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ لم تتمكن الصناعات الألمانية من تحقيق اختراق ملموس في السوق العراقية، إذ كانت صادراتها ترتفع ببطء شديد وظلت تراوح في مستويات متدنية بين ٢٧٤ و ٣٦٨ مليون يورو، في الوقت الذي تمكنت بلدان عديدة سواء كانت أوروبية أو غير أوروبية من غزو السوق العراقية وإغراقها بالسلع الاستهلاكية. وكانت

النتيجة المنطقية لهذة التطورات انتقادات لاذعة وجهها مجتمع رجال الأعمال الألمان إلى الدبلوماسية الألمانية متهماً إياها بالسلبية والتردد في الدفاع عن المصالح الاقتصادية الألمانية الحيوية، وذلك بالرغم من الدعم الواضح الذي قدمته الحكومة الألمانية للشركات الألمانية في اقليم كردستان منذ التغيير في عام ٢٠٠٣ . والدبلوماسية الألمانية كانت ولا تزال، وإن بدرجة أقل، تبرر سياستها التفضيلية لجزء من الدولة العراقية يقطنه أقل من خمس سكان العراق - إقليم كردستان - بالأوضاع الأمنية المتردية في بقية أنحاء البلد .

بعد ذلك بدأت تسود مجتمع رجال الاعمال الألمان أجواء من التفاؤل بمستقبل السوق العراقية الواعد وعزز هذا التفاؤل بيانات الصادرات الألمانية إلى العراق، والتي سجلت ارتفاعاً من حوالي ٣٠٥ ملايين يورو في عام ٢٠٠٨ إلى ما يربو على ٥٨٢ مليون يورو في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة زيادة مقدارها ٩١ % خلال عام واحد [٢٠١].

وحصلت شركة سيمنس عام ٢٠٠٨ على عقد كبير من وزارة الكهرباء العراقية لتوفير (١٦) توربين لمحطات الطاقة الكهربائية، ومحولات، والعديد من المعدات الكهربائية بقيمة ١.٥ مليار يورو [٢٠٢].

وفي العام نفسه تم توقيع اتفاقية حماية الاستثمار بين العراق وألمانيا، وقعها عن الجانب الألماني وزير الاقتصاد مايكل غلوس (Michael Glos) ونظيره وزير التجارة العراقي، وأعلن غلوس بعد التوقيع أن الحكومة الألمانية تضمن للشركات الألمانية استثماراتها المساهمة في إعادة إعمار العراق [٢٠٣].

زار وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير (Frank-Walter steinmeier) بغداد في شباط ٢٠٠٩ لإظهار دعمه لجهود إعادة إعمار العراق، ولتعزيز العلاقات الثنائية، وحضور افتتاح مكتب المعلومات الاقتصادية الألماني في بغداد، والمكتب مشروع مشترك بين وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانيتين، ويهدف لتشجيع العلاقات التجارية بين البلدين . وأعلن وزير الاقتصاد والتكنولوجيا الألماني كارل تيودور فون غوتنبرغ (Karl-Theodor von Guttenberg) أن مكتب المعلومات يساعد في تنشيط العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فضلاً عن إنه سوف يساعد في التغلب على العواقب الاقتصادية للحرب في العراق، والمساهمة في الاعمار الاقتصادي للبلد [٢٠٤].

وذهب إلى ألمانيا أحد أكبر الوفود الاقتصادية العراقية وذلك للمدة ٨-١٩ آب ٢٠٠٩، ضم ممثلي الوزارات العراقية، فضلاً عن كل من هاشم الاطرقجي رئيس اتحاد الصناعات العراقي، وراغب بليبل رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين، وضمن برنامج حافل أعده الجانب الألماني شمل زيارات للوزارات الألمانية ومنها الخارجية، وجرت حوارات متبادلة عن مجالات التعاون المستقبلي، ثم التنقل لمشاهدة المناطق الصناعية مختلفة الحجوم والسلع والتجول في أنحائها لمعرفة طرق الإدارة والتشغيل، بدأ من التجميع الأولي وانتهاء بالتخزين والتصريف، وكانت قضية المناطق الصناعية في صلب نقاشات ورشة العمل الألمانية العراقية في عمان بين ٤-٩ تموز ٢٠٠٩ ، وما شرحه الخبراء الألمان يومها نظرياً، شاهده الوفد العراقي عملياً، وتلقى كافة الإجابات لتفاصيل العمل وإدارته، وكيف يمكن الإفادة من هذه الخبرة والتجارب الألمانية، في مشاريع المناطق الصناعية في العراق، لاسيما التي تم البدء بإنشائها، ويتعثر الاستمرار بالبناء لاستكمال منشأتها لظروف كثيرة منها قلة الخبرة، وعدم الجدية الكافية للتغلب على الصعوبات المرافقة، التي يمكن تسهيلها لتجاوز تلك المعوقات، لو تمت الاستعانة بالتجربة والخبرة الألمانية الرائدة في هذا المجال، وذلك ما أعاد التذكير والتعهد به من قبل الجانب الرسمي الألماني، لو وجد رغبة وجدية وتسهيلات إدارية من الجانب الرسمي العراقي [٢٠٥].

كانت موضوعة الخصخصة حاضرة أيضا في نقاشات الجانبين الألماني والعراقي وكيف أن الجدل الدائر حول هذه المسألة في عراق ما بعد ٢٠٠٣، متشتت ولا يتناول القضية بشكل جوهري بما يخدم الواقع العراقي، ثم إن الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر لا تستطيع الوصول إليه قرارات الإدارات الحكومية لوحدها، أو تشريعات لا يشارك في صياغتها أوسع القطاعات الاقتصادية العراقية اللاسيما والمختلطة والمعطلة إمكانياتها الذاتية، لما تمتلكه من خبرة وممارسة، وكما أوضح الجانب الألماني عن رغبته في وضع كامل الخبرة الألمانية في هذا المجال بمتناول العراق، مع تحديد الأسس الرئيسة لفلسفة الخصخصة في ألمانيا والتي يمثل الجانب الحكومي الداعم والمراقب والمتفاعل، مع قوى الإنتاج في المجتمع، كما شرح هاشم الاطرقجي رئيس اتحاد الصناعات العراقي المنهج الذي يقترحه الاتحاد وأعضائه والذي يتمثل في بقاء الجانب الحكومي العراقي ولاسيما وزارة الصناعة والمعادن بإدارة وتسيير معامل الصناعات الثقيلة والكبيرة ولاسيما

تلك التي تنتج المواد الأولية ونصف المصنعة، والتي تحتاج إلى إمكانات عالية وعمالة واسعة، وهي أصلا أي هذه المعامل موجودة في الجانب الأكبر منها عمالا ومعدات ومنشآت بين متعطل أو مشتغل بأقل من طاقته، ولا تحتاج إلا للمزيد من الاهتمام والتطوير والتمويل الذي لا تملكه إلا الجهات الحكومية، وذلك سيوفر دعماً كبيراً للصناعات المختلطة واللاسيما التي تعتمد كثيراً في انتاج سلعها على هذه المواد الأولية ونصف المصنعة التي تنتجها المعامل الحكومية الضخمة، وذلك ما سيوفر تكاملاً يجعل عشرات الآلاف من المعامل والورش المتوسطة والصغيرة في القطاع الخاص والمتوقفة الآن عن العمل تسترجع عافيتها، وإعادة قاعدة الانتاج للقطاعين الخاص والمختلط، ومع توفير المتطلبات الأساسية للعمل مثل الطاقة الكهربائية والوقود والأمن، سوف يمكن إعادة إحياء القطاع الخاص وسلعه المتنوعة صناعية كانت أو زراعية، ويكون عندها حديث الخصخصة مجدياً، وليس فقط للاستهلاك المحلي [٢٠٦].

كما قام الوفد العراقي بزيارة الغرفة العربية الألمانية، وهي مؤسسة واسعة الامتداد ينتمي إليها ويعمل من خلالها مسؤولين وخبراء ألمان وعرب من مختلف الدول العربية، وتنشط في المجال الصناعي والتجاري وكذلك التدريب والمشاريع المشتركة، فضلاً عن زيارة البنك الالماني للتنمية (KFW)، الجهة الحكومية الرسمية التي تدعم تنمية القطاع الصناعي الخاص ولاسيما المشاريع المنتجة المتوسطة والصغيرة في المجالات المادية وتمويل تدريب العاملين وتعزيز القدرة التكنولوجية لهذه المشاريع من خلال تحديث معداتها مروراً بالاهتمام باستيعاب وتصريف منتجاتها، ومثل هذا التفاعل الحكومي مع المشاريع اللاسيما تراجع كثيراً في العراق، رغم زيادة الحديث وتكراره عن دعم وتشجيع المشاريع اللاسيما، لذلك تمنى الجانب الألماني الإفادة من هذه التجربة في العراق .

وتساءل الجانب الألماني عن مصير التواصل العراقي مع مذكرة التفاهم الموقعة بين الوكالة الألمانية للتعاون الفني (gtz) ووزارة الصناعة والمعادن العراقية ، خلال الزيارة التي قام بها وفد من الوزارة إلى برلين في شهر نيسان من العام ٢٠٠٤، وكان الهدف تعزيز قدرات وزارة الصناعة في تخطيط وإدارة عملية التحول الاقتصادي للقطاع الصناعي العراقي، من خلال مجالات التعاون في مجالات إعداد مفهوم لتحويل القطاع الصناعي العراقي نحو الاقتصاد الموجه بالسوق، وإعداد مفهوم لتشجيع الاستثمارات في

القطـاع الصـناعي، ووضـع خطـة للتطـوير التنظيمـي فـي وزارة الصـناعة والمعادن، إلا أن الجانب الألماني لم يجد إجابة وافية [٢٠٧].

واشتركت ألمانيا في هذا العام أيضاً (٢٠٠٩) في معرض بغداد الدولي، وكان أبرز ممثليها في المعرض شركة (MG International) [٢٠٨].

كما نفذت الحكومـة الألمـانية منذ عام ٢٠٠٩ برنـامج "آفاق العراق ٢٠١٥ – اليـوم نـزرع وغـداً نحصـد" الـذي يهـدف إلـى تعزيـز العلاقـات الاقتصـادية بـين العـراق وألمانيـا والتبـادل الثقـافي مـن خـلال دعـم الكفـاءات العراقية الشابة. في هذا السياق تُتاح للمشاركين العراقيين إمكانيـة تعلم اللغة الألمانية والتعرف على ألمانيا والإطلاع على طبيعة العمل في إحدى الشركات الألمانية. تم تنفيذ المشروع من قبل وزارة الخارجية الألمانية ومعهد غوتـه والاتحـاد الألمـاني لغرف التجـارة والصـناعة. المشـروع خصـص للأكـاديميين العـراقيين فـي تخصصـات الـنفط والغـاز والطاقـة والبنـاء والهندسـة المدنيـة وتقنيـات معالجـة ميـاه الشـرب وميـاه الصـرف الصـحي والتقنيـات الطبيـة وتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية والأمن والتمويل وشؤون المصارف [٢٠٩].

وقعـت شـركة مـان (MAN) الميكانيكيـة الألمانيـة ومتـاجر التجزئـة تيرامـار (Terramar) مـذكرة تفـاهم مـع وزارة الصـناعة العراقيـة فـي عـام ٢٠٠٩، بهـدف إنشـاء مصـنع لتجميـع السـيارات فـي العـراق، وتتضـمن الشاحنات القلابة والناقلات والجرارات المقطورة والحافلات، حيث يتم شحن أجزائها من ألمانيا، وتجميعها في العراق [٢١٠].

أما شركة دايملر (Daimler) فقد وقعت مذكرة تفـاهم لتسليم الحـافلات والشـاحنات وتـوفير الأدوات والمعدات وتقـديم المسـاعدة التقنيـة فـي شـباط ٢٠٠٨، وأنشـأت مركـز للتـدريب التقنـي الأوروبـي فـي أربيـل لتأهيـل العمـال المحليين وتدريبهم من أجل تشغيلهم في سوق العمل المتنامي في عام ٢٠٠٩ . وأصـبحت حـافلات وشـاحنات دايملـر أصـبحت واحـدة مـن أول (٢٥) شـركة ألمانية تأسس فرعاً في بغداد، يهدف لتحديد الفرص المتاحة لها فـي السـوق . وفـي عـام ٢٠١٠ اسـتلمت الشـركة العامـة لصـناعة السـيارات فـي العـراق (SCAI) ٢٥٠ شاحنة [٢١١].

وفي أواخر عام ٢٠٠٩ فاز (Thyssen Krupp) بعقد قيمته عشرات الملايين من الدولارات من وزارة النقل العراقية لتجهيز (٣٠٠٠٠) طن من القضبان الحديدية لتجديد خطوط السكك الحديدية في العراق [٢١٢].

واستمرت وتيرة النمو في العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال عام ٢٠١٠ وبمعدل ٧٣% بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩، أما قيمة الصادرات العراقية إلى ألمانيا فكانت ولاتزال في مستويات متدنية منذ عقود طويلة، إذ سجلت ما قيمته ٨٦ مليون يورو فقط في عام ٢٠٠٩، ما يعني وجود عجز في الميزان التجاري العراقي-الألماني بقيمة ٤٩٦ مليون يورو في عام واحد.

وفي تطور ملفت للنظر ويؤشر أيضاً على التحول الإيجابي في إستراتيجية السياسة الخارجية الألمانية إزاء العراق، خصصت وزارة الخارجية الألمانية جلسة لاسيما حول فرص الأعمال في جنوب العراق في إطار مؤتمرها السنوي الذي يلتقي فيه سفراء ألمانيا في كل بلدان العالم مع ممثلي رجال الأعمال والذي انعقد في برلين في ٧ أيلول ٢٠١٠ وحضره أكثر من ألف من رجال الأعمال، وحظيت هذه الجلسة باهتمام كبير من قبل رجال الأعمال الألمان الذين تهافتوا عليها وبحضور السفير الألماني السابق في العراق وخلفه الجديد.

وتم التأكيد على الأهمية الاقتصادية لجنوب العراق وبالتحديد محافظة البصرة، إذ تسهم بنسبة أكثر من ٦٥ % من الناتج المحلي الإجمالي، ويخرج منها حوالي ٨٥ % من صادرات النفط العراقية. وأشار ممثلو الخارجية الألمانية إلى وجود فرص كثيرة وواعدة للشركات الألمانية على خلفية حاجات العراق الكبيرة الى تأهيل وتطوير البنية التحتية والصناعة النفطية، فضلاً عن حاجة العراق الملحة للتدريب والتأهيل الفني والمهني للقوى العاملة العراقية، إذ تمتلك ألمانيا في هذا المجال خبرات طويلة مشهوداً لها عالمياً.

وأشار بعض رجال الأعمال الألمان إلى المنافسة الشديدة التي يتعرضون لها في البصرة من قبل الشركات الصينية والتركية وطلبوا الدعم من الخارجية الألمانية عن طريق تفعيل أدوات سياسة التجارة الخارجية إزاء العراق، وفي مقدمتها العمل على حماية الاستثمارات الألمانية المباشرة في العراق من خلال إبرام اتفاقية ثنائية مع العراق، وهذا بالضبط ما تم إنجازه خلال زيارة وزير الخارجية لبغداد [٢١٣]. وقد رافق الوزير وفد من أبرز رجال الأعمال الألمان من ضمنهم مدير قسم الغاز في شركة "آر. دابليو. إي" العملاقة للطاقة والتي تأمل في توقيع عقد مع الحكومة العراقية الجديدة لتجهيز الغاز عبر مشروع (نباكو) الإستراتيجي لنقل الغاز من الشرق الاوسط إلى أوروبا. كما رافق الوزير أيضاً مدير شركة "فولكسفاغن"

الألمانيـة لصنـاعة السيارات والتـي تعد من أكبر الشركات العالميـة فـي هذا الميدان [٢١٤].

وفـي تشرين الثـاني ٢٠١١ وقعت شركة بـاور (Bauer) تفاهمـاً مـع وزارة الموارد المائية العراقية، لتوقيع عقد بقيمـة ١.٩ مليـار يـورو لمشروع معالجة سد الموصل، ومدة التنفيذ المقررة كانت حوالي ست سنوات . ونظراً لعدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق تم التخلي عن العقد الذي كان من الممكن أن يكون أكبر مشروع للشركات الألمانيبة بعد عام ٢٠٠٣ [٢١٥].

يمكن للعلاقات الاقتصادية التقليدية بين العراق وألمانيـا أن تسـهم بشكلٍ كبير في إعادة إعمار البنى التحتية والخدمات الاقتصادية الأساسية ممـا يسـهم بالتـالي بشكل مباشر وإيجـابي علـى الأسـتقرار السياسـي للبلـد. وارتفـع حجـم التبـادل التجـاري بـين البلـدين فـي السـنوات الأخيـرة بشكل مطـرد، ففـي عـام ٢٠١٢ بلغت قيمة الصـادرات الألمانيـة إلـى العراق ١,٢٨ مليـار يـورو، بينمـا أستوردت ألمانيـا من العراق بضـائع بقيمـة ٥١٥,٦ مليون يـورو. ومـن ذلـك تتبـين أهميـة السـوق العراقـي الـذي ينطـوي علـى إمكانيـات عظيمـة للقطـاع الاقتصـادي الألمـاني، وتـولي الحكومـة الألمانيـة قضية إصلاح قطـاع التدريب المهنـي فـي العراق أهميـة لاسيما، وتستند الحكومـة الألمانيـة فـي هذا الـدعم على جملة واسعة من الأجراءات، كما تدعم وزارة الخارجية الألمانيـة مكتبين اقتصاديين ألمانيين في كل من بغداد وأربيل [٢١٦].

وفـي مـايس ٢٠١٢ التقـى رايـنر برودير ل (Rainer Bruderale) وزير الاقتصاد والتكنولوجيا في حكومة ميركل الثانية وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وأبدى أملـه فـي مشـاركة الشـركات الألمانيـة بقـوة فـي مشـاريع إعـادة الإعمـار فـي العراق [٢١٧].

زار وزير المواصلات الألماني بيتر رامزاور العراق للمدة مـا بـين ٤-٥ شباط ٢٠١٣ يرافقه كل من البرلمانية الألمانية داغمار فورل، ووفد إقتصادي مكـون مـن خمسـين شخصـاً. وقد إفتتح الـوزير رامـزاور فـي بغداد مـع نائـب رئـيس الـوزراء العراقـي روز نـوري شـاويس، "مـؤتمر الإسـتثمار والإقتصـاد العراقي-الألماني" الذي نظمته هيئة الإستثمار العراقية بالتعاون مـع إتحـادات إقتصـادية كبيـرة فـي ألمانيـا. ومـن بـين الشخصـيات التـي إلتقـى بهـا الـوزير رامزاور وزير النقل العراقي هادي العامري، ووزير الأشغال و البلـديات عـادل مهودر. وكان من محاور المحادثات آفاق تطوير العلاقات الإقتصـادية الثنائيـة

في مجالي المواصلات والبُنى التحتية، بعد ذلك واصل الوزير رامزاور رحلته إلى أربيل [٢١٨].

وزار كريستيان بيرغر[٢١٩] المبعوث الخاص لتشجيع التجارة الخارجية مع وفد من كبار رجال الأعمال الألمان بغداد للمدة ١٩-٢٠ آيار ٢٠١٥ وأجرى محادثات مع عدد كبير من الوزراء والمسؤولين في الحكومة العراقية، بينهم نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، ووزير المالية هوشيار زيباري ووزير النفط عادل عبد المهدي ووزير النقل باقر الزبيدي. وقد أكد بيرغر في المحادثات أن الاقتصاد الألماني يرغب في توسيع التبادل الاقتصادي مع العراق على الرغم من الصعوبات الحالية. واكتسبت الشركات الالمانية، بالمنتجات الموثوق بها، سمعة جيدة في العراق وبعض العلاقات التجارية مستمرة منذ عقود من الزمن. ولكن العقبات البيروقراطية ومضي فترات طويلة قبل اتخاذ القرارات تؤدي في بعض الأحيان إلى تعقيد عمل الشركات الألمانية.

وفي نيسان ٢٠١٥ شارك نحو أربعين من رجال الأعمال العراقيين إلى معرض هانوفر في ألمانيا لتكوين علاقات تجارية مع شركات ألمانية، وتعمل المكاتب الاقتصادية الألمانية في بغداد وأربيل كنقطة الاتصال الأولى للشركات الألمانية والعراقية [٢٢٠].

حضر السفير حسين محمود الخطيب في ١٥ حزيران ٢٠١٥ اجتماع منتدى خبراء العراق، المكون من ممثلي كبريات الشركات الألمانية العاملة في العراق، بدعوة من رئيس المنتدى بيتر ماير، وحضر الاجتماع سفير ألمانيا في بغداد بروزة وممثلا من وزارة الاقتصاد الألمانية والمدير التنفيذي لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية وفراس حامد المظفر الملحق التجاري في السفارة، وممثلي الشركات الأعضاء في المنتدى. والقى السفير كلمة في الاجتماع تحدث فيها عن تطور الأوضاع في العراق من الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، مشدداً على الانتصارات التي تحققها القوات الأمنية، وأكد بأن العراق يقاتل دفاعاً عن العالم أجمع مما يضع مسؤولية أخلاقية على دول العالم لدعم العراق في حربه على تنظيم داعش الإرهابي، زدعا السفير رئاسة المنتدى ورئاسة غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية الى زيارة العراق والاطلاع على الأوضاع عن قرب ولقاء المسئولين المعنيين.

التقى بعد ذلك السفير بعدد من ممثلي الشركات الألمانية بشكل منفرد حيث نوقشت سبل معالجة الأمور والمعوقات التي طرحت، كما قدم الملحق التجاري العراقي معلومات عن متطلبات التصديقات لمختلف الوثائق والملفات التجارية وأجاب عن استفسارات ممثلي الشركات الحضور، من جهته عبّر بيتر ماير رئيس المنتدى عن أمله بتطوير العلاقات الاقتصادية بين العراق وألمانيا [٢٢١].

شاركت ألمانيا في عام ٢٠١٥ أيضا بمكتب استعلامات مدعوم من الوزارة الاتحادية للاقتصاد الألماني، داخل الجناح الألماني في معرض بغداد الدولي، ومثل ألمانيا أكثر من ١٠ شركات من قطاعات الأعمال المختلفة . وقد زار القائم بالأعمال في السفارة ميلان سيماندل المعرض في "اليوم الألماني" وافتتح الجناح الألماني في ٤ تشرين الثاني ٢٠١٥، وبعد الاحتفال الرسمي الذي تم خلاله رفع العلم الألماني، زار سيماندل، يرافقه المدير العام لشركة المعارض والخدمات التجارية جاسم محمد العامري مكتب الاستعلامات الألماني وأقسام الشركات الألمانية. في كلمته شكر سيماندل الشركات الألمانية لانخراطهم في العمل في العراق، وشدد على اهتمام الجانبين الألماني والعراقي بتكثيف العلاقات الاقتصادية الثنائية، وتمنى النجاح والأعمال الجيدة للمشاركين في المعرض [٢٢٢].

وشارك السفير حسين محمود الخطيب في ٢٤ مايس ٢٠١٦ في الفعالية التي نظمتها منظمة الشرقين الأوسط والأدنى الاقتصادية (NUMOVE) في مقرها في برلين بحضور وفد من محافظتي الأنبار وديالى ترأسه رئيس هيئة الاستثمار في الأنبار، وضم عدد من رجال الأعمال العراقيين من المحافظتين، وحضره مجموعة من رجال الأعمال وممثلي الشركات الألمانية من مختلف القطاعات. وتحدث السفير في كلمته عن الفرص الاستثمارية الكثيرة المتوفرة في العراق عموماً، وفي محافظة الأنبار على وجه الخصوص، وأكد على أن العراق رغم ما يواجهه من تحديات أمنية واقتصادية، إلا أنه لايزال يتمتع بقوة اقتصادية مهمة وامتلاكه للثروات الطبيعية والبشرية هي أهم مصادر تلك القوة، فضلاً عن التشريعات والقوانين التي أنجزت خلال السنين الأخيرة والتي تهدف الى تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي على المساهمة بدور أكبر في التنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد حر متعدد الموارد يتخلى عن الاعتماد على النفط كمورد أساسي، وأشار السفير الى أن اتفاق التعاون المشترك مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية

التشجيع والضمان المشترك التي وقعها العراق مع ألمانيا تمثلان ضمانة جيدة للمستثمرين الأجانب، كما وأن الوضع الأمني في معظم محافظات العراق مستقر لدرجة تساعد على عمل الشركات والمستثمرين الأجانب، والدليل هو وجود الآلاف منهم والمئات من الشركات العاملة في مناطق الوسط والجنوب وكردستان العراق، وشكر السفير المديرة التنفيذية لمنظمة نوموف هلينا رانغ على تنظيمها لورشة العمل المذكورة.

وقدم رئيس هيئة الاستثمار في الأنبار عرضا للفرص الاستثمارية المتوفرة في محافظة الأنبار والموارد الطبيعية التي تحظى بها، وأعقب ذلك ندوة تم فيها تداول المحفزات والمعوقات التي يواجهها المستثمرين وأصحاب الشركات الألمانية العاملة في العراق [٢٢٣].

خامساً : العلاقات الثقافية بعد العام ٢٠٠٣

يتعاون كل من العراق وألمانيا في المجال الثقافي والتعليمي، غير أن شروط العمل الثقافي في العراق ما تزال صعبة بناءً على الوضع الأمني الذي ما يزال متوتراً. والوضع في إقليم كردستان العراق يختلف بشكلٍ واضح عن باقي أجزاء العراق بسبب الوضع الأمني المستقر في الأقليم الذي يوفر شروطاً أفضل للعمل الثقافي، لذلك تم افتتاح مكتب لمعهد جوته منذ عام ٢٠٠٨ في أربيل من خلال مكتب اتصال العراق .

إن الحكومة الأتحادية الألمانية عزّزت بشكلٍ واضح في السنوات الأخيرة من ألتزاماتها إزاء العراق، وهي بذلك تريد مواصلة التقليد العريق في التعاون الثقافي ما بين البلدين، لاسيّما في مجال التعاون على مستوى التعليم العالي، على شكل شراكات جامعية، وبرامج منح دراسية وبحثية بالتعاون مع هيئة التبادل الأكاديمي الألماني (DAAD) ، فضلاً عن أن الحفاظ على الموروث الثقافي من خلال التعاون مع معهد الآثار الألماني (DAI) هو محور آخر للتعاون الألماني-العراقي [٢٢٤].

وفي مجال الحفاظ على الإرث الثقافي فقد وقع العراق وألمانيا في الثالث من آب ٢٠٠٩ على برنامج مُعَد في مجال البحوث الأثرية والحفاظ على التراث الثقافي، وتضمن الاتفاق على مجموعة خطوات تضمن الحفاظ على الأماكن الأثرية، مثل صيانة ضريح النبي ذي الكفل، وكذلك خطط لغرض القيام بدورات تدريبية لعلماء الآثار ومهندسي الترميم العراقيين، لغرض تمكينهم من الحصول على منح دراسية والقيام بدورات تأهيل تطبيقية في مجال الحفاظ المعماري، وتصميم النسخ، وكذلك تقديم خدمات إستشارية

مـن قِبـل متـاحف الدولـة فـي بـرلين لبنـاء إدارة متحـف ناشـطة فـي المتحـف الوطني العراقي [٢٢٥].

وكجـزء مـن مبـادرة "المـدارس: شـركاء المسـتقبل" مولـت الحكومـة الألمانية أربـع مـدارس تـدرس وفـق الأنظمـة الألمانيـة، بمـا فـي ذلـك المدرسـة الألمانية التي افتتحت عـام ٢٠١٠ فـي أربيل وأربـع مـدارس أخرى فـي نظـام التعليم الوطني.

مولت وزارة الخارجية الألمانية برنـامج "آفاق عراقية" الذي يجمع بين الكوادر العراقية المتخصصة المؤهلة تأهيلاً عالياً والشركات الألمانيـة، تـهدف هـذه المبـادرة إلـى تعزيـز التبـادل الثقـافي والعلاقـات الثنائيـة الاقتصـادية بـين ألمانيا والعراق وكذلك الإسـهام المستدام فـي إعـادة إعمـار العراق، ويعد هذا البرنـامج مبـادرة جماعيـة مـن جانـب وزارة الخارجيـة الألمانيـة ومعهد جوتـه والغرفة الألمانية للصناعة والتجارة [٢٢٦].

وفي هذا البرنـامج تم تدريب الشباب الأكاديميين العراقيين الذين يعملـون بالفعل من أجل إنشاء شبكة من صناع القرار المؤهلين والمهتمين بألمانيا فـي الحكومة أو في الشركات في العراق. يوفر البرنـامج للشركات الألمانيـة فرصـة لإنشاء شبكات جديدة وتوسيع الاتصالات التجارية القائمـة. ويعدّ تعاونـاً فريداً من نوعه بين المؤسسات القائمة على نقل اللغـة والثقافـة الألمانيـة والاقتصـاد الألمـاني، ويتعـرف المشـاركون علـى ألمانيـا وحياتهـا الاقتصـادية مـن خـلال التدريب اللغوي المكثف والتدريب الـذي يسـتمر عدة أسـابيع لـدى الشـركات الألمانية.

ومنذ أن بدأ المشروع عام ٢٠٠٩ اجتاز عشرات مـن الشـباب العراقيين بينهم المهندسين والأطباء وخبراء الكومبيوتر وغيـرهم هذا البرنـامج بنجـاح. وحصل كثيرون منهم في أثناء البرنـامج على عقود عمل لدى شركات ألمانيـة، ومـنهم مـن يتنقـل بـين ألمانيـا والعراق أو يعمـل فـي هـذه الأثنـاء مـع شـركات ألمانية في العراق [٢٢٧].

وفي مجال التعاون العلمي زار السفير العراقي في بـرلين حسـين محمـود الخطيب في ٣ مايس ٢٠١٣ جامعة إيرلانغن ـ نورينبيرغ الألمانية بنـاء علـى الـدعوة الموجهـة إليـه مـن مـدير مركـز الدراسـات العراقيـة فـي الجامعـة البروفيسـور شـفيق بهـادير، إلتقـى خلالهـا كـل مـن نائـب رئـيس الجامعـة البروفيسـور كريسـتوف كوربمـاخر، والبروفيسـور شـفيق بهـادير، بحضـور برغيته بيرليك مديرة قسم الشؤون الدولية في الجامعة، والبروفيسور يورغن

كيلر رئيس معهد الإقتصاد التابع للجامعة وعضو اللجنة الإستشارية لمركز الدراسات العراقية . وجرى خلال اللقاء مناقشة التعاون المشترك بين الجامعة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، وكذلك التعاون بين الجامعة ونظيراتها العراقية، وأشار نائب رئيس الجامعة الى توقيع مذكرة تفاهم عام ٢٠٠٩ بين الجامعة ووزارة التعليم العالي العراقية تم بموجبها تأسيس مركز الدراسات العراقية في الجامعة في كانون الأول ٢٠٠٩، وأوضح بأن التعاون يتضمن إستقبال طلاب عراقيين لمنح درجتي الماجستير والدكتوراة، فضلاً عن إقامة دورات تدريبية للكوادر العراقية [٢٢٨].

وأكد رغبة الجامعة في تعزيز وتنمية العلاقات مع العراق وخلق شراكات مع الجامعات العراقية لتطوير البنى التحتية الأكاديمية في البلاد وتوفير بيئة يمكن فيها للأكاديميين والطلاب العراقيين متابعة أهدافهم ودراساتهم، وأعرب السفير عن شكره لحفاوة الإستقبال، مبدياً سعادته بزيارة الجامعة والإطلاع على سير عمل مركز الدراسات العراقية فيها، ومتابعة شؤون الطلبة العراقيين الدارسين في الجامعة، وأوضح بأن التعليم العالي في العراق بدأ ينهض تدريجياً، مؤكداً على وجود حاجة لتطوير نظام التعليم في العراق ولاسيما في مجال الدراسات الطبية، وحثَّ السفير على تعزيز التعاون مع الجامعات العراقية، وأشار الى وجود فرص لخلق تعاون مشترك فيما بينها [٢٢٩].

فضلاً عن زيارة القنصل العراقي العام في فرانكفورت علي هادي البياتي للجامعة ولقائه بإدارات الجامعة، وكذلك مع الطلبة العراقيين الدراسين فيها، والاطلاع على مراحل دراستهم وأوضاعهم [٢٣٠].

وشارك السفير حسين محمود الخطيب وعدد من كادر السفارة في ٥ مايس ٢٠١٣ في مراسم افتتاح معرض قلعة اربيل في برلين، بناءً على الدعوة الموجهة للسفير من قائم مقام اربيل نهاد قوجة، والذي نظمته الهيئة العليا لإحياء قلعة اربيل، بحضور السيد دلشاد برزاني ممثل حكومة اقليم كردستان في برلين وهاكان تاش النائب في برلمان ولاية برلين وشخصيات أكاديمية ألمانية وعدد ابناء الجالية العراقية في المانيا.

والقى دارا اليعقوبي رئيس الهيئة العليا لإحياء قلعة اربيل محاضرة حول تاريخ القلعة التي تعود لأكثر من ٨٠٠٠ عام، وتعدّ الموقع الأقدم في العالم من حيث استمرارية السكن فيها، وأشار إلى مكانة القلعة على الصعيدين السياسي والديني وتعاقب الحضارات التاريخية القديمة عليها،

كونها مركزاً للحكم ومدينة مأهولة بالسكان، منها الحضارات السومرية والأكدية والآشورية والفارسية والإسلامية، مضيفا بأن هناك الكثير من الدلائل التي تؤكد وجود آثار أخرى مطمورة تحتها، وكما أشار إلى إدراج قلعة اربيل الأثرية ضمن لائحة التراث العالمي لليونسكو، مضيفاً بانه تم إبرام مذكرة التفاهم بين حكومة إقليم كردستان العراق واليونسكو عام ٢٠٠٧ للبدء تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إعادة التأهيل وترميم قلعة إربيل [٢٣١].

وأقيم في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٤ يوم "الإبداع الثقافي" في برج بابل ببغداد، شجعت فيه فعاليات الرسم والمناقشات والعروض، التبادل والتواصل بين المهتمين بالثقافة، فضلاً عن عرض عمل شبكة الابداع الثقافي، تم تقديم مشاريع مختلفة من المشهد الثقافي والإبداعي في العراق.

ويوم الإبداع الثقافي هو عمل لشبكة الابداع الثقافي، وهي مبادرة من معهد غوته وبتمويل من وزارة الخارجية الألمانية، تقام في العام ٢٠١٤ خمس فعاليات، في الجزائر العاصمة، بغداد، بيروت وبرلين وسالونيك في المدة من ١٠-١٦ تشرين الثاني. الهدف من هذه الفعاليات هو تقديم الشبكة ومشاريعها، وكذلك إنشاء وتطوير الفنون والثقافة مع شركاء محليين في هذه المجالات [٢٣٢].

وفي الجانب الآثاري، صرحت ماريا يومر وزيرة دولة بالخارجية الألمانية ورئيس لجنة التراث العالمي لدى اليونسكو في ٩ آذار ٢٠١٥ في برلين تعليقاً على تدمير جماعة داعش الإرهابية لآثار مدينة نمرود الأثرية بما يأتي: "إن الهجمات البربرية المستمرة التي تقوم بها جماعة داعش الإرهابية في العراق شيء مفزع، ولاسيما أعمال الاختطاف التي تتم في تكريت، وإضرام الحرائق في مدينة البغدادي والتدمير الممنهج للآثار والمخطوطات الدينية والثقافية التي تعود إلى قرون سبقت في الموصل وكذلك الحفريات الأثرية التي اكتشفت حديثاً في مدينة نمرود الآشورية. جميعها أمور لا تطاق ولا يمكن السكوت عليها. أشعر بالصدمة وأدين هذه الأفعال بأشد عبارات الإدانة . إن عمليات التطهير الثقافي التي تقترفها داعش تصيب الثقافة والتاريخ والتقاليد وروح العراقيين والناس في المنطقة والعالم كله بجروح عميقة. علينا ألا نسمح لداعش بمحو الذاكرة الثقافية للمنطقة. أنا أؤيد نداء مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ومدير عام اليونسكو إيرينا بوكوفا بضرورة وقف الهجمات الإرهابية والتجارة غير المشروعة في الآثار والتي تعتمد عليها داعش في تمويل

جرائمها. كل دولة مسؤولة عن حماية ممتلكاتها الثقافية، إلا إن حماية الممتلكات الثقافية لا تنتهي عند هذه المسؤولية. عندما تعجز دولة عن التصدي لهذه المسؤولية وحدها فإن المجتمع الدولي كله عليه تقديم العون ولاسيما في حالات الأزمات والصراعات المسلحة. ألمانيا تأخذ هذه المسؤولية على محمل الجد سواء دولياً أو وطنياً، وتسعى الحكومة الألمانية لإعادة تنظيم حماية الممتلكات الثقافية تنظيماً جذرياً من أجل الوقوف ضد التجارة المشروعة في الآثار" [٢٣٣].

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يهدف إلى الحفاظ على التراث الثقافي العراقي وحمايته ومكافحة الاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية. وقد جاءت المبادرة لهذا القرار من ألمانيا والعراق، وحصلت يوم ٢٨ آيار ٢٠١٥ على أكثر من ٨٠ من المؤيدين الآخرين في المجتمع الدولي . وعدَّت وزير الدولة في وزارة الخارجية ماريا بومر في كلمتها أمام الجمعية العامة الاعتداءات على الممتلكات الثقافية "جرائم حرب، يجب تعقبها" وأعربت عن قلقها إزاء التوجه المتزايد في جميع أنحاء العالم، لاستعمال الهجمات على المؤسسات الدينية والتعليمية أو مؤسسات الفنون، كتكتيك حرب [٢٣٤].

شارك وفد عراقي كبير في اجتماع خبراء الآثار العراقي - الألماني الذي انعقد في برلين للمدة ٢٧-٢٩ تموز ٢٠١٥، واستقبل السفير حسين محمود الخطيب أعضاء الوفد في ٢٩ تموز ٢٠١٥، وعبّر عن اعتزازه باستضافة وفد من الخبراء المختصين بالآثار، وشدد على أهمية دورهم في تطوير التعاون مع الخبراء والمختصين الألمان في مجال الآثار للإفادة من الخبرات الألمانية والتقنيات في مجال صيانة وترميم واستعادة الآثار العراقية، موضحاً بأن هذه الاجتماعات تمثل دليلاً على التعاون الوثيق بين البلدين، وتحدث السفير عن دور السفارة في متابعة واستعادة الآثار العراقية من خلال تشكيل لجنة الآثار في السفارة، والتنسيق والتعاون مع وزارة الخارجية الالمانية ورئيس المؤسسة البروسية للإرث الثقافي بارسنغر ومدير متحف غرب آسيا هيلغرد ، وأشار للوفد بعدة ملاحظات ومُقترحات تساعد على تطوير التعاون العراقي الألماني في حقل حماية وصيانة الإرث الحضاري العراقي وشخص في حديثه بعض الأمور التي تساعد معالجتها على دفع التعاون بين الطرفين إلى مستويات أعلى. وبين أعضاء الوفد بأن اللقاءات مع المختصين من الجانب الألماني قد أثمرت نتائج إيجابية في تطوير التعاون في الجوانب الفنية

والتقنية وفي مجالات صيانة وترميم واستعادة الآثار العراقية، وتحدثوا عن بعض المقترحات للتعاون مع الجانب الألماني والتي سيتم العمل على تحقيقها [٢٣٥].

نظمت السفارة الألمانية في بغداد بالتعاون مع مؤسسة برج بابل لتطوير الإعلام في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٥ بمناسبة الذكرى الـ ٢٥ لإعادة توحيد ألمانيا، ندوة وعرض فيلم. بعد عرض فيلم وثائقي عن الوحدة الألمانية وفيلم قصير مع آراء الناس من مختلف الدول العربية، جرى تبادل لوجهات النظر بين ثلاثة من شهود العيان الذين عاشوا في ألمانيا قبل ٢٥ عاماً، وهم كل من: النائب شروق العبايجي، ووكيل وزارة الثقافة فوزي الاتروشي، وهيلا ميفيس. تبادل الثلاثة مع الجمهور، الذي كان يتكون من السياسيين وممثلي وسائل الإعلام والفنانين والمثقفين، تجاربهم في الحقبة قبل وبعد سقوط جدار برلين، فضلاً عن ذلك، أجروا مقارنات مع الوضع الحالي في بغداد، حيث تحيط الجدران أيضا بمناطق متفرقة من المدينة [٢٣٦].

قام الفنان الألماني جوليان فوغل[٢٣٧] **بقيادة فريق من الرسامين والفنانين العراقيين من بغداد والبصرة واربيل والحلة وكركوك والنجف لتنفيذ "جدار السلام العالمي في بغداد"، تحت شعار "السلام هو في يديك" خلال المدة من ٢٢-٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٥، ويقع جدار السلام العالمي في موقع قناة العراقية في بغداد. وكان جوليان فوغل قد رسم "جدار السلام العالمي" الأول له في دهوك في عام ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الحين، نشأ ما مجموعه عشرة من "جدران السلام العالمي" في أماكن وبلدان مختلفة، منها: الهند، وجامايكا، ونيويورك، وباريس، وأوغندا، وبيرو، والمغرب ورومانيا .**

والهدف من "جدران السلام العالمي" إعطاء دافع للتعامل مع قضية السلام، حيث يضع الفن علامة من أجل عالم أكثر سلاماً. المشاركون من بغداد والبصرة وأربيل والحلة وكركوك والنجف هم مواهب شابة بارزة ويمثلون أنماطاً مختلفة جداً من الرسم، تتراوح من فن الشارع وأسلوب رسم الكوميك إلى الواقعية والفن الفولكلوري. كل مشارك يجلب أفكاره وطريقة رسمه اللاسيما، و"جدار السلام العالمي في بغداد" هو مبادرة من معهد غوته - مكتب الاتصال في أربيل بالتعاون مع قناة العراقية ووزارة الثقافة العراقية [٢٣٨].

وفي مبادرة فنية وإنسانية أخرى، قامت السفارة الألمانية في بغداد بالتعاون مع دار الأيتام "البيت العراقي الآمن للأيتام" في بغداد، بمبادرة رسم خلالها الأطفال الأيتام لمدة يومين وتحت إشراف معلمهم للفنون بوابة براندنبورغ ومنظر من مدينة ريجينسبرج وغيرها على الصبات الكونكريتية في منطقة الانتظار في قسم التأشيرات بمقر السفارة في بغداد، ومنذ ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٥ لم تعد الصبات الكونكريتية الكالحة تبعث على الكآبة، وإنما تتيح امكانية التطلع الى مباني ومناظر طبيعية ألمانية معروفة، والسفارة تدين هذه الزينة لأولائك الأطفال [٢٣٩].

ودعا السفير إيكهارد بروزه عشاق الموسيقى من العراقيين والأجانب إلى حفل ماتينيه الموسيقي في محل الإقامة في السفارة. وقال السفير في كلمته التي ألقاها في بداية الحفل في ١٢ كانون الأول ٢٠١٥ " السلام والحب، المفهومان الأساسيان في موسم أعياد الميلاد، نود أن نشاركها مع العراق". وقد عزف موسيقيون من الفرقة السيمفونية الوطنية العراقية معزوفة "رازوموفزكي" للرباعي الوتري رقم ٧ للموسيقار لودفيغ فان بيتهوفن. المايسترو كريم وصفي قائد الأوركيسترا وعازف التشيلو كان يعزف أيضا في الحفل. وأشار السفير بروزه في كلمته الترحيبية إلى أن الموسيقى هي وسيلة للتواصل، لقد بنى الموسيقيون الأربعة " جسراً بين ألمانيا والعراق". وأعرب كريم وصفي عن أمله في أن العراق، عندما تجف آبار النفط، سيغمر العالم بالثقافة، وحضر الحفل ضيوف عراقيون ودوليون، بلغ عددهم حوالي ستون ضيفاً، بما في ذلك نائب رئيس البرلمان آرام شيخ محمد وعدد من النواب ووكيل وزير الثقافة فوزي الأتروشي [٢٤٠].

وأرسلت السفارة الألمانية في بغداد في يوم عيد الميلاد المجيد بعض الهدايا إلى كنيسة (مار يوسف) للسريان الكاثوليك، واستلم الهدايا المنسنيور بيوس رئيس الكنيسة ونائب مدير أبرشية بغداد للسريان الكاثوليك، ووزعها على الأطفال والأيتام والنازحين المسيحيين في الكنيسة [٢٤١].

وفي حفل موسيقي آخر، وتحت عنوان "موسيقى من أجل السلام والتفاهم"، جمعت قوة الموسيقى في ٢٧ شباط ٢٠١٦ فنانين وأكثر من ٨٠ ضيفا في السفارة الألمانية، متخطية حدود العمر والثقافة واللغة. عزف فيه كل من عازف البيانو الشاب الألماني فلوريان هاينِش وعازف التشيلو العراقي كريم وصفي، مايسترو الفرقة السمفونية، معزوفات متميزة وأعمال لبيتهوفن وبرامس. لقد كان حدثاً نادراً لعازف عالمي منفرد في بغداد، وللمرة الأولى

منذ أكثر من عشرة سنوات يعزف فنان ألماني في الموسيقي الكلاسيكية في العراق.

وأعرب السفير بروزه في بداية الحفل عن أمله في أن يساعد جمال الموسيقى المعزوفة على هذا المستوى الرفيع، على التغلب على الجروح الدمار والعنف، ويعزز روح المصالحة. انطلاقا من هذا الحفل، خطط الفنانان لمزيد من الحفلات المشتركة في بغداد وبرلين [٢٤٢].

زار السفير إيكهارد بروزه في ١٥ شباط ٢٠١٦ مدرسة الأشعري الابتدائية، التي تقع بالقرب من السفارة الألمانية في بغداد، واطلع شخصياً على الأعمال المنجزة لإعادة تأهيلها. وكانت السفارة قد قامت بتمويل ترميم المدرسة، بالتعاون مع المنظمة الألمانية غير الحكومية (RIRP)، والتي تضمنت تجديد التأسيسات الكهربائية والصحية وتوفير رحلات مدرسية ومراوح جديدة. ويبلغ عدد التلاميذ في مدرسة الأشعري الابتدائية نحو (٤٥٠) تلميذ من جميع الطوائف، وهنالك أيضا نازحين من محافظة الأنبار. يتلقى أيضا خمسة أطفال من ذوي الاحتياجات التعليم في هذه المدرسة. وقد أبدى السفير إعجابه بالجهود الكبيرة التي تبذلها المعلمات البالغ عددهن (٥٠) معلمة، واللواتي يجيدن التعامل مع المساحة المحددة للصفوف حيث تصل أعداد التلاميذ إلى (٥٠) تلميذاً في الصف الواحد. وأشار السفير "آمل أن يساهم دعم السفارة بعض الشيء في تسهيل عملهن في المستقبل " [٢٤٣].

وعقد المؤتمر الأول لشبكة التعاون الأكاديمي بين العراق والمانيا برعاية مركز الدراسات العراقية في جامعة فريدريك الكسندر (ايرلانغن نورنبيرغ) في المانيا للمدة من ١٧-٢١ مايس ٢٠١٦ من أجل تعزيز وتطوير التعاون العلمي بين العراق والمانيا، وجمعت ورشة العمل عدد من ممثلي الجامعات العراقية والألمانية، وخرج المؤتمر بعدة توصيات في سبيل تدعيم التعاون العلمي والأكاديمي بين العراق وألمانيا [٢٤٤].

والتقى السفير العراقي في برلين في ١ حزيران ٢٠١٦ بزيغمند إيرمان رئيس اللجنة الثقافية في البرلمان الإتحادي الألماني في مبنى البرلمان بحضور النائبة السيدة زغرد هاوباخ عضوة اللجنة من حزب اليسار الألماني وعدد من أعضاء وإداريي اللجنة، وذلك في لقاء لمجموعة من السفراء المعتمدين في ألمانيا وبطلب منهم ضم كل من سفراء مصر والعراق وبيرو وغواتيمالا والمكسيك وممثلي سفارات كل من الصين والسودان وهندوراس.

وعبر السفراء خلال اللقاء عن دعمهم لمشروع القرار المعروض على البرلمان الاتحادي الألماني والخاص بتعديل القوانين الألمانية اللاسيما بمكافحة الإتجار غير المشروع بالتراث الثقافي لتتلائم مع قرارات الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو بالخصوص مع توضيح لواقف الدول المعنية ومعاناتها من سرقة إرثها الثقافي، وكانت مجموعة البعثات المذكورة أعلاه قد أرسلت رسائل الى رؤساء اللجان الخارجية والداخلية والثقافية وغيرها من لجان البرلمان الألماني الاتحادي حول ذات الموضوع.

وأشار السفير العراقي في حديثه في اللقاء إلى أهمية المشروع المطروح للتصويت كونه يعالج الثغرات التي ينفذ منها السراق والمتاجرين بالتراث العالمي، رغم أنه لم يذهب للمدى الذي يتمناه العراق، وأكد على أهمية احترام القوانين الوطنية اللاسيما بحماية الإرث الثقافي للدول المعرضة آثارها للسرقة، مشيراً الى أن العراق يعدّ أية حيازة للآثار هي غير شرعية بغض النظر عن طريقة حيازتها، وأن آثار العراق تعرضت للنبش غير الشرعي، ولذلك فإن الكثير من الآثار المهربة غير مسجلة، وأكد السفير على أهمية اعتماد القطع المتشابهة لتحديد العائدية، وأن الإرهاب الداعشي استهدف الإرث الثقافي العراقي بشكل مباشر، ولأن العراق يقاتل الإرهاب نيابة عن العالم كله فهو يتوقع دعماً وتعاوناً دولياً أكبر من المجتمع الدولي، وأشاد السفير بتعاون الحكومة والمؤسسات الأكاديمية والشرطة الألمانية لتعاونها في استعادة العديد من اللقى الأثرية العراقية. من جهته النائب شكر زيغمند إيرمان السفراء على توضيحاتهم التي وعد بنقلها الى أعضاء البرلمان خلال مناقشة المشروع الذي يقارب بين القوانين الألمانية وقوانين اليونسكو والأمم المتحدة، ورحب بإدامة التواصل مع السفارات المعنية [٢٤٥].

الخاتمة :

توصل البحث إلى عدد من النتائج، أهمها :

١- بدت العلاقات العراقية الألمانية في خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ضعيفة، ولم يكن العراق جاداً بتحسين علاقاته مع ألمانيا، مسنوداً بالموقف الأمريكي الصارم إزاء ألمانيا، بسبب موقفها الرافض للحملة الأمريكية البريطانية ضد العراق في عام ٢٠٠٣ .

٢- بعد العديد من المواقف الإيجابية لألمانيا، ولاسيما إطفاء ٨٠% من الديون العراقية، وتقديم مساعدات عاجلة للعراق، تحسنت العلاقات تدريجياً بين البلدين، وأعيد فتح السفارات في برلين وبغداد .

٣- لابد للعراق على المستويين الرسمي والشعبي الإسراع في الإفادة من الرغبة الألمانية بتقديم المساعدة للعراق، لاسيما من خلال مؤسسات معروفة مثل الوكالة الألمانية للتعاون الفني (gtz) والبنك الألماني للتنمية (kfw) ، وغيرهما من الادارات الاقتصادية الرسمية التي ترغب بتعاون فعال ومثمر ومستقبلي فيه فوائد واضحة للطرفين العراقي والالماني، ويحقق مصالح ورغبات شعبيهما .

٤- يمكن للعلاقات الاقتصادية التقليدية بين ألمانيا والعراق أن تسهم إلى حد كبير في إعادة بناء البنية التحتية المحطمة للاقتصاد العراقي، ولكن بشرط توفر الرغبة الحقيقية من الجانب العراقي.

٥- تتمتع ألمانيا بإمكانيات ثقافية وعلمية واكاديمية هائلة يتوجب على العراق الإفادة القصوى منها، لاسيما وأن الجانب الألماني أبدى ولمرات كثيرة استعداده الكامل لوضع كامل خبراته هذه في خدمة العراق، إلا أن الفائدة العراقية لا زالت ضعيفة من الخبرات الألمانية .

٦- على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها ألمانيا، والرغبة العراقية المعلنة بتطوير العلاقات بينهما، إلا إنها لازالت دون مستوى الطموح، وذلك لعدة أسباب، نذكر منها :

(أ) الوضع الأمني غير المستقر في العراق، والذي يحول دون مشاركة فاعلة للألمان .

(ب) الفساد المستشري في أغلب مؤسسات الدولة العراقية يشكل أكبر عائق أمام الشركات الكبرى الألمانية، التي عانت من هذا الموضوع، حيث يتم مطالبتها بدفع عمولات لقاء التعاقد معها، مما دفع الكثير منها للعزوف عن الساحة العراقية .

(ج) شكوى الجانب الألماني أن العراق غير جاد بالإفادة من الخبرات التكنولوجية الهائلة لألمانيا، وتوجهه نحو دول ثانوية، مثل ماليزيا واندونيسيا وتركيا وغيرها .

(د) قوانين الاستثمار في العراق لازالت دون مستوى الطموح، وتشكل عائقاً أمام الحضور الألماني الكثيف في الجانب الاستثماري .

Iraqi - German Relations after 2003

Prof. Dr. Sattar Jabbar Al-Jaberi

Abstract :

The German – Iraqi friendship solid ties go back to a period prior to the foundation of the modern Iraqi state. A lot of Iraqis had been

looking to the German experience in unity and renaissance with admiration. The relations between the two countries were developed gradually since 2003 until now. So we chose to write on the subject of "German-Iraqi Relations after 2003" in three core aspects: political, economic and cultural, presenting a historic preface to the relations between the two countries prior to 2003, in addition to the German attitude towards the US occupation of Iraq.

المصادر والهوامش

[1] ستار جبار الجابري، العلاقات الألمانية الخليجية في عقد التسعينيات، مجلة دراسات دولية، العدد ١٩، كانون الثاني ٢٠٠٣، ص ١٢٥.
[2] سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٥-١٨ .
[3] محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٨٠؛ تايلر، الصراع على السيادة في أوروبا ١٨٤٨-١٩١٨، ترجمة كاظم هاشم نعمة ويونيل يوسف عزيز، بغداد، ١٩٨٠، ص ٤٣٩ .
[4] بورسي يوليف ، سكة حديد بغداد - برلين صراع النفوذ في الشرق الأوسط ، ترجمة سعد نفطجي ، مجلة آفاق عربية ، العدد ١١ ، تشرين الثاني ١٩٩٢ ، ص ٧١ .
[5] ستار جبار الجابري ، المصدر السابق، ص ١٢٦ .
[6] جواد محمد علي محمد رضا، العلاقات العراقية الألمانية ١٨٧١-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٢، ص ٦٣-٦٤ .
[7] Bernd Lemke, Der Irak und Arabien aus der sicht deutscher kriegsteilnehmer und orientreisender 1918 bis 1945 : Aufstandsfantasien, Kriegserfahrungen, Zukunftshoffnungen, Enttauschungen, Distanz , Frankfurt-New York, 2012, p. 99.
[8] لوكاز هيرزويز، المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٩ .
[9] Wolfgang G. Schwanitz, Germany and the Middle East 1871-1945 , Princeton - Great Britain, 2004, p. 10 .
[10] Bernd Lemke, op.cit, p. 103 .
[11] لوكاز هيرزويز ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .
[12] Wolfgang G. Schwanitz, op.cit, p. 155 .
[13] علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٥، ص ٣٠.
[14] Helmut Mejcher, Die Politik und das Ol im Nahen Osten 1,Kleet-Cotta, Stuttgart, 1980, p. 102.
[15] للتفاصيل ينظر : فؤاد حسين الوكيل ، جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢-١٩٣٧ ، بغداد ، ١٩٨٠ .
[16] علي محافظة ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .
[17] المصدر نفسه ، ص ٢٢٥ .
[18] Elid Podeh and Asher Kaufman, Arab-Jewish relations: from conflict to reconciliation, Sussex Academic, Brighton, 2006, p. 19 .
[19] Mansfield, peter. The Middle East. Apolitical and Economic Survey, Forth edition, Oxford University press,London, 1973, p.318;
عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي، ط ٧، دار الشؤون الثقافية العامة، ج٣، بغداد، ١٩٨٩، ص ٢٠٨.
[20] محمد مظفر الادهمي، الابعاد القومية لثورة مايس ١٩٤١ في العراق ، دار الجاحظ للنشر ، بغداد، ١٩٨٠، ص١٠ ؛ ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية الفرنسية ١٩٢١-١٩٥٦ ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٨ .
[21] الزمان ، العدد ٥٩٩، ٨ ايلول ١٩٣٩.
[22] علي محافظة، المصدر السابق، ص ٣٥٠ .
[23] لوكاز هيرزويز، المصدر السابق، ص ١٤٣-١٤٨؛ علي محافظة، المصدر السابق، ص ٣٥٧-٣٥٨.

[٢٤] ينظر: عبدالرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، ج١، ط٦، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ص ٨٣-٨٩.
[٢٥] عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط ٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ج٥، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.
[٢٦] المصدر نفسه، ج٥، ص ٢٤٥.
[٢٧] غانم محمد الحفو، ثورة العراق مايس ١٩٤١ في استراتيجية الدول الكبرى، مجلة اداب المستنصرية، العدد التاسع، السنة ١٩٨٤، ص٦٠٤، صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٣١؛ وليد محمد سعيد الاعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٧، ص ٦٦ .
[٢٨] بونداريفسكي، سياستان ازاء العالم العربي، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص١٩١.
[٢٩] حول المفاوضات مع المانيا ينظر: لوكاز هيرزويز، المصدر السابق، ص ص ١١١-١٣١، ١٤٩-١٥٣؛ ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، ١٩٧٤، ص ص ٤٢٦-٤٣١، ٤٩٦-٤٩٩؛ عثمان كمال حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١، المكتبة العصرية، صيدا، د.ت، ص ص ٢٥ ومابعدها ؛ فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، ج ٢ ، بغداد، ١٩٧٩، ص ص ٣٢٩-٣٧٧.
[30] Khadduri, Majid, Independent Iraq 1932-1958 A study in Iraqi politics, second edition, oxford University press, London, 1960, p. 174; Mansfield, Peter. The Middle East A political and Economic survey, Fourth edition, Oxford University press, London, 1973, p. 318.
[٣١] ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية الفرنسية ، ص ١٠٧.
[٣٢] إروين رومل: ثعلب الصحراء، ولد في ١٥ تشرين الثاني ١٨٩١، وهو قائد الماني عرف بشجاعته الفائقة وحنكته العسكرية في معارك الصحراء، تجرع السم في ١٤ تشرين الاول ١٩٤٤ بعد تآمره على حياة هتلر.
Encyclopedia Britannica, William Benton Publisher, U.S.A, 1970, vol. 10, p.165
[33] Aron, Robert. The Vichy Regime1940-1944 , PUTNAM, London, 1958,. P.311.
[٣٤] جواشيم ريبنتروب: وزير خارجية المانيا ١٩٣٨-١٩٤٥، ولد عام ١٨٩٣ في منطقة الراين، مارس دوراً مهماً في التمهيد لعقد معاهدة عدم الاعتداء الموقعة بين هتلر وستالين في ٢٣ اب ١٩٣٩. حكمت عليه محكمة نورنبورغ بالاعدام.
ينظر: الموسوعة السياسية، إعداد عبدالوهاب الكيالي وكامل زهيري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٩٤.
[٣٥] وضعت عدة احتمالات حول الطرق المناسبة للألمان بهدف نقل السلاح الى العراق قبل اللجوء إلى خيار نقلها عن طريق سوريا، إلا إنها جميعاً لم تكن عملية.
حول تلك الجهود ينظر: لوكاز هيرزويز ، المصدر السابق، ص ١٥٦-١٦٠، ١٩٧-٢٠٦.
[36] Documents on German Foreign policy 1918-1945, Series D (1937-1945),Vol. Xll, Memorandum by the Foreign Minister to Brief for the Fuhrer, Vienna, April 27, 1941, Document No. 415, Washington, 1962, pp. 655-656.
[٣٧] فيلهم كايتل: فيلد مارشال ألماني رئيس هيئة اركان الحرب العامة في الحرب العالمية الثانية، وقع في برلين وثيقة تسليم المانيا دون قيد أو شرط، أدانته محكمة نورنبورغ لمحاكمة جرائم الحرب وأعدم شنقاً.
ينظر: الموسوعة السياسية ،ص ٤٥٢.
[٣٨] غانم محمد الحفو، المصدر السابق، ص٦٠٨ ؛ ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية الفرنسية ، ص ١٠٨ .
[٣٩] لوكاز هيرزويز، المصدر السابق، ص٢٠٢؛ فريتز غروبا ، المصدر السابق ،ص ص٣٨٦-٣٨٧.
[٤٠] فرانسوا دارلان: ضابط بحرية وأحد قادة الحرب العالمية الثانية، تولى قيادة البحرية في سنة ١٩٣٩، أصبح نائباً لرئيس وزراء حكومة فيشي ووزيراً للداخلية، فضلاً عن منصبه وزيراً للبحرية في شباط ١٩٤١، وكان من المعروفين بعدائهم لبريطانيا، بقي في منصبه حتى نيسان ١٩٤٢، قتل في ٢٤ كانون الاول ١٩٤٢ عندما كان يقود سيارته من داره إلى مكتبه في القصر الصيفي من قبل شاب يدعى بونيه دي لاشابيل. ينظر : Encyclopedia Britannica, Vol. 3, p. 888;
ونستون تشرشل، مذكرات ونستون تشرشل،ترجمة خيري حماد، ج٢، ط٢، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٦٥، ص ٧٤٠، ٧٤٥ ؛ اسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية،دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت، ١٩٧٤،هامش ص ٢٣٢.
[41] Aron, op. Cit, p.311.
[42] Guedalla, Philip. Middle East 1940-1942, Hodder and Stoughton Limited, London, 1944, p. 147; Latreill, Andre. La Seconde guerre mondiale Essai d'analyse , paris, 1960, p. 129.

[٤٣] د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٣١١/٧٥٣ ، تقارير المفوضية العراقية في فرنسا، و ٢٢ ، ص ٤٠.
[44] Bullard, Reader. Britain And The Middle East, Hutchinson University Library, London, 1964, pp. 132-133.
[٤٥] د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٣١١/٧٥٣، تقارير المفوضية العراقية في فرنسا، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان الملكي المرقم خ/١٢٦٧/١٢٦٧/٥٠٠/٤٧٠٣ في ١٣ نيسان ١٩٤١، و ١، ص٢.
[٤٦] صادق الأسود،موقف حكومة فيشي من حركة مايس١٩٤١،مجلة آفاق عربية، العدد السابع، السنة الحادية عشرة،تموز ١٩٨٦،ص٥٥.
[47] Abetz, Otto. Histoire dune Politique Franco – Alleman de 1930-1950, memoires dune ambassadeur, Librairie Stock, Paris, 1953, p.200.
[٤٨] عدنان الباجه جي، مزاحم الباجه جي سيرة سياسية، مركز الوثائق والدراسات التاريخية ، لندن ، د.ت ، ص٥٣٩.
[٤٩] المصدر نفسه.
[٥٠] ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية الفرنسية ، ص ١١١ .
[51] Al. Jboori, Ali . Les Relations Franco-Iraknnes 1921-1974, these de doctorat, un published, Universite de paris 1, france, 1987, Tome 1 , p. 252;
علي محافظه، المصدر السابق ، ص٣٦٦.
[52] Aron, op. Cit, p.312
[53] D.G.F.P. Vol. Xll , Document NO. 459, From the Embassy in paris (Abetz) to the Foreign Minstry, pp. 718-720.
[54] D.G.F.P. Vol. Xll, Document NO.459, From the Embassy in paris (Abetz) to the Foreign Minstry, pp. 718-720
[55] Aron, op. Cit, p.313.
[56] AL- Jboori, op. Cit, Tome 1, p.252.
[57] D.G.F.P. Vol. Xll, Document NO.491, Record of the Conversation Between the Fuhrer and Admiral Darlan in the Presence of the Reich foreign Minister at the Berchof on May ll , 1941, pp. 763-774.
[58] D.G.F.P. Vol. Xll, Document No.520, Telegram from the Embassy in paris to the Foreign Ministry, Paris, May 15, 1941, pp. 823-825.
[٥٩] كان البروتوكول الثاني يتعلق بشمال افريقيا، أما البروتوكول الثالث فكان حول افريقيا الاستوائية.
[60] D.G.F.P. Vol. X11, Document No. 546, Telegram from the Embassy in paris to the Foreign Ministry , paris, may 24, 1941, pp.867-869.
[61] Duby, Georges. Histoire do La France, Librairie Larousse, paris , 1970, p.550.
[62] Woodward, Liewellyn. British Foreign policy in the second world war, London, 1962, pp. 103-110
[63] Renouvin, p., Histoire Des Relations Internationles, vol. 11, paris, 1958, p.281; AL. Jboori, op.cit,Tome 1, p.254.
[64] Abetz, op. Cit, pp.204-205
[٦٥] غانم محمد الحفو، المصدر السابق ، ص٦١٢.
[٦٦] صادق الأسود، المصدر السابق، ص٥٦.
[67] London, George. L'Amiral Esteva et le General Dentz devont la Haute Cour de Justics, Lyon, 1945, p.174; playfair, I. S.O, the Mediterranean And Middle East, vol. 11,the Germans come to the help of their Ally, London 1956, p. 195.
[68] D.G.F.P. vol. X11, Document No. 476, Memorandum by the Director of the Political Department, Berlin, May 8, 1941, pp. 742 – 743; Khadduri, op. Cit, p. 231; playfaire, op. Cit, p. 195 ;
نجدت فتحي صفوت، المصدر السابق، ص ١٥٧ - ١٦٠.
[69] D.G.F.P. vol. X111, Document No. 165, Memorandum by Minister Rahn. Report on the German mission in Syria From May 9 to July 11, 1941, westfallen, July 30, 1941, washington, 1964, p. 239.
[70] Ibid.
[71] Ibid.
[72] Ibid, p. 240.
ينظر كذلك :
Hamdi, Walid M.S., Rashid Ali AL. Gailani and the Nationalist Movement in Iraq 1939 – 1941, Apolitcal and Military study of the Britsh Campaign in Iraq and the National Revolution of May 1941, Darf publishers Limited, London, 1987, p. 131
[٧٣] علي محافظة، المصدر السابق، ص٣٧٢.
[74] D.G.F.P. Vol. X111, Dcunment No. 165, Memorandum by Minister Rahn. Report on the German mission in Syria frow May 9 to July 11, 1941, Westfallen, July 30, 1941, p.245.
[75] London, op.cit, pp.212-213; AL. Jboori, op,cit, Tome l,p.255.
[٧٦] لوكاز هيرزويز، المصدر السابق، ص ص ٢١٨-٢١٩.
[77] Khadduri, op.cit, pp.232-233.
[٧٨] ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية الفرنسية ، ص ١١٨ .

[٧٩] بيرند فيليب شرويدر، حرب العراق ١٩٤١، ترجمة فاروق الحريري، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، ١٩٨٢، ص٥٥.

[80] London, op.cit, pp. 206-211.

[81] AL-Jboori, op.cit, Tome l, p.255.

[٨٢] على محافظة ، المصدر السابق ، ص ٣٧٢ .

[83] Duby, Georges . Histoire de la France , Librairie Larousse , paris , 1970, p.550.

[٨٤] ليدل هارت (المعد)، مذكرات روميل، ترجمة فتحي عبدالله النمر، ج٦، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص٧٦٣.

[٨٥] بيير روندو، مستقبل الشرق الاوسط، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٥٩، ص ١٣٤؛ عادل غنيم، تطور الحركة الوطنية في العراق، الدار القومية، د.م، ١٩٦٠، ص٣٤.

[٨٦] لوكاز هيرزويز، المصدر السابق، ٢٢٩.

[٨٧] ديغول، مذكرات الحرب، ج١، النفير ١٩٤٠-١٩٤٢ ، ترجمة عبد اللطيف شرارة ، منشورات عبيدات ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص٢٢٤.

[88] Catroux, (General). Dans La Bataille de Mediterranee 1940-1944, Julliard Sequana, Paris, 1949, pp.105-106.

[٨٩] جان لاكوتير، ديغول، ترجمة ابراهيم الحلو، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٩، ص ٨٨.

[٩٠] غانم محمد الحفو، المصدر السابق، ص ٦٢٢-٦٢٣.

[٩١] ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية الفرنسية ، ص ١٢١.

[٩٢] جان لاكوتير، المصدر السابق، ص ص ٨٩-٩٠؛ ديغول، المصدر السابق، ج١، ص ٢٢٤-٢٢٥.

[93] Le Monde, 5 Mai 1941; Hamdi, op.cit, p.56

[٩٤] ينظر: عبدالرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة ١٩٤١ التحررية، ط ٦ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ج٢، ص ٩٤-١٠٤؛ جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر، ترجمة عمر الاسكندري، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٣١١-٣١٢؛ نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً – حقائق واسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني ٤١ و٥٨ في العراق، ط٢، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٢٤-١٢٦.

[95] London, op.cit, pp. 210-211.

[٩٦] فرانز فون بابن، مذكرات فرانز فون بابن، ترجمة فاروق الحريري، ج٢، دار افاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٨٥، ص٦٨٠.

[97] Helga Haftendorn, Deutsche Aubenpolitik zwischen selbeschrankung und selbstbehauptung 1945-2000, Dt. Verl. Anst, Stuttgart-Munchen, 2001, p. 9 .

[98] Katija Engler, Die Deutsche Forge im Nahen Osten: Politische Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland zum Irak und zu Jordanien 1951-1965, Munster Lit., Berlin, 2007, p. 27.

[99] Wolfram F. Hanrieder, West German Forgin Policy 1949-1963: International Pressure and Domestic Response, Stanford University Press, Stanford, 1967, p. 51 .

[100] Katija Engler, op.cit, p. 62 .

[101] Sven O. Berggotz, Nahostpolitik in Ara Adenauer: Moglichkeiten und Grezen 1949-1963, Drote, Dusseldorf, 1998, p. 231 .

[102] Bundesregierung (5/29/1953): Entwurf eines Gesetzes uber das Handelsabkommen vom 7, Oktober 1951 zwischen der Bundesrepublik Deutschland und dem Konigreich Irak, Bundestag, 4390 .

[103] Anna E. Richter, German-Iraqi business relations, Fridrich-Alexander - Universitat Erlangen-Nurnberg, 2016, p. 48 .

[104] Brigitte Kiechle, Deutsche Wirtschaftspolitik im Irak- Ein stuck vom, Sozialstische Zeitung November 01, 2006, p. 12 .

[105] Erich Schmidt-Eenboom, Der Schattenkrieger Klaus Kinkel und der BND, Dusseldorf, 1995, p. 75-76 .

[106] Brigitte Kiechle, op.cit, p. 13 .

[107] Cynthia Siemsen, Oil,War and semiperipheral mobility: the case of Iraq, Studies in comparative International Development 30, no. 4, 1995, p.35 .

[108] Statistisches Bundesmat, Rangfolge Der Handelspartner im Aubenhandel, Jahr 1982, 2011, p. 22 .

[109] Anna E. Richter, op.cit, p. 58 .
[110] Neue Zürcher Zeitung, Ressort Ausland- Saddam Hussein - jahrelang auch vom Westen aufgerüstet , Artikel der NZZ vom 7. März 2003, Nr.55, Seite 5 .
[111] Erich Schmidt-Eenboom, op.cit, p. 67-68 .
[112] Anna E. Richter, op.cit, p. 59 .
[113] Ibid, p. 59 .
[114] Helmut Lorscheid, Waffenhandler am Kabinettstisch, Lamuv, Gottingen, 1989, p. 30-40 .
[115] Erich Schmidt-Eenboom, op.cit, p. 84-85 .
[116] Helmut Lorscheid, op.cit, p. 22 .
[117] Ibid, p. 39 .
[118] Ibid, p. 85-86 .
[119] Ibid, p. 86 .
[120] Seymour Hersh, U.S. Aides Say Iraqis made use of a nerve gas, New York Times, March 29, 1984 .
[121] Anna E. Richter, op.cit, p. 66 .
[122] Ibid, p. 66 .

[١] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية – الأوربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠١ ، ص١٨٣-١٨٥ .
[١٢٤] اليزابث ستيفنز ، العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي ، أوراق بحثية ، مركز الخليج للابحاث ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٦ -٧٨
[١٢٥] نبيه الأصفهاني، يوميات حرب الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، نيسان ١٩٩١ ، ص ٨٢ .
[١٢٦] ناظم عبد الواحد الجاسور، ألمانيا بين إرث الماضي وتحديات الحاضر ، دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد ، العدد ٢٢ ، ٢٠٠١ ، ص ٥٦ .
[١٢٧] معتز محمد سلامة، الدور الألماني في أوروبا، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٢ ، يوليو ١٩٩٥ ، ص ١٧٩ ؛ علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٣١٩ .
[١٢٨] وائل بركات، صفقات السلاح في منطقة الشرق الأوسط من ١٩٩٩-٢٠٠٠ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٠ ، تشرين الأول ٢٠٠٠ ، ص ٢٢٦ .
[١٢٩] نجم محمود، المقايضة: برلين - بغداد ثورة ١٤ تموز العراقية في السياسة الدولية، منشورات الغد، لندن، ١٩٩١، ص ٤١٢ .
[١٣٠] أثمار كاظم الربيعي، دوافع الاهمام الألماني في منطقة الخليج العربي ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٢٥، أيلول ٢٠٠٤ ، ص ١٣٥ .
[١٣١] صحيفة الثورة (بغداد) ، العدد ٨٧٤٢ ، ٥ حزيران ١٩٩٥ .
[١٣٢] مفيد الزيدي، العلاقات الاقتصادية بين العرب وألمانيا وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية ، العدد ١١، كانون الثاني ٢٠٠١ ، ص ١٢٧ .
[١٣٣] جريدة الاتحاد (بغداد) ، ٣٠ أيار ٢٠٠٠ .
[١٣٤] صحيفة الجمهورية (بغداد) ، العدد ١٠٩٥٤ ، ٣ تشرين الأول ٢٠٠٢ .
[١٣٥] عبد العظيم حماد، قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات الألمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٩١ .
[١٣٦] خلود محمد خميس ، العلاقات العراقية الألمانية وآفاق تطورها ، مجلة دراسات دولية ، العددان ٣١-٣٢ ، أيلول- كانون الأول ٢٠٠٦، ص ٢١٠-٢١١ .
[١٣٧] المصدر نفسه، ص ٢١٣ .
[١٣٨] طارق محمد طيب ظاهر القصار ، السياسة الخارجية الالمانية تجاه الشرق الاوسط بعد انتهاء الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٤٤ .
[١٣٩] حسن نافعة ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٢٦ .
[١٤٠] شاركت الدول الأوروبية بالحرب على العراق من خلال العمل مباشرة في العراق ضمن القوات المتعددة الجنسيات أو التي تقدم الدعم من خلال العمل في بعض الدول المحيطة بالعراق فبلغ عدد القوات البريطانية ١٢,٤٠٠ القوات الايطالية ١٦٠٠، القوات الرومانية ٣٤٠، القوات البولندية ١٤٥٠، القوات البلغارية ١٥٥، الدنمارك ٤٩٦، النرويج

١٠، جمهورية التشيك ١١٠، القوات الهولندية ٨٠٠، بولندا ١.٧٠٠ ينظر: جريدة الحياة ، العدد ١٤٧٨٦، ١٧ أيلول ٢٠٠٣.

[١٤١] اليزابث ستيفنز ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

[١٤٢] للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع :
http://www.news.bbc.com/uk/hi/arabic/press/newsid_2367000/2367253.stm

[١٤٣] عمرو حمزاوي ، الاتحاد الأوروبي إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة ، مقال منشور على الموقع :
http://www.islamonline.net/arabic/in_depth/iraq_maps/2003/article03.shtml

[١٤٤] حسن نافعة ، المصدر السابق ، ص ٤٦٦ .

[١٤٥] صحيفة الحياة (لندن) ، العدد ١٥٠٦٢ ، ٢٣ حزيران ٢٠٠٤.

[١٤٦] صحيفة القدس العربي (لندن) ، العدد ٤٣٩٩ ، ١٢ تموز ٢٠٠٣ .

[١٤٧] صحيفة المشرق (بغداد) ، العدد ١٦٩ ، ١٨ تموز ٢٠٠٤ .

[١٤٨] صحيفة الزمان (بغداد) ، العدد ١٦١٥ ، ٢١ أيلول ٢٠٠٣ .

[١٤٩] صحيفة الحياة ، العدد ١٤٧٧٥ ، ٦ أيلول ٢٠٠٣ .

[١٥٠] صحيفة الشرق الأوسط (لندن) ، العدد ٩٢١٧ ، ٢٢ شباط ٢٠٠٤ .

[١٥١] فاطمة الزهراء عثمان، مؤتمر الاستقرار في أوروبا ـ الدبلوماسية الوقائية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٧ ، تموز ٢٠٠٤ .

[١٥٢] خلود محمد خميس ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

[١٥٣] ستار جبار الجابري، موقف دول الاتحاد الأوروبي من الإستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٦، ٢٠٠٨، ص ٣٥.

[١٥٤] الدور الألماني في العراق مرهون بتغيير الإستراتيجية الأمريكية ، مقال منشور على الموقع :
http://www.dw-world.de/dw/article/02144226434800

[١٥٥] ينظر : موقع وزارة الخارجية الألمانية على الرابط :
http://www.auswaertigesamt.de/sid_79EA49741440601D74F7C66C7797CA55/DE/Aussenpolitik/Laender/Laenderinfos/Irak/Bilateral_node.html#top

[١٥٦] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/03/Bilaterale__Beziehungen/Bilaterale__Beziehungen.html

[١٥٧] مقابلة شخصية مع السيد علاء الهاشمي سفير العراق في إسبانيا في مقر السفارة في مدريد بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٦ ، وهو أيضاً سفير العراق السابق في ألمانيا .

[١٥٨] ينظر موقع السفارة العراقية في برلين على الرابط :
http://iraqiembassy-berlin.de/docs/arabic/gov258_ar.php

[١٥٩] مقابلة شخصية مع السيد علاء الهاشمي سفير العراق في إسبانيا في مقر السفارة في مدريد بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٦ ، وهو أيضاً سفير العراق السابق في ألمانيا .

[١٦٠] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/03/03_Aussenpolitik_arab_Welt_NO/Hilfe_Folteropfer_Irak_Seite.html

[١٦١] ينظر الرابط :
http://www.bagdad.diplo.de/Vertretung/bagdad/ar/Hinweis__Er_C3_B6ffnung__GK__Arbil__Seite.html

[162] MARTIN GEHLEN, Berlin sieht im Irak wieder einen Partner, der tagesspiegel, 18 Desember 2009 .

[163] Ibid .

[164] Ibid .

[١٦٥] خلود محمد خميس ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

[١٦٦] بارق شبر، أهمية العراق في إستراتيجية السياسة الخارجية الألمانية ، منشور بتاريخ ١١ تموز ٢٠١١ على الرابط :
http://iraqieconomists.net/ar/2011/07/11/

[١٦٧] ينظر موقع السفارة العراقية في برلين على الرابط :
http://www.iraqiembassy-berlin.de/docs/arabic/anzeige575_ar.php

١٦٨ ينظر : موقع وزارة الخارجية الألمانية على الرابط :
http://www.auswaertigesamt.de/sid_79EA49741440601D74F7C66C7797CA55/DE/Aussenpolitik/Laender/Laenderinfos/Irak/Bilateral_node.html#top

[١٦٩] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/__pr/AbadiReformen2015.html?archive=4313158

[١٧٠] السفير أيكهارد بروزه (Ekkehard Brose) : ولد بتاريخ ٦ أيار ١٩٥٨ في مدينة هامبورغ، أكمل الدراسة الإعدادية ١٩٧٦، وأكمل الخدمة العسكرية ١٩٧٦-١٩٧٨، ودرس علم الإقتصاد والفلسفة والعلاقات الدولية ١٩٧٨-١٩٨٣، ماجستير الفلسفة في العلاقات الدولية ١٩٨٣، دخل في الخدمة التحضيرية للمناصب الدبلوماسية الرفيعة ١٩٨٤-١٩٨٦، وعمل في مقر وزارة الخارجية الألمانية ١٩٨٦-١٩٨٧، وعمل في السفارة الألمانية في موسكو ١٩٨٧-١٩٩٠، وعمل في مقر وزارة الخارجية الألمانية ١٩٩٠-١٩٩٣، وعمل في السفارة الألمانية في واشنطن ١٩٩٣-١٩٩٦، عمل في الممثلية الدائمة لحلف الناتو في بروكسل ١٩٩٦-٢٠٠٠، مدير قسم في وزارة الخارجية الألمانية ٢٠٠٢-٢٠٠٤، موظف مسؤول في وزارة الخارجية ٢٠٠٤-٢٠٠٧، مدير الشؤون الاقتصادية في السفارة الألمانية في موسكو ٢٠٠٧-٢٠١٠، الممثل الدائم في الممثلية الدائمة لدى الناتو في بروكسل ٢٠١٠-٢٠١٣، باحث مستضاف في مؤسسة العلوم والسياسة قسم السياسات الأمنية في برلين ٢٠١٣-٢٠١٤، سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية في جمهورية العراق منذ تموز ٢٠١٤ .
ينظر : موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/02/Botschafter__und__Abteilungen/Behoerdenleiter_20CV_20Brose.html

[١٧١] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/02/Botschafter__und__Abteilungen/Tag__der__Deutschen__Einheit/BroseTDE2015.html

[١٧٢] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/00-startseite/SteinmeierBesuch Bagdad2015.html

[١٧٣] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/07/PM_202015-12-28_20BM_ 20zu_20Ramadi.html

[١٧٤] مقابلة شخصية مع السيد علي هادي البياتي القنصل العام لجمهورية العراق في مدينة فرانكفورت الألمانية في مقر القنصلية العراقية في فرانكفورت بتاريخ ٢٥ مايس ٢٠١٦ .

[١٧٥] صحيفة العربي الجديد ، ١٢ شباط ٢٠١٦ .

[١٧٦] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/00-startseite/AnschlagSadrCity.html

[١٧٧] سوف يبقى ميغيل بيرغر على تواصل مع العالم العربي من الناحية الإقتصادية نظراً لتسلمه منصبه الجديد رئيساً لقسم الشؤون الإقتصادية في وزارة الخارجية الألمانية.

[١٧٨] محاضرة لميغيل بيرغر المستشار الإقليمي للشرق الأدنى والشرق الأوسط والمغرب العربي في وزارة الخارجية الألمانية في جمعية الصداقة العربية الألمانية في برلين بتاريخ ٢٠ تموز ٢٠١٦، حضرها الباحث .

[١٧٩] ينظر الموقع الرسمي لجمعية الصداقة العربية الألمانية على الرابط :
http://dafg.eu/ar/aktuelles/translate-to-aktuelles-startseite/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=1445&cHash=b5c176c127a1418f6069e9640f8ddd54

[180] Matthew Karnitschnig and Vauhini Vara, French, Germans Seek Business in Iraq: Despite Fears of Exclusion By a Resentful U.S., Many see Postwar Opportunities, The Wall Street Jornal, August 15, 2003 .

[181] Brigitte Kiechle, Deutsche Wirtschaftspolitik im Irak - Ein stuck vom Kuchen, Sozialistische Zeitung, November 01, 2006, p. 11 .

[182] Hugh Williamson, German companies fear missing out on postwar orders, Financial Times, March 27, 2003 .

[183] Ibid .

[184] Marschall Birgit, German business voices optimism on work prospects Reconstruction, Financial Times, April 16, 2003 .

[185] Hugh Williamson,op.cit .

[١٨٦] خلود محمد خميس، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

[187] German Business Faces Infratructural, Legal Difficulties in Iraq, Handelsblatt, December 01, 2004 .

[188] Matthew Karnitschnig and Vauhini Vara, op.cit .

[١٨٩] مقابلة شخصية مع السيد علاء الهاشمي سفير العراق في إسبانيا في مقر السفارة في مدريد بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٦ ، وهو أيضاً سفير العراق السابق في ألمانيا .

[١٩٠] صحيفة الزمان ، العدد١٤٢٤ ، ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٤ .

[191] Brigitte Kiechle, op.cit, p. 12 .

[192] مشروع مراقبة إيرادات العراق ـ ملف الاحتفاظ بالأسرار ـ أمريكا والماليات العامة للعراق ، مجلة المستقبل العربي (بيروت) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٩٨ ، كانون الأول ٢٠٠٣ ، ص ١٢٠ .
[193] Messe in Bagdad abgesagt, Frankfurter Rundschau, March 04, 2004 .
[194] Anna Elisabeth Richter, op.cit, p. 95 .
[195] Silk Mertins, Deutsche Exporte im Irak steigen auf Vorkriegsniveau, Financial Times, November 02, 2005 .
[196] Anna Elisabeth Richter, op.cit, p. 95 .
[197] Brigitte Kiechle, op.cit, p. 12 .
[198] مقابلة شخصية مع السيد علاء الهاشمي سفير العراق في إسبانيا في مقر السفارة في مدريد بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٦ ، وهو أيضاً سفير العراق السابق في ألمانيا .
١٩٩ المقابلة نفسها .
[200] ينظر الرابط: http://www.dw.com/ar/
[201] بارق شبر ، المصدر السابق .
[202] Anna Elisabeth Richter, op.cit, p. 95 .
[203] Ibid, p. 96 .
[204] Germany Revives Bilatral Ties With Iraq, Deutsche Welle, February 17, 2009 .
[205] ذكر السفير العراقي في برلين حينها أن الألمان كانوا يشكون من عدة مشاكل مع الجانب العراقي، أهمها ثلاث : المشاكل الإدارية في ما يتعلق بالاستثمار والتعقيدات التي يواجهها المستثمر الألماني، وتوجه الوزارات العراقية في تعاقداتها نحو الدول والشركات الثانوية ولاسيما من جنوب شرق آسيا، والفساد الإداري المستشري في أغلب المؤسسات الحكومية العراقية التي كانت تطالب الشركات الألمانية بعمولات عالية لقاء التعاقد معها .
مقابلة شخصية مع السيد علاء الهاشمي سفير العراق في إسبانيا في مقر السفارة في مدريد بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٦ ، وهو أيضاً سفير العراق السابق في ألمانيا .
[206] جميل محسن ، العلاقات العراقية الالمانية.. حاجة ملحة للتواصل الرسمي والشعبي ، منشور بتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠٠٩ على الرابط :
http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=186173
[207] المصدر نفسه .
[208] Birgit Svensson, Erstmals stellen Deutsche Firmen wieder im Irak aus, Berliner Morgenpost, September 11, 2010 .
٢٠٩ ينظر : معهد غوته على الرابط : http://www.goethe.de/ins/iq/lp/ar6048041.htm
[210] MAN Trucks and buses for Iraq; Industry Minister Hariri signs agreement in Berlin, ENP Newswire, 24/7/2009 .
[211] Anna Elisabeth Richter, op.cit, p. 98 .
[212] Ibid .
[213] تمت الإشارة سابقاً إلى هذه الاتفاقية وإلى زيارة وزير الخارجية الألماني إلى بغداد .
[214] بارق شبر، المصدر السابق .
[215] Anna Elisabeth Richter, op.cit, p. 99 .
[216] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/03/Bilaterale__Beziehungen/Bilaterale__Beziehungen.html
[217] Anna Elisabeth Richter, op.cit, p. 95 .
[218] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/03/Bilaterale__Beziehungen/Bilaterale__Beziehungen.html
[219] كان كريستيان بيرغر سفيراً لجمهورية ألمانيا الاتحادية في بغداد خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٢ .
[220] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/00-startseite/BergerInBagdad2015. html
[221] ينظر : موقع السفارة العراقية في برلين على الرابط :
http://www.iraqiembassy-berlin.de/docs/arabic/anzeige1431_ar.php
[222] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/00-startseite/BIF2015.html
[223] ينظر : موقع السفارة العراقية في برلين على الرابط :
http://www.iraqiembassy-berlin.de/docs/arabic/anzeige1429_ar.php
[224] ينظر : موقع وزارة الخارجية الألمانية على الرابط :

http://www.auswaertigesamt.de/sid_79EA49741440601D74F7C66C7797CA55/DE/Aussenpolitik/Laender/Laenderinfos/Irak/Bilateral_node.html#top

٢٢٥ ينظر : المركز الألماني للاعلام :
www.almania-info.diplo.deIrakisches__Kulturerbe__Aug-09__DD__ar, property=Daten

[٢٢٦] ينظر : موقع وزارة الخارجية الألمانية على الرابط :
http://www.auswaertigesamt.de/sid_79EA49741440601D74F7C66C7797CA55/DE/Aussenpolitik/Laender/Laenderinfos/Irak/Bilateral_node.html#top

[٢٢٧] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/00-startseite/Horizonte2015.html

[٢٢٨] قضى الباحث زيارة بحثية لمدة سنة واحدة في هذا المركز للمدة من تشرين ثاني ٢٠١٥- تشرين أول ٢٠١٦، واطلع على حجم نشاط هذا المركز البحثي والعلمي المهم .

[٢٢٩] ينظر : موقع السفارة العراقية في برلين على الرابط :
http://iraqiembassy-berlin.de/docs/arabic/anzeige944_ar.php

[٢٣٠] مقابلة شخصية مع السيد علي هادي البياتي القنصل العام لجمهورية العراق في مدينة فرانكفورت الألمانية في مقر القنصلية العراقية في فرانكفورت بتاريخ ٢٥ مايس ٢٠١٦ .

[٢٣١] ينظر موقع السفارة العراقية في برلين على الرابط :
http://www.iraqiembassy-berlin.de/docs/arabic/anzeige1117_ar.php

[٢٣٢] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/06/CID2014.html

[٢٣٣] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/06/BoehmerVerurteiltISIS.html

[٢٣٤] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/00-startseite/DeutschIrakische ResolutionGegenIS.html

[٢٣٥] ينظر الرابط :
http://mofamission.gov.iq/ab/Germany&article=3457

[٢٣٦] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/00-startseite/BurjBabel2015.html

[٢٣٧] الفنان الألماني جوليان فوغل، الذي هو في الأصل يشتهر بفن الجرافيتي (الرسم والكتابة على الجدران)، يعمل كمصمم ورسام. أعمال جوليان فوغل هي مزيج من الرسم والتصميم والجرافيك والفن.

[٢٣٨] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/06/Weltfriedenswand.html

[٢٣٩] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/06/Waisenkinder2014.html

[٢٤٠] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/06/Matinee2014.html

[٢٤١] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/00-startseite/Weihnachtsgeschenke _202015.html

[٢٤٢] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/00-startseite/KonzertHeinischWasfi 2016.html

[٢٤٣] ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/00-startseite/Al-AschaarySchule. html

[٢٤٤] حضر الباحث أعمال المؤتمر في ايرلانغن - نورنبيرغ في ألمانيا .

[٢٤٥] ينظر : موقع السفارة العراقية في برلين على الرابط :
http://www.iraqiembassy-berlin.de/docs/arabic/anzeige1428_ar.php